وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كتاب علمي بعنوان:

أزمة الدولة في الفكر السياسي العربي

من تأليف الدكتور :

أحمد غزال

السنة الجامعية: 2025 - 2026

مقدمة

إن ما تمر به الإنسانية اليوم من تغيرات وتحولات سريعة يدعونا إلى التأمل والتفكير في مصير الدول العربية وما هي مقبلة عليه. فقد استقر الفكر السياسي إلى وقت قريب على أفكار ومفاهيم عن الدولة وحدودها ووظائفها وتنظيمها ودورها كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ، هي الآن محل جدل ونقاش على الصعيد العالمي عموما وعلى الساحة العربية خصوصا .

رغم أنه منذ التسعينيات من القرن المنصرم، بذلت أكثر من جهة جهودا لدراسة قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وانتهت للتأكيد البسيط على غياب هذه القضايا الثلاث، إن تعثر مسيرة التحول الديمقراطي بالبلدان العربية، هو أحد أوجه أزمة الدولة، في حين يتجلى الوجه الآخر في ضعفها، وتآكل شرعيتها.

إلا أن معالجة أسباب الأزمة بشكل شامل لم يجر تناولها عربيا، حتى الآن وهذا الإحساس بالقصور في معرفة أسباب أزمة الدولة العربية، هو الذي شجع على البحث والعمل ومحاولة تفكيك أسباب هذه الأزمة.

تشكل هذه الدراسة، عودة لدراسة الدولة، ومشروعها التحديثي، وفاعلية مؤسساتها الرئيسية. ولعله باختيارنا لهذا الموضوع نستطيع أن نضيف إلى الساحة العلمية أفكارا جديدة، وحلولا علمية لقضية شائكة تحتاج إلى جهود كثيرة ومستمرة وعلى مستويات عدة، وهذا بناء على ما درسناه في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية من مناهج ونظريات علمية.

أهمية الدراسة:

تكتسي أزمة الدولة في الفكر السياسي العربي أهمية كبيرة، كون أن التطورات الأخيرة على الساحة الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وما تبعها من غزو أفغانستان واحتلال العراق، ثم ما لحق من ثورات2011، يفرض العديد من التحديات التي تفتك بالدولة العربية وتحل محلها تدريجيا على الساحة

الدولية.

لذلك أصبح البحث في موضوع أزمة الدولة في الفكر السياسي العربي يفرض نفسه على الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، خاصة ما نلاحظه من تآكل وتقلص في وظائف الدولة، وما تبعه بمرور الوقت من فقدان للسيادة على الاقتصاديات القومية والقضايا الأمنية. فقد أصبحت بعض الدول العربية عالة على المؤسسات المالية الدولية وتحت سيطرة قوى غربية لكي تحافظ على وجودها المادي.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول: إلى أي مدى ساهمت التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة في إبراز أزمة الدولة في الوطن العربي، من خلال انتشار مفاهيم المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون ؟

فرضيات الدراسة:

- الدولة مفهوم حديث على المجتمعات العربية، وبالتالي فإن الانتماءات القبلية والجهوية هي التي تمارس دورها أكثر من الحداثة السياسية.
- "غياب الديمقراطية وما يسمى أزمة الحكم الراشد" هي أساس أزمة الدولة القطرية في البلدان العربية.
- أزمة الدولة العربية هي تعبير عن مشكلات عميقة في علاقة السلطة مع جميع فئات المجتمع.

مبررات اختيار الموضوع:

تمر الدول العربية منذ أكثر من عقدين بأزمة خانقة ، بعضها مهدد بالتفكك والتفتت الداخلي ، وبعضها مهدد بالاجتياح الخارجي، وبعضها مهدد بالإفلاس

المالي ، وبعضها مهدد بالتطرف الديني أو التعصب الطائفي ، وبعضها إن لم نقل كلها يشكو من فجوة عميقة بين المجتمع والدولة ، تكاد تكون قطيعة بين الشعب والنخبة الحاكمة ، كما تشكو أغلبها من التبعية لقوى خارجية ، ولان هذه الأغراض متزامنة ومتزايدة وحادة صح أن نطلق عليها عبارة أزمة الدولة في الفكر السياسي العربي.

حدود الدراسة:

نركز في دراستنا كإطار زمني على مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى يومنا هذا ، وهذا لا يعني أننا نكتفي بهذه المرحلة ونستغني على المراحل السابقة ، ولكن العودة إلى الأحداث السابقة كمرحلة الحرب الباردة وغيرها ضرورية إذا اقتضت الدراسة ذلك.

الإطار النظري:

ينتمي هذا الموضوع في إطاره النظري إلى علم العلاقات الدولية ، حيث يتناول مفاهيم تسري في البيئة الدولية ، وفي إطار المفاهيم السائدة التي اكتسبت أهميتها مع تطور العلاقات الدولية.

وقد نظرت المدارس الفكرية المختلفة عموما إلى أن مناخ العلاقات الدولية الحالي تغلب عليه النظرة الصراعية. وهذا لا ينفي وجود علاقات تعاونية لتحقيق السلم والمصالح المشتركة بين الوحدات السياسية المختلفة، عن طريق توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية.

طبيعة الصراع الدولي :

ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعاد هذه الظاهرة وتشابك الأسباب التي تؤدي إلى تنوعها واختلاف النتائج التي تتمخض عنها، ورغم

هذا فإن المنظرين في العلاقات الدولية يجمعون على أن الصراع ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي.

هناك عوامل شخصية ومحلية وطبقية تجعل من عملية القضاء على النزاعات والصراعات الدولية عملية صعبة التحقيق كما تجعل الصراع مستحيل التكهن به، متى وكيف يحدث؟

ويمكن تقسيم مختلف وحدات التأثير التي تسهم في البيئة السياسية العالمية في زمن معين والتي يتزايد دورها ويتقلص حسب عوامل القوة المختلفة كما يأتي:

الدولة القومية:

باعتبار أن العالم مقسم إلى وحدات سياسية على النموذج الأوروبي للدولة القومية. وعالمياً، تطورت فكرة الدولة من "الدولة الحامية"، المدافعة عن أمن المواطن الفرد إلى "دولة الرعاية"، المحقّقة لمقوّمات العيش في إطار الانتظام العام.

مفهوم الاتجاه الإقليمي:

رغم كون الإقليمية حقيقة قائمة في العلاقات الدولية و التنظيم الدولي فإنها لازالت ضمن المصطلحات السياسية و القانونية التي ليس لها تحديد دقيق، ممـا أدى إلى تضارب الآراء وظهور مفاهيم عديدة للإقليمية[1].

الإقليمية: هي حالة وسيطة بين:

1- المحلية التي تدفع بالأفراد و الجماعات و المؤسسات لتضييق نقاط اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية.

---

[1] معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992) ص 41.

2- والعالمية : التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية و الجمركية و تسهيل نقل رؤوس الأموال.

وهذه الحالة الوسيطة تتصرف إلى التفاعلات الإقليمية ، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل و الاندماج في مختلف المجالات، بالدرجة التي تقلل بها من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه ، و تتسم هذه التفاعلات بأنها اختيارية و تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل الجماعة و تتصرف باسمها.

المؤسسات الدولية: من أبرز الفواعل التي يتركز حولها النقاش المؤسسات والمنظمات الدولية التي يرى البعض أنها تطور شخصيتها الخاصة بها مستقلة عن منطق الدول ومصالحها ، وعلى رأس هذه المؤسسات نجد منظمة الأمم المتحدة وقيادتها الفعلية مجلس الأمن، والتي يسيطر عليها توجه خدمة أهداف الدولة المسيطرة على النظام الدولي.

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني: وهذا النوع من المنظمات يعلق عليه الكثير الآمال في تطوير المجتمع المدني العالمي الذي يقود بدوره إلى الحكومة العالمية.

الأحلاف والتكتلات الدولية: وهو تحرك الدول في شكل تحالفات ذات أهداف مختلفة (اقتصادية ، أمنية ، عسكرية، ...إلخ) وهناك توجهات نحو التكتلات الجماعية.

الشركات متعددة الجنسيات: وهي مؤسسات ذات تأثير ونفوذ عالميين على حجم التبادلات الاقتصادية العالمية.

شبكات الإعلام العالمية: وهي شبكات ذات الطابع الاحتكاري في مسألة بث الأخبار بشكل انتقائي ، وممارسة التأثيرات العميقة في مسار السياسة العالمية.

والملاحظ هو تفاوت درجة تأثير هذه الوحدات وحدودها وأحجامها.

الإطار المنهجي:

تقتضي الدراسة استعمال واستخدام أكثر من منهج.

أولا: المنهج التاريخي:

لاستعراض ظاهرة الدولة استعراضا تاريخيا منذ نشأتها باعتبارها ظاهرة قديمة، على مستوى التأَّصيل التاريخي لولادة الدولة، وسرد الوقائع والأحداث التي صاحبت نشأة الدولة العربية وتطورها وما صاحب ذلك من تغيرات دولية وصولا إلى عصر العولمة الحالي.

وتعد السهولة هي الميزة الأساسية التي تميز المنهج التاريخي ، بالإضافة إلى أن الخبرة التاريخية تعد تعويضا عن غياب التجربة بالمعنى العلمي الذي تعرفه العلوم الطبيعية والكيميائية وغيرها. فخبرة التاريخ تعيننا في كثير من الأحيان على فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

ثانيا: المنهج التحليلي:

وذلك بدراسة وتحليل المفاهيم المثارة نظريا في النظام الدولي.

ثالثا: منهج تحليل النظم (System Analysis):

يعتبر منهج تحليل النظم من أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر السياسية، ويعتبر هذا المنهج النظام كوحدة تحليل، وقد نشأ هذا المفهوم في إطار التحليل السياسي الأمريكي لمواجهة الفكر الماركسي بمحاولة إيجاد بديل عنه ، ويقصد بالنظام " مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل".

الدراسات السابقة:

تفرض الطبيعة التراكمية للمعرفة العلمية البحث عن الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، بهدف توظيف هذه المادة العلمية والاستفادة منها في العملية التحليلية للوصول إلى الأهداف المرجوة، وتحقيق النتائج العلمية التي يمكن الاعتماد عليها وتبنيها مستقبلا، مع الأخذ في الاعتبار نسبية المعرفة العلمية وما يؤسس لمقارنتها ونقدها وتعديلها ، بما يساهم بدرجة كبيرة في إثراء الموضوع.

وقد تناول الموضوع مجموعة من المفكرين من أمثال برهان غليون في كتابه المحنة العربية، ونزيه الأيوبي في كتابه تضخيم الدولة العربية، وكامل ثامر في كتابه التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، وبهجت قرني في كتابه تناقضات الدولة العربية القطرية.

ومن أبرز ما كتب في هذا المجال كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، وهو عبارة عن حصيلة المؤتمر الذي نظمه المركز بالتنسيق معهد كارنيجي سنة 2011م .

تقسيم الدراسة:

سوف نتناول في دراستنا لموضوع أزمة الدولة القطرية في الوطن العربي في ظل تحولات البيئة السياسية والاجتماعية الراهنة إلى:

مقدمة

الفصل الأول: تاريخية الدولة العربية وظروف نشأتها:

يتناول الأبعاد التاريخية وظروف نشأة الدولة العربية بداية من النشأة التاريخية، والعوامل التي تأثرت بها تلك النشأة، والتطورات المرافقة لهما، وانتهاء بالتحولات التي حدثت في الفترة الأخيرة.

الفصل الثاني: نتعرض لمختلف أزمات الدولة في الوطن العربي:

من خلال توصيف وتحليل الواقع العربي الراهن ومختلف المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثالث: عجز الدولة القطرية العربية وخطر انهيارها:

التخوف من التحول إلى دولة فاشلة، بسبب ضعف الدولة المرجوة وعمق الخلافات القبلية والسياسية في الوطن العربي.

الخاتمة

الفصل الأول:

تاريخية الدولة العربية وظروف نشأتها

تمهيد

وفي دراستنا سوف لا نتوغل في الماضي البعيد ، بل ستكون نقطة البدء بالنسبة لنا هي مرحلة اندماج المنطقة العربية في النظام العالمي الذي بدأت أوروبا في صياغته والتحكم فيه بدءا من القرن السادس عشر. إلا ما تعلق بالجذور التاريخية للعرب عموما . وإذا كانت " الدولة القومية " هي وحدة هذا النظام سياسيا ، فإن تجارة المسافات الطويلة هي دعامته الاقتصادية ، وكان يعول عليها في تحقيق تبادل على نطاق عالمي ، سرعان ما تحول إلى تقسيم دولي للعمل ، يجري بمقتضاه تخصيص الموارد والمواد الأولية وتصنيفها وتسويقها ، واستهلاكها وجني الأرباح منها واستثمارها ، ثم إعادة استثمارها . وأن يتم ذلك بمجمله على نطاق عالمي.

وكما قال أحد الكتاب : " إذا كان عقد الثمانينات قد عمل على إخضاع الدولة للتحليل السياسي فإن الدراسة النظامية للدولة العربية لا تزال ناشئة "[2] . فلقد شرع الاهتمام في أوساط المفكرين العرب بالدولة ودورها في المجتمع والاقتصاد في ثمانينيات القرن العشرين . وكانت الدولة قد ظهرت في العالم العربي في وقت لم يكن المفكرون العرب يبدون فيه اهتماما حقيقيا بتطورها – فقد كان اغلبهم مشغولا إما بـ " الأمة الإسلامية " أو بـ " القومية العربية " ، ولم تكن تشغلهم الدولة الإقليمية (القطرية) البيروقراطية بحد ذاتها . وباستثناء حالات جزئية قليلة (بوجه خاص مصر والمغرب وتونس وعمان واليمن وتركيا) ، فان الدولة – مفهوما ومؤسسة – كانت مدخلا متأخرا في الشرق الأوسط . ومع ذلك فان معظم الأقطار

---

[2] سلامة غسان وآخرون ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج 1، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989) ، ص13

الشرق_أوسطية قد نجحت في الحفاظ على " دولها " المؤسسة حديثا ، وان لم يكن ذلك بلا معاناة ثقافية واجتماعية ، بينما توسعت ماكنات الدولة على نحو استثنائي للغاية من حيث حجمها ومداها الوظيفي . ولم يحدث إلا مؤخرا أن تم الانتباه ، جزئيا ، إلى هذا الإهمال الفكري لظاهرة الدولة[3].

المبحث الأول: ماهية الدولة العربية ومستوياتها

المطلب الأول: الدولة وإشكالية التعريف:

لماذا الدولة ؟

على هذا السؤال أجاب المفكرون والفلاسفة والسياسيون دائما بترداد عبارة أرسطو التاريخية : " لأن المجتمعات الإنسانية هي بالضرورة والطبيعة مجتمعات سياسية فهي لا تستطيع أن تعيش دون دولة "[4].

ومع أن معظم أشكال الحكم في عالمنا الحاضر توصف عادة بأنها دول"، فان مفهوم الدولة المألوف لدى علماء السياسة لا يمكن أن يعزل بسهولة عن التطورات القومية والتنظيمية التي حدثت في أوروبا خلال القرن السادس عشر والى القرن العشرين، أو عن أفكار المفكرين الرئيسيين مثل مكيافيلي (Machiavelli)، بودان (Bodin)، هوبز (Hobbes)، وهيغل على وجه الخصوص، هو الأوسع تأثيرا، وبقي المفهوم الهيغلي للدولة بصفتها تعبير معنويا عن انتصار الوحدة على الاختلاف، والعام على الخاص، والمصلحة العامة على الخاصة إلى أن تحداه

---

[3] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الوسط ، ترجمة أمجد حسين ، ط 1 (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2010)

[4] برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، ط 3 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003) ، ص28

ماركس (Marx) في عدد من آرائه في القرن التاسع عشر.

من الجانب الآخر، رأى ماركس أن هذا لم يكن سوى مفهوم الدولة عن نفسها. وفي واقع الحال كان جهاز الدولة كيانا مميزا يمكن تمييزه، إنما لم يكن بالإمكان فصله عن المجتمع عامة..هناك لدى ماركس مفهومان للدولة متناقضان ضمنيا: الأول (ذرائعي، ذو توجه يركز على المدخلات) ينظر إلى الدولة بصفتها انعكاسا للمجتمع، وخصوصا واقعه الطبقي. والثاني ينظر إلى الدولة بصفتها كيانا ذا استقلالية نسبية، موجود ضمن المجتمع، قادرا على تشكيل الأحداث داخله[5].

إن هذا يثير حقا مشكلة تعريف الدولة، لا في الوطن العربي فقط، بل بصورة عامة فعلى الرغم من أن الدولة هي في الصميم من التحليل السياسي بصورة متزايدة، لم يتم بعد سن تعريف قياسي لها. لقد قام ماكيفر (Maciver) منذ عام 1926م بالكشف عن سبعة استعمالات لمفهوم الدولة. ووجد جيسوب(Jessop) (1982م) ستة مفاهيم في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية وحدها. ولهذا السبب، استطاع كلارك ودير (Clarck and Dear) عام 1984م أن يزعما – بشكل مقبول– وجود ثماني عشرة نظرية مختلفة عن الدولة. أما تيتوس (Titus) فهو أكثرهم تثبيطا فقد ادعى أنه شخص وجود 145 تعريفا منفصلا...تعكس الخلافات الرئيسة في تعريف الدولة الخط الفاصل بين شتى المدارس الفكرية في النظرية السياسية. ومنها مدرستان هما نظرية الحقوق، والثانية نظرية السلطة السياسية. وكمثل على المدرسة الأولى، عرف هيغل الدولة باعتبارها "واقع الفكرة الأخلاقية" . وكمثل على المدرسة الثانية عرف فيبر الدولة باعتبارها المنظمة التي "تحتكر العنف المشروع في إقليم معين". ومع أن البعد الدولي لم يذكر، فان المقوم المهم في التعريف، هو الحدود

---

[5] نزيه . ن ، الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 38 40

الإقليمية، جرى التشديد عليه. لذلك، فالدولة تعرف في هذا الفصل بأنها مؤسسة لسلطة سياسية منظمة في إقليم معترف به. ولذا فالإقليمية جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة[6].

و(تشخيص السيطرة القانونية الكلية في مجتمع ما): هو مقوم أساسي آخر في تعريف الدولة القومية الحديثة. وقد ربط جون أوستن – أحد فلاسفة القرن التاسع عشر ومن أساطين مفهوم سيادة الدولة– تعريفه للقانون، ولمفهوم الدولة ضمنا، بمفهوم السيادة. وهو يرى أن القانون الوضعي، الذي تقوم عليه الأنماط الحكومية، لا يمكن أن يوجد إلا مقترنا بمحل مقرر للقوة والسلطة النهائية. هنا، إذا، ترتبط مفاهيم "الإقليم" و"السيادة" و"الدولة"، أو الحكومة القانونية المعترف بها كما كان يسميها أوستن. وعند هذا المستوى القانوني في تعرف الدولة، وصلنا إلى صميم استيراد الأفكار الأوروبية من لدن أقطار الهامش الدولي[7].

إن مفهوم الدولة كان عاملاً جديداً على الأدبيات السياسية. وإذا كان الأصل اللغوي العربي يحدد مفهوم الدولة بمعنى الدوران والتغيير والتحوّل من عهدٍ إلى عهد، فإن العباسيين سموا انتصارهم على الأمويين دولة، بمعنى الانقلاب القدري أو الإلهي لمصلحتهم. وبصرف النظر عن المدلول التاريخي والسياسي لنشوء الدول وانهيارها، فإن التحول الأساسي برز مع تفكك أواصر الخلافة الإسلامية العام 1924 ما أدى إلى أن يصبح العرب والمسلمون على أرض بلا دولة، حتى رسمت الحدود ضمن مجال جغرافي يتجاذبه عنف القبائل والطوائف.

---

[6] بهجت قرني ، وافدة متغربة ولكنها باقية ، تناقضات الدولة العربية القطرية ، كتاب الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج1 ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989) ، ص ص 52 53

[7] بهجت قرني ، المرجع السابق ، ص 53

لابد لنا أولا من إبداء ملاحظة سريعة تتعلق باستعمال كلمة دولة فنحن لا نتقيد بالتعريف الشكلي المعمول به في الأمم المتحدة حاليا أو في كتب السياسة الكلاسيكية. إنما الذي نقصده هنا مركز سلطة قائمة في حيز جغرافي واضح ويشمل جماعة من الناس في ظل السلطان لزمن طويل عبر أجيال عدة. والسلطان في هذه الحالة امتيازات تخوله أن يفرض الضرائب ويبسط الشرع ويطلب الخدمة العسكرية والولاء السياسي[8].

المطلب الثاني: البعد التاريخي للدولة العربية:

يحتل العرب وحدهم تقريبا الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وقد برز العرب على مسرح التاريخ حوالي الألف قبل الميلاد، وظهرت أول الإشارات عن وجود مماليك عربية في الوثائق الآشورية التي ترجع إلى حوالي 853 ق م وقد تحدثت هذه الوثائق عن تغلغلهم وهجراتهم، ووصفت حملاتهم المتعددة داخل أراضي سوريا والعراق.

وكانت الثروة الكبيرة التي نجمت عن تطور التجارة البعيدة وأهمها تجارة التوابل بين آسيا وبقية العالم القريب، وقد ساهمت في تدعيم العديد من هذه المماليك العربية شمال الجزيرة العربية وجنوبها منذ ذلك التاريخ.

لكن منذ القرن السابع الميلادي سوف يرتبط تاريخ العرب ارتباطا وثيقا بتاريخ الإسلام وتوسعه الثقافي والجغرافي، فقد امتدت الإمبراطورية العربية في عصر الخلافة الأموية من اسبانيا إلى القوقاز، وضمت مملكاتها معظم الإرث الجغرافي والحضاري الذي خلفته من قبل الدولتين الفارسية والبيزنطية وأصبحت وريثته

---

[8] إيليا حريق ، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي ، كتاب الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج1 ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989) ، ص29

الشرعية. وبالرغم من الازدهار الذي عرفته هذه الدولة في عصر الخلافة العباسية الطويل، فقد أخفقت في الحفاظ على وحدتها السياسية. وفي ظل هذه الدولة وبموازاة تنامي ضففها بدأت السلطات والسلطنات الجديدة تظهر في أسيا وإفريقيا واسبانيا، وتدعم استقلالها في عهد مبكر نسبيا قبل أن تفرض وجودها كسلطات مستقلة كاملة السيادة. لكن، باستثناء المغرب الأقصى. الذي احتفظ باستقلاله النسبي حتى مطلع القرن العشرين، يمكن القول إن الأقاليم العربية قد عرفت عصرا ثانيا من السلطة المركزية الواحدة من القرن الخامس عشر تحت السيطرة العثمانية[9].

وقد شاركت المنطقة العربية التي بقيت بمثابة القلب الروحي للمسلمين رغم خسارتها للقيادة السياسية للعالم في مصيره حتى مطلع العصور الحديثة. وشهدت ما شهده العالم من ازدهار ثم انحطاط وتراجع حضاري عقب المرحلة المجيدة التي عرفتها في القرون الوسطى.

ولكن المصير العربي السياسي قد حسم في الواقع مع انتصار الغزوات المغولية (1258 – 1259 م) التي سوف تتعاقب خلال قرنين متواصلين. ثم تيمورلانغ (1336-1405م) وقد قضت هذه الغزوات على الدولة العباسية ونشرت الخراب والدمار في كل مكان قبل أن ينجح العرب في إيقافها واستيعاب وتحضير الشعوب الجديدة وأسلمتها. لكن ذلك لم يوقف التدهور في الموقف السياسي العربي ماديا ونفسيا، وشكلت بالتالي منعطفا كبيرا في التاريخ السياسي للمنطقة. وكان الأتراك وهم أبناء عمومة للمغول، هم المستفيدين الرئيسيين من نتائجها. فهم الذين سوف يرثون السلطة ويحتلون مقدمة المسرح السياسي والعسكري في العالم الإسلامي كافة

---

[9] برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق ، ص42

حتى مطلع العصور الحديثة[10].

والواقع أن العرب الذين أبعدوا عن السلطة والشأن العام منذ القرن التاسع لصالح الشعوب الأخرى من الدولة الإسلامية، وقد خرجوا إلى حد كبير من اللعبة السياسية في القرن العاشر، مع وصول البويهين إلى الحكم (945 م)، وكانوا قد بدأوا يفقدون معنى الدولة والسياسة والممارسة التاريخية في الوقت نفسه وبعد أن تم تهميشهم، بمناسبة حركة الاختلاط والتهجين العامة في سكان البلاد الأصلية، لم يلبثوا إن أضاعوا هويتهم وفقدوا حتى شعورهم البسيط بوجودهم السياسي المميز وهويتهم الخاصة قبل أن يطويهم النسيان، ولم تعد كلمة عربي تمثل محور اجتماع سياسي أو مدني بقدر ما تحولت إلى رمز انتماء قومي لا قيمة له من الوجهة الحضارية، إن لم يصبح حامل قيمة سلبية مرتبطة بانبعاث العصبية الطبيعية والنعرة القبلية المرفوضة. فخلال هذا التاريخ الطويل نظر العرب إلى أنفسهم بشكل رئيسي كمسلمين، واندمجوا في تاريخ الشعوب الأخرى التي شاركتهم في الشعور ذاته. وصار من الصعب عليهم رؤية أي عنصر إيجابي في التركيز على الولاء القومي، وإلى هذه الحقبة يرجع الاستعمال الذي لا يزال قائما إلى اليوم لكلمة عربي من أجل الدلالة على البداوة، وسكان البادية من البدو الرحل وتوحشهم في المشرق. وكلمة عروبي للدلالة على سكان البادية (الأرياف) من الفلاحين في المغرب[11].

وقد تابع الوطن العربي في العهد العثماني انغماسه في التأخر والانحطاط والتقوقع باستثناء سوريا التي استفادت لفترة أولى من قربها الجغرافي من عاصمة الدولة.وبالرغم من الوحدة والاستقرار اللذين سادا خلال هذه الحقبة ووجود إدارة

---

[10] برهان غليون ، المرجع السابق ، ص42

[11] برهان غليون ، المرجع السابق ، ص ص 42 43

مدنية فعالة لاشك فيها، وكذالك الاهتمام الفعلي بتكوين قضاء نشيط...وقد تفاقم الوضع الاقتصادي العربي أكثر من ذلك مع انهيار السيطرة العربية الإسلامية المستمرة على التجارة البعيدة والبحرية منذ القرن الخامس عشر لصالح الأمم الأوروبية الجديدة، وعجز الدولة العثمانية عن مواجهتها، فقد أدى هذا الانهيار بالتهميش النهائي للمنطقة العربية وإبعادها عن تيارات التجديد الاقتصادي والتقني العالمية التي سوف تعصف بأوربا في القرون القادمة[12].

ولم يدخل القرن السابع عشر حتى عم الانحطاط السياسي والاقتصادي– بعد التراجع العسكري– عالم الإسلام بأجمعه. لقد أدى استقرار الأوربيين في الهند ونجاحهم في الالتفاف على طرق التجارة العالمية الكبرى، وتكرار الهزائم العثمانية وانحطاط القوات الانكشارية وتحللها وانتشار الفساد في الإدارة العامة، إضافة إلى الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية الأوربية الناجمة عن تدفق المعدن الذهبي الثمين من أمريكا، إلى زعزعة الدول وتحويل المدن والأرياف إلى حقول واسعة من الخراب والبؤس. والحقيقة أن الدولة العثمانية كانت منذ البدء واستمرت إمبراطورية عسكرية تستمد قوتها من انتصاراتها وفتوحاتها الخارجية. ومن الطبيعي أن يقود تراجعها في هذا الميدان إلى انكفاء آلة الدولة والضريبة على المجتمع، وفرض الإتاوة عليه والتهديد باستنفاذ موارده بأسرع وقت ومن دون رحمة[13].

المطلب الثالث: تصنيف الدول العربية:

يمكن تصنيف الدول العربية التقليدية حسب نوعية السلطة فيها وسنفعل ذلك على مرحلتين: مرحلة ما قبل الاستعمار، ثم المرحلة التي وقعت فيها تلك الأنظمة

---

[12] برهان غليون ، المرجع السابق ، ص43

[13] المرجع نفسه ، ص ص 43 44

تحت نفوذ المستعمر، بخاصة في القرن التاسع عشر.

إن المبادئ التي يمكن بواسطتها تفسير ظهور البلد– الدولة في الوطن العربي– ثلاث: الغلبة والإيديولوجية والتقاليد، في حين أن هذه المبادئ الثلاثة قد تكون مجتمعة في كثير من الحالات، فإن واحدا منها قد يسيطر على غيره في عدة أصناف من البلدان العربية[14].

وقد يبدوا لأول وهلة أن هذا الإطار الفكري يتجاهل العوامل الاقتصادية في تفسير ظهور نظام البلد– الدولة لذلك يجب أن ننتبه هنا إلى أننا لم نتجنب العامل الاقتصادي غفلة أو استخفافا، فالواقع أن مرحلة النشوء قديمة العهد أي أنها كانت تقع في حقبة تاريخية المجتمع فيها من البساطة إلى درجة أن اقتصاده كان قائما على أساس الإنتاج الاكتفائي المعيشي أي الكفاف وندرة التبادل السلعي. واستمر ذلك الوضع لقرون عديدة ظهرت فيها دول واختفت فيها أخرى.لذلك لا يظهر هناك أي عوامل اقتصادية متغيرة ترافق التغير السياسي، وبالتالي لا يمكن اعتبار الظروف الاقتصادية في تلك المرحلة الأولية عوامل تفسر ظهور البلد– الدولة ذلك إن الأوضاع الاقتصادية كانت متشابهة في حين أن الأنظمة السياسية مختلفة إلى درجة بعيدة[15].

إذا ما تأملنا البلدان العربية من هذا المنظار نجد أنها كانت تختلف من حيث البنية السياسية وقاعدة السلطة الشرعية والتقاليد. وقد تمكنا من تحديد هويته بضعة أصناف منها:

نظام الإمام الرئيس: هنا تكون السلطة السياسية متحدة في شخص يتمتع

---

[14] ايليا حريق ، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 29 30

[15] ايليا حريق ، المرجع السابق ، ص 30

بخاصية دينية ومن هذا الصنف نوعان:

أ–النظام السياسي للجماعة الخارجية

ب– نظام تتصف به جماعات تنتسب إلى الجسم الاجتماعي الرئيسي.

يمثل الأول دول مثل: اليمن العربية وعمان والفزان الليبي .والثاني يمثل الحجاز والمغرب.

حلف الرئيس مع الإمام: وفي هذا النظام تكون السلطة متجسدة في شخص زعيم القبيلة الذي اكتسب شرعية سياسية خارج قبيلته الخاصة فاتسع نفوذه وسلطته بعامل تحالفه مع شخصية دينية مرموقة صاحبة مذهب ديني والنظام الرئيسي هنا السعودية.

النظام التقليدي العرفي: تكون السلطة السياسية في هذا النظام متجسدة في سلالة معينة لا تتمتع بصفة دينية ولا تستدعي مبادئ دينية. وهذا النوع يشمل قطر والبحرين والكويت والإمارات المتحدة وإمارة جبل لبنان. وتحتل التقاليد العرفية في مثل هذا الصنف المركز الرئيسي والمبدأ الفاعل.

حكم الأقلية البيروقراطية – العسكرية: تتركز السلطة في هذا الصنف على قادة الثكنة العسكرية القائمة في المدن التي تنشئ مع الزمن جهازا بيروقراطيا متكاملا ونجد مثل هذا الصنف في الجزائر، تونس، طرابلس الغرب ومصر، فالسلطة هنا قائمة على طبقة إدارية– عسكرية متعارفة متميزة.

أنظمة صنيعة الاستعمار: وهذا النوع من الأنظمة يتميز بكونه قد سلخ من السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ووزع بين الدول المتفرقة من دون أن يكون لنشوء الدولة مسببات محلية قوية. ويشمل هذا الصنف العراق وسوريا والأردن وفلسطين (وقد يمكن إدراج لبنان بين هذه الدول إذا ما اعتبرنا أن الاستعمار غير حدوده إلى درجة كبيرة) ففي حين أن الاستعمار اثر تأثيرا بالغا في عديد من الدول

العربية إلا أنه لم يكن مسؤولا عن صنع أي واحدة منها سوى الدول المذكورة سابقا[16].

المبحث الثاني: الدولة العربية وظروف نشأتها:

رغم أن مشروع بحثنا ينصب حول أزمة الدولة في الوطن العربي، إلا أن ذلك لا يمكن الحديث عنه بلا نظرة وصفية تحليلية للماضي والحاضر، فالماضي هو الذي مهد للحاضر، والحاضر يحتوي كل الاحتمالات المنطقية والعملية للمستقبل.

المطلب الأول: الجدل حول أصل نشأة الدولة العربية:

لا يمكن التوصل إلى أي فهم صحيح لطبيعة الدول العربية وخصائصها دون الإشارة إلى الإرث الاستعماري في المنطقة غير أنه لم يتم تصنيفها تصنيفا خالصا على يد الاستعمار الكولونيالي.

إن تحليل وجهات النظر الواردة في الدراسات العربية حول نشأة الدولة في الوطن العربي، يوحي بعدم اتفاق الآراء على طبيعة النشأة، وفضلا عن ذلك اتفق الانفصاليون الوحدويون في الوطن العربي على كون الكيانات القائمة هشة اصطناعية لا تمثل الشعوب وتطلعاتها، واعتبرها الانفصاليون ثوبا واسعا أكثر من اللازم ليلبسه المجتمع، بينما اعتبرها الوحدويون ثوبا ضيقا للغاية لكي يحتوي امة قسمتها إرادة المستعمر الاعتباطية دولا شتى، والانفصاليون عدة فئات وغير متفقين على القاسم المشترك لإعادة رسم الخرائط، هل هو اثني– لغوي، أم ديني– طائفي؟ والوحدويون..(القوميون أو الإسلاميون) يمثلون فئات متباينة في مدركاتها وبرامجها التكتيكية ولكنهم يتفقون إجمالا على أن هناك تجزئة لوحدة قد تمت، وأن المشروع

---

[16] ايليا حريق ، المرجع السابق ، ص 31

التاريخي يقضي بلم الشتات وإعادة التوحيد[17].

فيرى إيليا حريق مثلا، إن الدول العربية القائمة حاليا تمثل جميعها استمرارا معاصرا لكيانات تاريخية ثابتة ، وان المستعمر وإن ادخل اعتباطية ما فليس ذلك في وجود هذه الدول ولا في هويتها وإنما في حدودها، حيث لعب دورا أساسيا في تحديدها وتخطيطها. بيد أن حريق يستثني من هذه القاعدة منطقة ما يسميه " الهلال الخصيب" حيث نشأت الدولة المعاصرة برأيه على أنقاض السلطنة العثمانية وفقا لقرارات خارجية لا لتطلعات محلية، ويستثني من الاستثناء حالة لبنان الذي يرى فيه الكيان الوحيد غير الاصطناعي في منطقة المشرق العربي[18].

ويميل إيليا حريق إلى أن يسند للدول العربية أسسا قديمة وأصيلة. وهو يرى، خلافا للرأي الثابت، أن الأقطار العربية هي ليست فقط مجتمعات قديمة وإنما هي دول قديمة كذلك.إنها باستثناء ثلاث دول، تعود جميعا إلى القرن التاسع عشر أو إلى مرحلة أسبق بكثير...وينفي حريق العوامل الاقتصادية في ظهور منظومة الدول العربية فيقول:"إن عدم وجود تغيير في الاقتصاد خلال القرون السابقة ينفي أثر العوامل الاقتصادية بصفتها قاعدة مفسرة لتكوين منظومة الدول المتنوعة الأشكال". ويتتبع حريق منشأ الدول المختلفة فيحدد هيكلها وقاعدة سلطتها وشرعيتها وتقاليدها، الأمر الذي يتيح له أن يقترح خمسة أنماط مختلفة من الدول: الإمامية (اليمن العربية، عمان، والمغرب مثلا)، منظومة حلف الشيوخ والأئمة كالسعودية، المنظومة

---

[17] غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، ط1 ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ص28

[18] ILiya Harik; Th Origins of The Arab state system, in Giacome Luciani, The Arab stat , (London,1990) p.p.5-18

العلمانية التقليدية التي تسند فيها السلطة إلى سلالة تخلو من الخواص الدينية (لبنان ودول الخليج الصغيرة)، النمط البيروقراطي–الأوليغاركي وفيه تكون السلطة أساسا بيد فئة من ضباط الجيش في المدن يساعدها جهاز إداري كبير (مصر ودول شمال إفريقيا الأخرى)، وأخيرا منظومة الدول التي خلقها الاستعمار والمؤلفة من دول الخصيب (باستثناء لبنان) والمتقطعة من الإمبراطورية العثمانية الزائلة كما اقتسمتها الدول الأوروبية الاستعمارية إن المهم في سياق هذا النظام العالمي هو إدراك عملية الاختراق الأوروبي للوطن العربي وتأثيرات ذلك على نشأة الدولة في الوطن العربي ولعل الأسئلة المركزية التي تنبري بشأن ذلك تدور حول ماذا يمكن اعتبار الدولة في الوطن العربي خلقا أجنبيا، أي من صنع إرادة أجنبية، وما مدى ارتباطها في إطار المنظومة الدولية، وما هي ظروف نشأتها وعوامل وفرص بقائها واستمرارها؟ [19]

إن هذا التصنيف ينطوي بشكل واضح على أن منظومة الدول العربية المعاصرة (باستثناء النمط الخامس) ليست من خلق دول أجنبية كما يدعي في غالب الأحيان القوميون العرب وبعض الباحثين...يكون رأي حريق في أوضح صورة حين يجزم بأن "الاستعمار إنما تكلف اصطناع حدود الدول العربية ولم يخلقها خلقا، باستثناء ما جرى في منطقة الهلال الخصيب. إن الاستعمار قد أعطى شكلا أكثر تحديدا للدول الأصلية الموجودة في المنطقة من قبل، وأدخل فيها عناصر الإدارة الحديثة"[20].

---

[19] كامل ثامر ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، (عمان : مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، 2000) ط1 ، ص 81

[20] سلامة غسان وآخرون ، مرجع سابق ، ص17

أما بهجت قرني فقريب جدا من وجهة نظر القوميين العرب السائدة، فهو يقول "إن العوامل الخارجية هي التي هيمنت على التحديد القطري (الإقليمي) للدول العربية". ومن الصعب الاختلاف معه فيما يتعلق برسم الحدود...والقوى الخارجية هي قوى أوروبية. لقد نجحت في دمج الإمبراطورية العثمانية بأيديولوجيتها السياسية الخاصة بالدولة القومية، ومن ثم قوضت إمبراطورية بني عثمان لإقامة نظام انتداب وفيه نرى "أن واقع هذا النظام هو في يد سلطة الانتداب، تحت ستار ما هو مكتوب على الورق". ويجد قرني نتيجة مماثلة لهذه التجربة الاستعمارية في كل مكان من الوطن العربي، وهذه النتيجة هي بالذات" ترسيخ الدول القطرية وإرساء مؤسساتها على صورة النمط الأوروبي"[21].

إن عبد الباقي الهرماسي وهو يكتب تخصيصا عن المغرب العربي ، يجد فرضية القرني أكثر انطباقا على المشرق العربي منها في شمالي إفريقيا: "على الضد من المشرق حيث ساد المعتقد الوحدوي، شهد المغرب ظهور الدولة القومية ومبدأ القومية القطرية.."و يتعزز هذا القبول المبكر لمفهوم الدولة القومية في المغرب العربي، إلى حد ما، بمستوى الآمال التي يبعثها جهاز الدولة كمركز لعمليات الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية. ومن هنا انتشار "مبدأ سيطرة الدولة" في المجتمعات المغربية، ولو أن ذلك يقف بوجهه اليوم ما يسميه الهادي الباجي "بخيبة الأمل في القومية"[22].

ومع ذلك كانت الحقبة الاستعمارية أداتية بأقصى درجة في رسم الحدود بشكلها الحالي تقريبا، وفي إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية بعيدا عن الشرق الأوسط

---

[21] سلامة غسان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 18

[22] المرجع السابق ، ص 18

صوب أوروبا. وكذلك – في الأقل في حالة الإقليم الجغرافي لسوريا والخليج – في تحديد الوحدات التي كانت ستفرز بصفتها دولا متمايزة، وان كان ذلك غالبا بصورة مصطنعة تماما، وبصرف النظر عن هذا وعن الشكل الذي اتخذه الحكم الأوروبي" فإن النتيجة النهائية كانت متشابهة: مأسسة الدولة الإقليمية وتعزيزها على صورة النموذج الأوروبي"[23].

المطلب الثاني: الدول العربية في ظل الحقبة الاستعمارية:

لا يمكن التوصل إلى فهم صحيح لطبيعة الدولة شرق الأوسطية المعاصرة وخصائصها دون الإشارة إلى الإرث الاستعماري في المنطقة غير أن المقصود بعنوان هذا المطلب هو أن يوحي بأن الدولة العربية (القطرية) الموجودة لم يتم تصنيفها تصنيفا خاصا على يد الاستعمار الكولونيالي. فإن النوايات أو الأجنحة الثقافية أو الاقتصادية ل" الدول" كانت قائمة في أجزاء مختلفة من العالم العربي، وخاصة في مصر والمغرب وعمان وكذلك– وإن بدرجة أقل– في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا وجنوب بلاد العرب (اليمن) وربما كذلك في أجزاء من سوريا (خصوصا جبل لبنان).

سنتابع في هذا المطلب الخطوات الأولى لتبلور لبنات الدولة الحديثة في الوطن العربي، وما تعرض له نواتها إبان الاختراق الأوروبي ومواقف السلطة العثمانية واتجاهات رد الفعل العربي إزاء مخططات الغرب وأهدافه، عبر أربع خطوات:

أولا: الاختراق الأوروبي للوطن العربي :

إن التعدي الرأسمالي الأوروبي على العالم العربي سابق بطبيعة الحال للاحتلال والحكم الاستعماري الفعلي لأغلب البلدان وقد ظهرت أول الأمر على شكل عملية

---

[23] نزيه . ن ، الأيوبي، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 191 192

امتدت من القرن السادس عشر تستهدف زج الإمبراطورية العثمانية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،.... فحصل التجار الممولون الأجانب مع انتصار القوى الأوربية على إعفاءات قانونية وضريبية هامة لرعاياها ولزبائنها من غير المسلمين بموجب اتفاقيات التنازلات[24].

في عام 1600م أنشئت بريطانيا أول جهاز استعماري لها تحت مسمى شركة الهند الشرقية البريطانية، ومثله صنعت فرنسا عام 1664م فأنشئت ما أسمته بشركة الهند الشرقية الفرنسية، وبدأ الصراع والتنافس بين الدولتين، وانتهى بانتصار الإنجليز عام 1775م وخروج فرنسا من الهند والصين.

وفي عام 1798م وصل نابليون يقود الحملة الفرنسية على مصر ثم حاول السيطرة على بلاد الشام، فغادر وهو يحمل أدراج الخيبة لكثرة من قتل من جنوده هناك، ثم ما لبث أن عاد إلى فرنسا ولحقته جيوشه عام 1801م.

وفي عام 1827م أعلن الملك شارل العاشر اعتزام فرنسا إنشاء مستعمرة ذات شأن في شمال أفريقيا، وزحفت الجيوش الفرنسية لاحتلال الجزائر عام 1830م، واستتب الوضع لهم عام 1857م وهو نفس العام الذي قضت فيه بريطانيا على الإمارة الإسلامية المنغولية في الهند، وقد ألحقت فرنسا الجزائر بها عام 1881م، وهي نفس السنة التي أعلنت فرنسا وضعها تونس تحت الحماية الفرنسية بموجب ميثاق باردو، ثم السنغال ومدغشقر عام 1882م، في عام 1887م (1295هـ) وقع مؤتمر برلين لاقتسام مواقع النفوذ في الوطن العربي. وتوالى بعد ذلك سقوط البلاد العربية والإسلامية في قبضة الاستعمار:

فسيطر الفرنسيون على المغرب سنة 1912م ، وعلى سورية سنة 1920م. وأما

---

[24] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص192

الإيطاليون فاحتلوا الصومال وإريتريا عام 1887م ، وزحفوا لاحتلال الساحل الليبي عام 1914م ، وأكملوا الاحتلال عام 1914م. فيما احتلت انجلترا مصر ووضعتها تحت الحماية عام 1882م ، وكانت قد احتلت بلاد البنغال عام 1757م ، والبنجاب عام 1849م ، ثم احتلت نيجيريا عام 1851م. وفي عام 1898م احتلت بريطانيا السودان، ثم العراق 1919م ، ثم الأردن عام 1920م.

ثانيا: استيعاب الوطن العربي في منظومة الدول الأوروبية

نلاحظ في الجزء الأول من القرن التاسع عشر قوتين رئيستين تفعلان في الدولة العربية: التدخل الأوروبي من جهة واستعادة العثمانيين لنفوذهم من جهة أخرى. إن العثمانيين الذين لم يستطيع وان يضعوا حدا لتراجع إمبراطوريتهم جغرافيا خصوصا في البلقان، استعادوا نفوذهم في عديد الدول من المناطق العربية، في مصر بعد ذهاب نابليون وان لم يكتب له الاستمرار. وفي طرابلس الغرب حيث استعادوا نفوذهم في عام 1835 واستعادوا سلطانهم الصوري على تونس، واستطاعوا القضاء على الدولة السعودية التي تعاظم شانها حتى أواخر القرن، وأعادوا اليمن تحت نفوذهم في عام 1872م كما أنهم اثبتوا حقهم في الكويت واحكموا إحكام سلطتهم على شريف الحجاز واستعادوا الولايات السورية من محمد علي واثبتوا حقهم في مصر وشددوا قبضتهم على الولايات العرقية... غيران استعادة سلطانهم في بعض البلدان العربية تقابله خسارة كبيرة في بلدان غير عربية أخرى تحت وطأة الاستعمار الأوروبي. فقبل نهاية القرن التاسع عشر خسر العثمانيون الجزائر وتونس التي احتلتهما فرنسا في عامي 1830م و1881م على التوالي، ثم مصر التي احتلتها بريطانيا في عام 1882م. وفي عام1912م احتل الايطاليون وطرابلس الغرب.وتدخلت سبع دول أوربية سابقا وفرضت دستورا للحكم الذاتي في لبنان فاضطرت السلطنة الى مماشاتهم.. لقد بلغ الاستعمار ذروة نفوذه على اثر انتهاء

الحرب العالمية الأولى وقد ظهرت بريطانيا وفرنسا على رأس ذلك الوضع الدولي[25].

حتى بداية القرن العشرين كان الوطن العربي يخضع لسلطة الدولة العثمانية وعليه فالدولة التي كانت مطالبة بالاحتراز من الخطر الأوروبي المتنامي حول مقر باب الوطن العربي هو الدولة "السلطانية العثمانية" التي كانت تتسم حينذاك بفصم تام بين ولي الأمر من جهة وبين الرعية من جهة أخرى. وان الخطر موجها إلى الاثنين معا، فالدولة الأوروبية المسيحية متعارضة دينيا مع الفئة الغالبة في الوطن العربي، واستغلالية تتوخى امتلاك الأراضي واحتكار التجارة والصناعة، وتوسعية تريد توطيد نفوذها ومصالحها. فعارضت أهدافها مصالح الفقهاء أنصار الشريعة، ومصالح النخبة الحاكمة ومصالح الجماعات الشعبية وذوي المهن من تجار وصناع وملاك عقاريين[26].

وقد أدت الحاجة المتزايدة أبدا إلى الخبرة الأوربية فقط بل كذلك إلى التجارة والتمويل الأوربيين، إلى نشوء مصاعب مالية واقتصادية خطرة في نهاية الأمر وكذالك إلى إفلاس الدولتين العثمانية والمصرية فيما أدت الديون المصرية إلى استقدام الاحتلال البريطاني الفعلي للبلاد[27].

وهكذا ابتدأ تيار التنازلات العثمانية وتكاثر، وكان في الابتداء متحفظا وغير مقصود، ولكنه توسع وأصبح من الأساسيات ومفروضا بشكل متزايد. ومع أن الحكام العثمانيين كانوا يحملون مشاعر إسلامية متعالية على "الكفار" ولكنهم ما فتئوا يندغمون بصورة متزايدة في نظام الدولة الأوروبي، ومن هنا جاء اعترافهم

---

[25] غسان سلامة ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 40 41

[26] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 82

[27] المرجع نفسه ، ص 193

وقبولهم بمبادئ ذلك النظام السائد بين الدول الأوروبية: المساواة في السيادة، المقابلة بالمثل في العلاقات، الأعراف الدبلوماسية الأوروبية، بعض نقاط القانون الدولي الأوروبي مثل امتداد صلاحية الدولة إلى خارج إقليمها، و"قانون الأمم"، وبذلك تقوضت الحواجز الإيديولوجية الضخمة القائمة أمام اندماجها في نمط المنظومة الأوروبية السائد وأمام ممارسة قواعد اللعبة ذات الأصل الأجنبي. كان لهذه القواعد أن تنقلب ضد بقاء الإمبراطورية ذاتها[28].

ثالثا: التجزئة ونظام الانتداب

لقد كانت بريطانيا أكثر من غيرها حظا في التغلغل وزرع النفوذ وكسب الحلفاء في الوطن العربي وخارجه، وقد سارعت مطلع القرن العشرين إلى ترتيب نشاطاتها لاختيار الصيغة التي ستتصرف وفقا لها في تصفية الدولة العثمانية وإدارة الأراضي الجديدة وقطف ثمار جهود المبشرين ومنظمات ورجال الاستعمار التي بذلوها طوال قرنين من الزمن لإضعاف الوطن العربي وفرض الانكفاء عليه وتعميم الحضارة الأوربية بين إرجائه.

إن جوهر المخطط البريطاني نحو الوطن العربي كانت قد صاغته في مطلع القرن الحالي لجنة عرفت في التاريخ السياسي باسم"لجنة كامبل بترمان"،وبعد أن حللت هذه اللجنة المزايا المنطقة العربية الواقعة في جنوب وشرق المتوسط أوصت بالعمل على تجزئة المنطقة وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفككك وجهل وتناحر. ومحاربة اتحاد شعبها أو ارتباطه بأي نوع من أنواع الروابط الفطرية أو الروحية أو التاريخية والسعي لإيجاد الوسائل العملية لفصل الجزء الإفريقي من هذه

---

[28] بهجت قرني ، وافدة متغربة ولكنها باقية ، مرجع سابق ، ص 59

المنطقة عن جزها الأسيوي[29].

ويمكن القول أن أحداثا بالغة التأثير في مستقبل الوطن العربي كانت قد حدثت ، كاتفاقية "سايكس بيكو" 1916م و"وعد بلفور" 1917م ونظام الانتداب 1920م، كان لها سمات مشتركة فيما يتعلق بموضوعنا، أي أنها أكملت تفكيك الإمبراطورية العثمانية وغرست بذور التجزئة في الدول العربية التي كان يظن ذات يوم أنها ممكنة الظهور.

قسمت اتفاقية سايكس – بيكو أكثر الممتلكات العثمانية (في منطقة المشرق العربي) إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، (وعبرت عن رغبة الغرب في الحيلولة دون قيام كيان عربي موحد في المنطقة)، وواصل وعد بلفور السير على ناموس التجزئة، كما ضمن ألا تكون الدولة القطرية في فلسطين، التي ستظهر للوجود، دولة عربية، أما نظام الانتداب فقد جاء ليثبت أن العرب غير مستعدين حتى لأن تكون لهم دول قطرية مصغرة جدا، وأن الآخرين(بريطانيا وفرنسا) سيقررون لهم توقيتا مثل هذا التنظيم السياسي وشكله[30].

والى جانب توصيات "لجنة كامبل بترمان" ومساحة الاهتمام التي احتلتها في التطبيق، فقد أعدت وزارة المستعمرات البريطانية بقيادة اللورد (كيرزن) خطة أخرى تفيد بان المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران لابد أن تكون حلقات متصلة بالإمبراطورية البريطانية في غرب ووسط أسيا ممثلة في الهند ومرتبطة مع بريطانيا بسلسلة معاهدات والاتفاقيات التي تتضمن وجود بريطانيا وإشرافها على المنطقة في محاولة لمنع تدخلات الدول الأوربية الأخرى وخصوصا

---

[29] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 85 86

[30] بهجت قرني ، وافدة متغربة ولكنها باقية ، مرجع سابق ، ص ص 60 61

فرنسا، وحاجزا يقي من احتمالات التوسع الروسي. وقد مثلت المحصلة النهائية لهذه الخطة ضمان تجزئة العرب ومنع اتحادهم، ليس نتيجة ما ورد في اتفاقية سايكس بيكو فحسب، بل كسياسة عامة.

وقد تضمن المخطط البريطاني بدائل أخرى تمثل أحداهما في إقامة حكم (ابن سعود) ودعمه في نجد ووسط الجزيرة العربية، حسب معاهدة دارين" في ديسمبر 1915 .وهذا الوقت نفسه الذي كانت دول الوفاق الثلاثي بريطانيا وفرنسا وروسيا فيه على بنود سايكس بيكو[31].

وكشفت معاهدة " السيب" لعام 1920 الرامية إلى إقامة تنظيم العلاقات بين سلطة"مسقط" وإمامة" عمان" وتامين عدم اعتداء ابن سعود عليهما عن بديل آخر من بدائل المخطط البريطاني إلا وهو ترسيخ التقسيم الفعلي لعمان بين مؤسستي السلطنة والإمامة وتضمن المخطط البريطاني بديلا آخر لا يقل أهمية وهو ترسيخ تقسيم اليمن بين الاحتلال السعودي لشماله في عسير وما وصف لاحقا باليمن الشمالية تحت حكم الإمام يحي، واليمن الجنوبية بما فيها حضرموت والتي قسمت إلى المحمية الشرقية والمحمية الغربية.

وإذا حاولنا ربط خيوط المخطط الامبريالي في المنطقة نجد إن اتفاقية سايكس بيكو تمثل حلقة ضمن سلسلة وخيار بين عدة خيارات، من بينها معاهدة دارين مع ابن سعود ومعاهدة السيب ومعاهدة سان ريمو 1920[32].

فرنسا البلد المحتل لكل من الجزائر وتونس والمغرب عندما عزمت على اجتياح

---

[31] خلدون النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987) ص 36

[32] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 87 88

الأراضي المغربية وجدت نفسها بحاجة إلى عقد اتفاقيات مع كل من ايطاليا وانكلترا واسبانيا. وكانت النقطة الأساسية في الاتفاقية الأنكلو– فرنسية الموقعة في لندن بتاريخ 8 ابريل 1940م هي تجزئة المغرب إلى مناطق النفوذ الاسباني ووضعت طنجة تحت الإشراف الدولي. وفي أكتوبر 1904م وقعت فرنسا في باريس اتفاقية مع اسبانيا وأعلنتا في الجزء العلني منها أنهما تدافعان عن حرمة كامل المملكة المغربية تحت سيادة السلطان، وتضمن القسم السري من الاتفاقية تجزئة المملكة إلى منطقتي نفوذ الأولي فرنسية والثانية اسبانية.

لقد تحدثت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة عن (شعوب ليست قادرة بعد على الوقوف على قدمها)، وتم تصنيف الشعوب المحكومة إلى ثلاث فئات، واعتبرت الإدارات الاستعمارية العرب المعنيين جزء من الفئة"أ" وشعوب هذه الفئة من سكان المشرق العربي(فلسطين، شرق الأردن ، العراق، سوريا، لبنان) الذين اعتبروا متحضرين ولكن ليسو بعد مستعدين للاستقلال، وتقدم الدول المنتدبة لهم المشورة والمعونة الإداريتين، أما بالنسبة للعراق وسوريا فإنها تسهل التطور المتدرج لهذه الأقاليم كدول مستقلة ثم توضع لها دساتير خلال ثلاث سنوات حتى تكون قادرة على الوقوف على قدميها لوحدها.

وهكذا استقرت الصيغة السياسية للسيطرة الأوروبية على الوطن العربي (تجزئة الوطن الواحد) من خلال الاحتلال والانتداب الاحتلالي ، ونجحت السلطات الاستعمارية في تنفيذ توصية "لجنة كامبل بنومان" غير أن أخطر الوسائل المستخدمة إطلاقا كان زرع الكيان الصهيوني، فقد ترجم تصريح "بلفور" إلى مشروع سياسي، لاسيما بعد استبدال الاتفاق الفرنسي البريطاني الروسي في "سايكس–بيكو" على مبدأ الإدارة الدولية لفلسطين، بوضعها تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم إدخال بريطانيا تصريح بلفور في نظام الانتداب على فلسطين وتسهيل مهمة

السيطرة الصهيونية عليها عن طريق توقيت بريطانيا إلغاء انتدابها على فلسطين مع إعلان الصهيونية العالمية تشكيل (الكيان الصهيوني)[33].

وقد اتبع الاستعمار في معظم الحالات ماعدا الجزائر، سياسة الحفاظ على الشكل أي الهيكل السياسي والرقعة الجغرافية، فهم قد قبلوا بنظام البلد– الدولة وبهيكل الدولة كما وجدوه فلم يغيروا النظام الهيكلي مثلا ولم يجمعوا أو يجزئوا البلدان التي خضعت لهم، وكان في هذه النزعة المحافظة على نظام البلد– الدولة تقوية للنظام هذا ما ساعد على استمراريته. على الرغم من ذلك فإن من نتائج حكم الاستعمار إضعاف السلالات القائمة التي حافظوا عليها شكليا في عديد من الدول ماعدا ما نسميه اليوم دول الخليج الصغيرة. ومما لا شك فيه أن نتائج المرحلة الاستعمارية في منطقتنا كانت متنوعة أكثر مما نميل إلى الاعتراف به أحيانا[34].

والواقع أن المنظومة الأوروبية فيما بين الدول قد انتفعت فعلا أكثر من أي أحد آخر . فمهما كان التأويل المتخذ لنظام الانتداب ، فقد كانت الحصيلة النهائية لا تختلف عن العلاقة الاستعمارية، على الأقل فيما يتعلق بموضوعنا. سواء كنا نتحدث عن مستعمرة كالجزائر أو موريتانيا أو تونس أو عدن أم عن بلد تحت الانتداب كلبنان أو سوريا فالنتيجة هي هي : وضع مؤسسات الدول القطرية وترسيخها على صورة النمط الأوروبي[35].

رابعا: مقاومة الاحتلال

---

[33] كامل ثامر ، المرجع السابق ، ص89

[34] ايليا حريق ، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 46 47

[35] بهجت قرني ، وافدة متغربة ولكنها باقية ، مرجع سابق ، ص 62

إن مظاهر الهيمنة الأجنبية التي حصلت نتيجة الاختراق الأوروبي للوطن العربي لم تكن تمر دون مقاومة ومواجهة. ففي المرحلة الأولى من الاختراق، كانت المقاومة تتم بواسطة السلطات الرسمية المحلية، وأنها كانت في الغالب لم تكن فعالة ولم ترتق إلى مستوى التحدي لذلك كانت الفئات الوطنية التقليدية تبادر لتولي زمام المقاومة المسلحة، مثلما فعل عبد القادر الجزائري في الجزائر وعمر المختار في ليبيا وأحمد عرابي وبعض شيوخ الأزهر في مصر، وقادة ثورة العشرين في العراق.

بينما اشتملت المرحلة الثانية من المقاومة باعتماد الوسائل السلمية وكانت تأخذ شكل الإضرابات والتظاهرات والاعتصامات والتظلمات والالتماسات وكان الهدف منها هو الضغط على سلطة الاحتلال للتراجع عن إجراء معين أو للحصول على وعد بالجلاء أو قسط أكبر من الحكم الذاتي لأهالي البلاد...وما إلى ذلك وفي هذه المرحلة من المقاومة تكون القيادة مختلطة أي بأيدي زعامات تقليدية وزعامات حديثة وأحيانا ينظم إليهم بعض عناصر النخبة الحاكمة القديمة الذين أبقتهم السلطة الاستعمارية كرموز بلا سلطة حقيقة.

وقد توجت المرحلة الثالثة من المقاومة بالاستقلال السياسي في معظم الأقطار العربية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن تمييز ثلاث أنماط من المقاومة:

النمط الأول: هو سياسي سلمي بحت، تمثل في التظاهرات والالتماسات والضغوط الشعبية والوطنية على الصعيد الإقليمي في المحافل الدولية، وقد شهدت بعض بلدن الخليج العربي والسودان ولبنان هذا النمط من المقاومة ضد الاستعمار.

النمط الثاني: هو المقاومة المسلحة التي تهدف إلى إجبار سلطة الاحتلال على التفاوض ومنح الاستقلال والجلاء، وكانت الجزائر واليمن الجنوبية، نموذجا هذا لنمط من النضال ضد الاستعمار.

النمط الثالث: هو خليط من المقاومة السياسية والكفاح المسلح، وشهدت معظم الأقطار العربية الأخرى هذا النمط من المقاومة ضد الاستعمار[36].

وقد تبلورت إبان الاختراق الأوروبي للوطن العربي ثلاث ردات فعل نمطية في العقل والوجدان العربيين كما في الحركة الثقافية والسياسية العربية، تمثلت فيما يلي:

الرفض الكامل والقاطع للغرب كاحتلال وهيمنة وحضارة وأسلوب في الحياة والتنظيم

ب- محاكاة الغرب إما للتصالح أو للتحالف معه.

ج- التوفيقية بين رفض الغرب ومحاكاته.

وأصحاب الاتجاه التوافقي هم الذين قادوا المقاومة ضد الاحتلال في المرحلة الثانية بعد تصفية المقاومة التقليدية، وهي المرحلة التي توجت بالاستقلال، وقد تزامنت في معظم الأقطار العربية في فترة مابين الحربين وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ولكن الاتجاهات النمطية الثلاثة ظلت قائمة في الوطن العربي ولم تتوارى بعد الاستقلال، بل أن الأجيال اللاحقة من أي منها ما انفكت تعبر عن نفسها بصيغ مختلفة ومحدثة إما تبعا لمصالحها، أو رفضا للوضع القائم أو استجابة للضغوط الخارجية[37].

المبحث الثالث: نشوء الكيانات القطرية في الوطن العربي

يشكل انبعاث الأمة العربية بعد أكثر من ألف عام من الغياب التاريخي أحد

---

[36] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص91

[37] كامل ثامر، المرجع السابق ، ص92

اكبر معالم هذا القرن. ولم يكن هذا الانبعاث سهلا أو بسيطا، فقد كان أقرب إلى البعث من الموت من أن يكون تجددا أو تجديدا. وكان يقف دونه عدد لا يحصى من العوائق الذاتية والعقبات الخارجية، السياسية والثقافية والنفسية، التي لا يمكن أن يخلو منها شعب بقي لفترة طويلة خارج التاريخ، وكان لابد من وقت طويل كذلك للتغلب على الجهل والحيرة والتردد قبل أن ينشأ حس تاريخي جديد وملكة مقاومة يسمحان بالاحتيال على التاريخ والالتفاف على أشراكه وحواجزه.

ويرجع الفضل الأكبر في حصول معجزة البعث التاريخي للأمة العربية إلى التفاعل البطيء والثابت لعاملين أساسيين مكملين واحدهما للآخر، ولو كانوا متناقضين في المظهر.

العامل الأول: هو الدين الإسلامي الذي مثل الملجأ الأخير للغة والثقافة العربية وحفظهما من الضياع والنسيان.

أما العامل الثاني: فتجسد في الخميرة العقلانية الحديثة التي هزت الفكر الإسلامي بقوة منذ القرن التاسع عشر[38].

ولكن هذا الانبعاث للأمة العربية جاء بثوب جديد اتسم بتجزئة هذا الوطن الواحد إلى دول وأقطار شتى تعرف إلى الآن بالدول القطرية العربية هي تشكل اثنان وعشرين دولة.

المطلب الأول: تشكل الدولة في المشرق العربي

تضم هذه المنطقة اليوم خمسة كيانات هي العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، وسوف نركز هنا على ظروف نشأة الدولة في هذه البلدان دون الخوض

---

38 غليون برهان ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق ، ص44

في كثرة التفاصيل وتعدد المواقف الا بقدر الحاجة للاستدلال بها.

أولا:العراق

لا شك أن العراق المعاصر هو الوريث الطبيعي لحضارة وادي الرافدين ولسلسلة الأنظمة السياسية التي انبثقت فيه، غير ان سقوط الدولة العباسية إثر احتلال المغول لبغداد عام 1258 م قد مهد لإدخاله في دائرة النفوذ الفارسية لقرنين، وفي عام 1534م دخل العثمانيون بغداد وادمجوا العراق في سلطنتهم لحقبة تقارب أربعة قرون، انتهت بالاحتلال البريطاني له خلال الحرب العالمية الأولى، ويظهر من وثائق تلك المرحلة أن بريطانيا كانت ترى أن هناك ثلاثة شروط أساسية لتحقيق أهدافها المتعلقة بالعراق وهي:[39]

أولا: إنشاء دولة عصرية ذات حدود وسلطة مركزية لغرض الأمن وجباية الضرائب وحماية المصالح البريطانية من الداخل.

ثانيا: سيطرة نخبة حليفة تابعة على جهاز الدولة الوليدة.

ثالثا: قبول المنافسين الآخرين من الدول الكبرى لهذا الأمر.

وقد تمثل أحد الأهداف الملحة لهذه الإستراتيجية في بناء دولة مستقلة شكليا، إنما مرتبطة ببريطانيا وغير مكلفة للخزانة البريطانية وكان هذا رأي (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات آنذاك، حيث قال: (إني آمل أن يصبح العراق في وضع يسمح له بأن يكون دولة مستقلة، تربطها ببريطانيا صداقة وموقف إيجابي من مصالحها التجارية، دون أن تضع أي عبء على وزارة الخزانة).وكانت معاهدة 1922/10/10م بين العراق وبريطانيا تجسيدا لهذه الإستراتيجية، وقد اعتبرتها بريطانيا بمثابة شهادة ولادة للدولة الحديثة التي لا يمكن لأي نص لاحق أن

---

[39] سلامة غسان ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مرجع سابق ، ص ص 29 32

يناقضها بما في ذلك دستور الدولة الجديدة[40].

ثانيا:سوريا

كانت نتائج الحرب العالمية الأولى شديدة الخطورة على شخصية سوريا الجغرافية– القانونية، حيث جاءت اتفاقية سايكس– بيكو أولا لتفصل فلسطين والأردن ولبنان عنها، ثم جاء وعد بلفور ليزيد من إبعاد فلسطين عن المركز السوري بالسماح لليهود بإنشاء وطن قومي لهم فيها، ثم أنشئ لبنان مقتطعا مناطق كانت تتبع تاريخيا لولاية دمشق لا لمتصرفية الجبل، بحيث تقطعت أوصال سوريا الطبيعية إلى أن أعطاها الملك فيصل، أملا هشا في الوحدة بإنشاء حكومة دمشق العربية التي حاولت دون جدوى إعادة توحيد المنطقة، لكن اتفاقية سان ريمون جاءت لتحسم الموضوع في الاتجاه المعاكس، إذ قسمت سوريا الطبيعية إلى منطقتين واحدة تحت انتداب فرنسي، وثانية تحت انتداب انكليزي وقسمت الأولى إلى سوريا ولبنان والثانية إلى فلسطين وشرق الأردن. وبعد الاستقلال تدهور وضع شرعية سوريا بالقياس إلى الكيانات المجاورة حتى أصبح أرقى الأهداف الوطنية في حينها ليس إعادة الوحدة بقدر ما هو الحفاظ على ما تبقى من سوريا متماسكة بوجه ما كان يحاك ضدها حينذاك[41].

ثالثا: لبنان

بانتهاء الحرب العالمية الأولى احتل جيش الحلفاء لبنان، وفي 28 نيسان (افريل) 1920م أقر مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمون الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان مميزا الثاني عن الأولى، وبعدها بأسابيع انقض الجيش الفرنسي على

---

[40] المرجع نفسه ، ص 34

[41] كامل ثامر ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص98

الحكومة العربية في دمشق وهزمها في معركة ميلسون في 22 تموز (جويلية) 1920م مما ترك المجال رحبا أمام الفرنسيين للتصرف بأمور البلاد المنتدب عليها، وكان من أول وأهم قراراتهم مرسوم وقعه الجنرال غورو في 31 آب (أوت) 1920م قضى بضم بيروت والبقاع والساحل اللبناني كله إلى متصرفية جبل لبنان وجعلها دولة واحدة وأعلن عنها في اليوم التالي تحت اسم دولة لبنان الكبير[42].

رابعا: الأردن

لقد كان أيام العثمانيين كل من شمال الأردن ووسطه جزء من سوريان وكان جنوبه بما في ذلك ميناء العقبة جزء من الحجاز، وبعد أيام قلائل من احتلال دمشق من قبل القوات الفرنسية وتحديدا في 1920/07/28م قال بونار لوو رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم البريطاني: (لا تمتد سلطة فلسطين إلى شرق الأردن)، وقد أرادتها بريطانيا منطقة نفوذ مستقلة تضمن تأمين خطوط الاتصال مع العراق، وخطوط النفط مع حيفا.

وفي 21 /1920/08م أقام المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل وكان يهوديا صهيونيا بواسطة عدد من ضباط الاستخبارات البريطانية حكومات محلية في اربد وجرش والسلط وعمان والكرك، ولكن تلك الحكومات فشلت لأنها لم تكن نابعة من إرادة الغالبية من المجتمعات القبلية والقروية في شرق الأردن. أما الصحراء الأردنية فبقيت الحال كما كانت عليه خلال العهد العثماني بدون حكم يذكر وبقيت القبائل حرة في الحل والترحال والغزوات على غيرها وضد بعضها. وازدادت النقمة المحلية إزاء سياسات بريطانيا وفرنسا بسبب الأحداث التي دارت في سوريا والعراق وفلسطين.

---

[42] سلامة غسان ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مرجع سابق ، ص 55.

وقد وصل الأمير عبد الله بن الحسين إلى معان، وفي 1921/03/03 بايعه الارادنة عليهم وعاهدوه بالطاعة والولاء، والاعتقاد الراجح هو أن الأمير عبد الله ما كان ليحكمها لولا رغبة البريطانيين في ذلك. وكان يعتقد أن عمان محطة ليس إلا في طريقه لحكم رقعة أوسع ودولة أكبر هي سوريا الطبيعية، لكن المحطة المؤقتة تحولت إلى دولة مستمرة[43].

خامسا: فلسطين

لقد ساهم تعاظم الخطر الصهيوني في تنمية الهوية الفلسطينية، فالصهاينة هم الذين أوضحوا إلى حد كبير حدود مشروعهم فجعلوا من ضحايا هذا المشروع مجموعة عربية محددة المعالم يلفها خطر خارجي واحد، وتجمعها بالتالي إرادة ولو غير متساوية من فئة إلى أخرى برفض هذا التحدي ومواجهته، وهكذا تطور الشعور الوطني الفلسطيني وتطورت معه فكرة الكيان الفلسطيني[44].

وفي مؤتمرها الذي عقدته في كانون الأول (ديسمبر) 1920م في حيفا تبنت القيادات الفلسطينية بصورة جماعية فكرة الكيانية الفلسطينية، بيد أن البريطانيين لم يعترفوا بها بذريعة أن الحركة الوطنية الفلسطينية قامت أساسا على رفض وعد بلفور ورفض الاستعمار الصهيوني، وتفتقر الكيانية إلى أجهزة تمثيلية بالمعنى العصري...حتى جاءت هزيمة العرب الأولى مع الكيان الصهيوني عام 1948م فتراجعت الجهود الداعية للكيانية الفلسطينية..ولحين إنشاء منظمة التحرير الفلسطيني عام 1964م واعتبارها في مؤتمر الرباط عام 1974م الممثل الشرعي

---

[43] سلامة غسان ، المرجع السابق ، ص 19

[44] سلامة غسان ، المرجع السابق ، ص 43

والوحيد للشعب الفلسطيني[45].

وبعد عدة مباحثات في أسلو وما قبلها بين قادة فلسطينيين والسلطات الإسرائيلية تم إقرار الحكم الذاتي الفلسطيني في بعض الأراضي الفلسطينية، ضمن ما سمي باتفاق (غزة – أريحا) .

المطلب الثاني: تشكل الدولة في شمال إفريقيا وفي السودان

يمكن تتبع جذور تشكل الدولة في شمال إفريقيا من الناحية التاريخية إلى ظهور مراكز قوى قادرة على فرض سلطتها على المراكز الريفية المجاورة والاتحادات القبلية، وهي عملية كانت خلفيتها الحلقية قد وصفها ابن خلدون وصفا جيدا. لقد سبقت الإشارة إلى أن هذه السيرورة كانت منذ وقت مبكر جدا (أي منذ القرن الثامن إلى القرن العاشر وما بعده)، قد أنتجت ثلاثة محاور واضحة الشبكات الحكومية، واحد في الوسط مثلته إمامة تاهيرت (الجزائر في يومنا الحاضر)، ومحور في الشرق مثلته الدولة الفاطمية(الزيدية والحمادية –تونس في يومنا الحاضر)، ومحور ثالث ارتبط بإمبراطورية الموحدين(المغرب في يومنا الحاضر). وكانت للإقليمين الأخيرين عاصمتان حكوميتان متمايزتان في معظم الوقت(القيروان وفاس، على التوالي). وكان التشكيل المبكر للدولة يتسم بدوائر متحدة المركز[46].

تضم منطقة المغرب العربي خمسة كيانات قطرية هي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وتجدر الإشارة إلى أن مكانة الدولة وعلاقة الناس بها تختلف بعض الشيء في المغرب العربي عما هو عليه في المشرق العربي، ويعود ذلك إلى

---

[45] المرجع نفسه ، ص 51

[46] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص 250

جملة عوامل من بينها تاريخ المغرب العربي الذي يتسم بتكوين مراكز سياسية قوية نسبيا وهو تراث بنى عليه الاستعمار ودعمه إضافة إلى أن المغرب قد تمت أسلمته بصفة كلية في حين لم يعرب بكامله، وكذلك الموقع الجيوسياسي للمغرب الذي جعل منه منطقة حدودية بالمعنى الثقافي.. وفي ضوء هذه الأثيرات وأشكال تفاعلها يمكن فهم الكيفية التي تكونت من خلالها تاريخيا كيانات سياسية متميزة وقائمة على حس حاد بالهوية الاجتماعية[47].

أثناء الحكم الاستعماري، كانت العمليات المفضلة هي تلك التي توسع سلطة الدولة داخل حدود وضعتها، وبهذا القدر أو ذاك، أنظمة الحكم السلالية في القرنيين السادس والسابع عشر ومن اجل درجة أقل من "التشظي" القبلي في صفوف السكان، باستثناء الجزائر حيث كانت البنية الديموغرافية الأهلية ستتحطم بهذا القدر أو ذاك[48].

وهذا الآن تفصيل حالة كل دولة على حدا:

أولا: تونس

يعود عهد تونس الأول من الحكم الذاتي إلى منتصف القرن السابع عشر عندما سعى (المراديون) وهم سلالة عسكرية حكمت لمدة وجيزة بين 1637م– 1702م، إلى التحرر من قبضة العسكريين العثمانيين الذين كانوا تحت إمرتهم، والاستعاضة عنهم بمقاتلين من القبائل المحلية، واتبع الحسينيون (1706م–1957م) الذين خلفوا المراديين السياسة ذاتها في الاعتماد والتأييد المحليين، فخفضوا من اعتمادهم على

---

[47] سعد الدين إبراهيم ، منسقا وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988) ص 132

[48] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص 254

الجيش وابتعدوا عن السلطان العثماني، وفتشوا عن مصادر أخرى لتوطيد شرعية حكمهم وتعاونوا مع العلماء واتبعوا الشريعة الإسلامية، وقد كانت تونس الحسينيين من الناحية الجغرافية تشابه تونس الحالية إلى حد بعيد[49].

وفي أوائل القرن التاسع عشر، أثناء حكم أحمد باي الحسيني، بذلت محاولة للتحديث والمركزة شبيهة بمحاولة محمد علي في مصر، لكنها لم تثمر إلا نجاحا محدودا. واستمرت الدولة تمارس سياسة تهدئة المناطق القبلية وضم زعماء البلدات والقبائل. غير أن تونس في عهود خلفاء أحمد انحدرت في مشاكل اقتصادية أكبر، وعانت من حركة تمرد في العام 1864م، وأفلست في العام 1869م، واضطرت إلى قبول ممثلين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين للإشراف على مالية الدولة. وتحت الضغط الأوربي أيضا أصدرت إصلاحات دستورية في العامين 1857م و 1861م ، وسن "أول دستور في الشرق الأدنى". وفي العام 1881م احتلت فرنسا البلاد، وجرت محاولات هامة للإصلاح على يد خير الدين باشا. وكانت الإدارة الفرنسية قوية ولديها برنامج واضح للإنماء الاقتصادي والتحديث يشمل إلى حد ما، عددا كبيرا من المستوطنات[50].

وبصورة عامة عملت السياسات الفرنسية في إطار نظام الحماية على تقوية الدولة. فقد اكتمل إنشاء جيش دائم، وتم تحديث وترشيد الإدارة ، وتطوير الزراعة على أساس قائم على نظام لملكية الأرض مشرعن بطريقة أكثر تشديدا. وتحت ظل السيطرة الفرنسية عززت الدولة التونسية شبه احتكارها لاستخدام وسائل العنف ووسعت سلطات الحكومة المركزية في مجالي الشرطة والتجنيد وأصبحت الإدارة

---

[49] إيليا حريق ، نشوء نشوء نظام الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 38 39

[50] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 254 255

المركزية أكثر تنظيما[51].

ونظرا لضعف الانتشار القبلي وكذلك ضعف القيادات الوسيطة، فقد أجمع المؤرخون على أن تونس الدولة المغربية الأكثر تمركزا واندماجا، الأمر الذي ساعد على استيعاب أطروحات رائد الإصلاح (خير الدين باشا) التي أدت إلى ترشيد مؤسسات الدولة والحد من الفوضى الاقتصادية وتبني دستور أصبح وإن لم ينجح شعارا للنخب المتتالية، وهذا بالتأكيد على الدولة كجهاز جاء متلازما مع كونها أصبحت المرجع الرئيس لجميع الفئات الاجتماعية التونسية والإطار الذي تتعايش فيه جميع السلطات، كما أن بروز رواد الحركة الوطنية التونسية وتمكنهم من انتزاع الزعامة السياسية من أيدي ممثلي العائلات التقليدية الكبرى فسح المجال أمام بروز حزب يكاد يحتكر العمل السياسي، أي يكتسح الدولة ثم يعيد بنائها[52].

ثانيا: ليبيا

تعد ليبيا كدولة مركزية موحدة حدث غير قديم، ومرتبط أساسا بتاريخ الاستعمار الايطالي الذي احتل ليبيا عام 1911م، فقد احتل جنود الإنزال الايطاليين مدينة طرابلس الغرب في 5تشرين الأول (أكتوبر) 1911م، ودرنة في 18 منه، وبنغازي في 19 منه، والخمس في 20 منه، وعرفت هذه البلاد منذ ذلك الحين باسم ليبيا. وقبل ذلك العهد كانت كل جهة من جهات ليبيا تخضع خضوعا حضاريا لإحدى الدول المجاورة (برقة إلى مصر، فزان إلى جنوب الجزائر، والساحل الإفريقي وطرابلس غلى تونس) ولكن بقي الشعور الوطني هلاميا، ولم يتبلور غلا من خلال

---

[51] المرجع نفسه ، ص 255

[52] محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1987) ص 31 32

النضال ضد الاستعمار[53].

ولم تستطع الدولة العثمانية في حينها مواصلة الحرب ضد القوات الإيطالية الغازية نظرا لانشغالها في الحرب البلقانية وربما لأسباب أخرى، ولهذا لجأت إلى عقد الصلح معها، وابرم الجانبان التركي والايطالي اتفاقية الصلح التمهيدية في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1912م، والتي نصت على إقامة حكم ثنائي ايطالي– تركي من خاص على ليبيا، بيد أن ايطاليا اعتبرت ليبيا مستعمرة اعتيادية تابعة لها وتحت قيادتها، وعبرت تركيا من جانبها عن عدم اعترافها بهذه السيادة، ولم تتنازل تنازلا تاما عن حقوقها وسيادتها على طرابلس الغرب وبرقة إلا عقب الحرب العالمية الأولى وذلك وفقا لاتفاقية لوزان لعام 1923م ، ولم يكن بوسع القوات الغازية الايطالية إخضاع ليبيا وانجاز احتلالها واستعمارها إلا في عام 1932م بعد مذابح جماهيرية وتنكيلات وحشية بالقبائل العربية الليبية المتطلعة للحرية.54

وقد تكونت أول حكومة وطنية في ليبيا سنة 1952م تحت قيادة الملك إدريس الذي كان في وقت نفسه رئيس الطريقة السنوسية، التي أسسها جده سنة 1873م ، ونجحت الحركة السنوسية كحركة توحيدية للقبائل الصحراوية بتنظيم شبكة الزوايا بموازاة التنظيم القبلي وبإحكام عملية الإنتاج والدفاع والاتصال بالأتراك والايطاليين.. ولكن الملكية عجزت عن فرض سلطة مركزية ناو بلورة مجموعة سياسية موحدة[55].

---

[53]محمد عبد الباقي الهرماسي ، المرجع السابق ، ص 33

[54] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص110

[55] محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص 118

ثالثا: المغرب

في حالة المغرب (مراكش) كانت هناك جماعة سياسية وجدت لما يزيد عن 800 سنة، حتى وان بقيت حدود هذه الدولة سيالة على امتداد عدة قرون، وتغيرت عاصمتها اعتمادا على تغيير ثقل المناطق المختلفة وشبكات العلاقات الخارجية المختلفة. ولعل حدود المغرب حتى يومنا الحاضر لا تزال أكثر الحدود إثارة للجدل في شمال إفريقيا.. وفي ظل حكم سلالة العلويين التي لا تزال حاكمة والتي ظهرت في القرن السابع عشر (ما يجعلها من أقدم السلالات الحاكمة في العالم)، فإن مؤسسة السلطنة قد اكتسبت مزيدا من القوة والرسوخ حول الأراضي المركزية لمكناس وفاس ومراكش، وجرها توسيعها على يد السلطان مولاي إسماعيل (1672–1727م). وكان "المخزن" قائما على أساس من القوات المسلحة القائمة بدورها على أساس يتكون من أربع قبائل رئيسية. أما كتائب العبيد البيض فقد استبدلت بكتائب من العبيد السود[56].

لقد كانت شرعية السلالة الحاكمة قائمة على عمودين اثنين: الادعاء بالتحدر الشريفي(الأصل العربي المتصل بالنبي محمد "صلعم" من خلال ابنته فاطمة وابن عمه علي "ض") وصلة الرحم من ناحية الأم بقاطني الأرض من خلال العرف القاضي باقتران الملك بزوجة من البربر دائما. وعليه، فإن السلطنة الشريفة قائمة على توليفة من السلطة و"البركة" الدينيتين مقرونة بروابط الدم أو العرق. إن هذا المزيج يمنح الملك ، بصفته رمزا للدولة، مظهر الحياد والسمو فوق "عصبية" أي قبيلة مفردة أو سلطة أي ولي ديني محلي في "زاوية" إقليمية نائية. كما أن النظام الملكي العلوي عامر بالطقوس و"الشعائر المقدسة" يتسم كثير منها بروابط الدم،

---

[56] المعنى الحرفي لكلمة المخزن : الأرض العائدة للخزينة أي الدولة.

الأمر الذي يرسخ تعريف الحكم في تعريف الحياة والأمل النهائي. وأدى هذا، على امتداد حقبة طويلة من الزمن إلى وجود "شعب قوي" ولكن "جهاز ضعيف"– غير أن هذا ما جرى تعويضه في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي (الذي اتخذ صفته الرسمية في العام 1912م) الذي أبقى على السلطان لكنه قلم سلطته ووسع المؤسسات الإدارية المحيطة به[57].

ووقع السلطان مولاي عبد الحفيظ في فاس بتاريخ 30 آذار (مارس) 1912م على اتفاقية الحماية التي أملاها عليه المبعوث الفرنسي رينو. وبموجب هذه الاتفاقية وضع في المغرب نظاما جديدا احتفظ بمركز الدين وهيبة السلطان التقليدية وحرمته، وعينت فرنسا مقيما عاما في المغرب وحصلت على حق احتلال أراضيه عسكريا وإقامة أية إجراءات بوليسية فيها.

وبعد تثبيت الحماية بدأت حالا المفاوضات بين بريطانيا واسبانيا حول نظام طنجة، وأظهرت هذه المفاوضات التناقضات بين هذه الدول إلى درجة أنها لم تنته حتى انفجار الحرب العالمية الأولى ولم تختتم إلا في عام 1923م. وقد استطاعت العائلة المالكة في المغرب أن تواكب حركة التحرير ثم أن تصبح حجر الزاوية للمجتمع ككل، ووظفت اعتبارات النسب لخدمة المركزية السياسية والحفاظ على الدولة[58].

وكان القرار الفرنسي القاضي بإبعاد محمد الخامس في العام 1953م قرارا خاطئا بدرجة مساوية، إذ حوله غلى بطل قومي، وعاد في العام 1956م إلى بلده المستقل عودة المنتصرين. ومنذ ذلك الحين بات الملك يتعاون مع حزب

---

[57] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 257 258

[58] كامل ثامر ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 115 116

(الاستقلال) ولكن دون أن يمنحه احتكارا في مجال التمثيل القومي، بينما كان في الوقت نفسه يعزز تحالفه المباشر مع وجهاء الريف. وبصورة تدريجية دمج مؤسسات "المخزن" التقليدي بمؤسسات إدارية حديثة على النمط الأوروبي.ومع المحافظة على درجة مناسبة من الاستقلال الذاتي لزعماء الجماعات المحلية (القبلية) و"فرقهم"، جرى تصميم وحدات محلية جديدة قائمة على أسس إقليمية (مناطقية) واقتصادية، كما شكل مجلس وزراء حديث يترأسه رئيس وزراء[59].

رابعا: الجزائر

اعتبرت الجزائر حتى مطلع القرن التاسع عشر من أملاك الإمبراطورية العثمانية. وكان نابليون الأول يضيف دوما الجزائر إلى ممتلكاته المقبلة عندما تثار مسألة تجزئة الإمبراطورية العثمانية، وقد هاجمها الفرنسيون بتاريخ 14 حزيران (جوان) 1830م.. وفي 1832م اختارت القبائل الجزائرية– وهي تحارب المحتلين– عبد القادر الجزائري قائدا لها، والذي أعلن الجهاد المقدس الذي استغرق عدة سنوات ضد قوات الاحتلال الفرنسية، ولم يستطع الفرنسيون أسره وإرساله إلى فرنسا إلا في نهاية عام 1847م[60]. ولكنها استمرت في منطقة القبائل حتى العام 1857م، ثم اندلعت بدرجة هامة مرة أخرى في العام 1871م. وأمست الجزائر بسرعة حالة نموذجية للاستعمار الاستيطاني، حيث زرع فيها في نهاية المطاف مليون أوروبي، وصودرت أراض كثيرة وطرد منها فلاحوها. أما تأثير الثقافة والمؤسسات الفرنسية فكان طاغيا، بيد أن محاولات صهر الجزائريين لم تنجح، وبدلا عن ذلك شجعت السلطات شتى الوجهاء والشيوخ والموظفين الجزائريين على العمل بصفة (adjoints

---

[59] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 258 – 259

[60] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص ص 112 113

indigènes) (مشاركين أو معاونين أهليين) إلى جانب الموظفين الفرنسيين[61].

وظهرت في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية عدة تنظيمات وأحزاب لكنها كانت تفتقر السند المطلوب من طرف الجماهير، لأنها كانت تناضل من أجل المساواة في الحقوق بين (الأهالي) الجزائريين كما تسميهم فرنسا و(المواطنون) الأوروبيين، وكان أقصى ما تنادي به هذه التنظيمات في ذلك الوقت هو الحكم الذاتي وإقامة حكومة محلية تمثل السكان الأصليون.

ولعل مرد ذلك يعود إلى أن فرنسا قضت على الجهاز السياسي وعلى جميع معالم السيادة الجزائرية، وحطمت النخب القائمة وأزاحت الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهت جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية، مما صعب على النخب السياسية الحديثة وحتى مطلع القرن العشرين أمر إيجاد الأطر التنظيمية السليمة التي يمكن أن تبني عليها مشاريعها، والتي يمكن أن تشكل أساس لبناء الهوية الوطنية[62].

اندلعت المقاومة الوطنية الجزائرية من جديد في عشرينيات القرن العشرين، واكتسبت أشكالا تنظيمية في المراكز الحضرية في أوائل الخمسينيات، إلى أن أعلنت (جبهة التحرير الوطني) ثورة كاملة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1954م، ثم حولت نفسها إلى حكومة في أيلول (سبتمبر) 1958م. ومع أن جبهة التحرير الوطني كانت تعتمد اعتماد قويا على المقاومة الريفية، فإن قيادتها كانت تتحدر بصورة متعاظمة لتقع في أيدي البرجوازية الصغيرة التي أخذت تمنحها صفة شعبوية، وتركز على استحداث الأجهزة العسكرية والإدارية في داخل الحركة. وقامت

---

[61] نزيه ن . الأيوبي ، مرجع سابق ، ص ص 260 – 261

[62] محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مرجع سابق ، ص 113

هاتان الفئتان (المعاونون الأهليون ونشطاء جبهة التحرير الوطني) في النهاية بتشكيل نواة برجوازية الدولة البيروقراطية التي شرعت بعملية بناء الدولة بعد الاستقلال في العام 1962م.. وإذا كانت حرب التحرير الوطني هي المحرك الأساسي في عملية "بناء الأمة" في الجزائر، وهي بلد كان على الدوام يفتقر إلى لب اجتماعي– سياسي، فإن السياسة الصناعية الهادفة إلى إقامة " أقطاب إستراتيجية للنمو" التي يجسدها مفهوم (industries industrialisantes)[63]، كان المقصود بها ألا تكون الدعامة الرئيسية للمحافظة على الاستقلال الوطني ولتعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل المضي قدما في عملية بناء الدولة نفسها كذلك[64].

لدى قيام الطبقات الوسطى الجزائرية بتولي الجهاز الاستعماري في العام 1962م، قامت وبشكل سريع بتحويل نفسها إلى طبقة جديدة فيما كانت تحقق السيطرة السياسية والإدارية والاقتصادية و(فوق هذا وذاك) العسكرية على المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن هذه "الكتلة الاجتماعية" لم تكن قادرة على تحقيق موقع للهيمنة بالمفهوم الغرامشياني(نسبة إلى انطونيو غرامشي (gramsci, 1891-1937) الكاتب السياسي والاجتماعي المعروف) ، وذلك ناجم عن افتقارها إلى "رباط ثقافي" كان من شأنه أن يوثق عرى القوى الاجتماعية المتشظية... وبالتالي جاء "الإسلام السياسي" ليقض مضاجع النخبة البيروقراطية– التكنوقراطية وحماتها العسكريين– في وقت ما كانوا يتوقعون فيه حصول ذلك[65].

---

[63] سياسة انتهجها الرئيس بومدين المقصود بها تسريع التحول إلى مشاريع عامة صناعية واسعة النطاق.

[64] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 261 262

[65] المرجع نفسه ، ص ص 262 263

خامسا: موريتانيا

يعتبر القرن الثامن عشر بحق بداية لعصر تبلور التنظيم الأميري وتركزه في موريتانيا (بلاد المور)، وهي تسمية أطلقتها فرنسا بعد الاحتلال وتعبر عن (لفظ أوروبي على العرب المولدين) ...واتسمت هذه النظم الأميرية بالمركزية وتمتعت كل منها بالسيادة في مجالها الأميري[66].

وفي العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر تجلت رغبة الفرنسيين في احتلال موريتانيا ومن ثم ضمها إلى جزء آخر من مستعمراتها في شمال نهر السنغال،وتم لها ذلك بين سنة 1901–1905م ... ومر تنظيم الحياة السياسية بأربعة مراحل وكما يلي:

أولا: سياسة الأجناس، بمعنى (إثارة الحساسيات العرقية).

ثانيا: سياسة الإدماج، بمعنى (هدم وتفكيك النظم التقليدية السائدة).

ثالثا: سياسة الإشراك، بمعنى (إعادة الاعتبار لبعض الهياكل السياسية التقليدية وتسخيرها لخدمة الإدارة الاستعمارية).

رابعا: مرحلة بناء النظم الحديثة، بمعنى (تطوير بعض النخب وإنشاء بعض المؤسسات على النمط الاستعماري وفي إطار تبعي)[67].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واثر صدور الدستور الفرنسي الجديد آنذاك (دستور الجمهورية الرابعة) في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 1946م وتبعا لإرادة المستعمر الفرنسي.. أصبحت موريتانيا إقليما سياسيا متميزا ينتمي إلى اتحاد فيدرالي

---

[66] السيد ولد أباه وآخرون ، موريتانيا ، الثقافة والدولة والمجتمع ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1995) ص ص 76 81

[67] كامل ثامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ص 116 117

يدعى (إفريقيا الغربية الفرنسية)، ولكن التطورات الداخلية المتسارعة اللاحقة في المنطقة الإفريقية وتفاقم المشكلة الجزائرية وائتلاف الأحزاب الوطنية المغاربية في مؤتمر طنجة 1957م، أدت إلى إعادة النظر في المشروع الفدرالي الجامع والتوجه نحو إعطاء الأقاليم استقلالا ذاتيا[68].

وفي 24 تموز (جويلية) 1958م اعتبرت نواكشوط عاصمة البلاد، وجرى استفتاء في أيلول (سبتمبر) 1958م لتقرير مصير موريتانيا، فاختار الشعب إنهاء الوصاية وطلب الاستقلال دون حماية أو تبعية.. وصوت المجلس الوطني الموريتاني في آذار (مارس) 1960م بالإجماع على طلب الاستقلال الكامل، وبعد جولة مفاوضات بين الحكومتين الموريتانية والفرنسية قررت الأخيرة في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1960م منح موريتانيا الاستقلال وانفصلت عن المجموعة الفرنسية وأصبحت جمهورية مستقلة ذات سيادة[69].

سادسا: تشكل الدولة في مصر

تطرح أحيانا فكرة أن مصر هي الدولة "الحقيقية" الوحيدة في العالم العربي. وفي المعنى الجيوسياسي العام للكلمة، إن مصر هي واحدة من أقدم "الدول" على وجه البسيطة، إذ تعود إلى حوالي خمسة آلاف سنة من الوقت الذي وحد فيه "مينا" منطقة الدلتا العليا تحت سلطة مركزية واحدة كانت ، في نهاية الأمر، ستستغل بأقصى درجة ممكنة الإمكانيات "الاروائية" والزراعية للبلاد. فيما كانت قوة الفراعنة تندثر، أصبح حكم البلاد بطبيعته أكثر سلاليا منه "بيروقراطيا"، وكان هذا على نحو مؤكد هو الحال خلال زمن مفرط في الطول تحت الحكام السلاليين ذوي الأصول

---

[68] السيد ولد أباه وآخرون ، موريتانيا ، الثقافة والدولة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ص 92 94

[69] كامل ثامر ، مرجع سابق ، ص 118

الأجنبية المختلفة. وهناك من يرى أن الدولة في مصر بمعنى سيطرة حكومة مركزية على إقليم محدد المعالم بما فيه سكان وتسيير شؤونه، قد وجدت في مصر منذ ستة آلاف سنة[70].

من زاوية المعنى القانوني الأوروبي الحديث، أساسا، ل "الدولة" – بصفتها كيانا إقليميا قائما على السيادة، خارجيا، وعلى المؤسسات القانونية والسوق الموحدة، داخليا– فإن تاريخ "الدولة الحديثة" لمصر يقرن عادة بحكم محمد علي الذي جاء إلى السلطة في العام 1805م ولم يقتصر عمله على بناء جيش وطني بل أنشأ كذلك شبكة صناعية واسعة ونظاما تعليميا لافتا للنظر.

في ظل محمد علي أطلقت محاولة جريئة لإقامة رأسمالية (دولة)، وكانت الملامح المبكرة لمفهوم المواطنة (أو في الأقل لمفهوم الجنسية) ستشرع في الظهور. غير أن تلك التجربة انطوت على تناقضاتها الداخلية وجابهت تهديدات خارجية عدة. وكان أن بدأت تداعى في النهاية خلال أواسط القرن التاسع عشر ما أدى إلى تمهيد الطريق أمام الاحتلال البريطاني لمصر في العام 1882م في آخر المطاف[71].

وقد اضطره البريطانيون بالاتفاق مع السلطان العثماني، وحلفاء أوروبيين إلى التراجع داخل الحدود المصرية والاقتناع بها كدولة تخصه يحكمها باستقلال مع اعتراف شكلي بالسلطان العثماني. وحاول (محمد علي) إقامة دولة عربية مستقلة عن العثمانيين، في الفترة مابين 1820م– 1840م كانت جيوشه بقيادة ابنه (إبراهيم باشا) قد وحدت مصر بالسودان وسوريا الكبرى إلا أن الدول الاستعمارية وعلى

---

[70] سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 119

[71] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 216 217

رأسها بريطانيا لجأت إلى القوة والضغط لتهديم مشروع الدولة العربية وذلك خوفا من حلول إمبراطورية عربية قوية محل الإمبراطورية العثمانية المريضة[72]. ومن ثم استأثرت سلالة محمد علي بالحكم كأقلية بيروقراطيةة ثم خضعت للاستعمار الأوروبي ، حيث حكم البريطانيون مصر منذ احتلالها ..ومن دون أن يخلعوا الحكام أو يلغوا سلالتهم، وظل حكم مصر في سلالة محمد علي حتى سنة 1953م عندما ألغت ثورة (يوليو) المملكة وأعلنت الجمهورية[73].

لقد تمحورت مثل هذه الاتجاهات السياسية والفكرية غير البرلمانية حول ثلاث دوائر نفوذ مهمة: إسلامية، شعبوية، و"دولتية". و نتيجة تراجع شعبية حزب (الوفد، تأسس في 1918م) ازدادت أهمية التنظيمات السياسية خارج البرلمان، وهي حركة الإخوان المسلمون، (تأسست في 1927م)، مصر الفتاة، (تأسست في 1923م)، والتنظيمات الماركسية الصغيرة (بما فيها الحزب الشيوعي، تأسس في 1922م). ومصطلح الدولتية تعبير عن عملية توسع كل من حجم ماكنة الدولة ودور الدولة في الاقتصاد والمجتمع. في حين أن الشعبوية هي انتهاج سياسات إنمائية ورفاه اجتماعي في الوقت نفسه. [74]. وجاءت ثورة 1952م (التي دشنها الانقلاب العسكري لجماعة "الضباط الأحرار") لتمثل في جوانب عديدة مزيجا من الدائرتين الأخيرتين، دون أن تناصب العداء لدائرة النفوذ الأولى. وهكذا "اجتذبت" ثورة 1952م مؤيدين من مختلف الطبقات والتوجهات. بيد أن تحالفها مع الإسلاميين انقطع في العام

---

[72] كامل ثامر ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 106

[73] إيليا حريق ، نشوء الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 39

[74] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 35 36.

1954م، أما النزاع بين المكون الشعبي والمكون "الدولتي" في إستراتيجيتها فقد قدر له أن ينزل البلاء على مصيرها على امتداد عدد كبير من العقود التالية[75].

سابعا: تشكل الدولة في السودان والقرن الافريقي

لقد تبلورت معالم السودان السياسي خلال الفترة من أوائل القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وقبل ذلك كانت القبيلة هي الوحدة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي– السياسي في السودان. وظهرت مابين 1500م– 1800م وحدات سياسية مركزية تضم تحت لوائها عددا من القبائل في رقعة جغرافية محددة المعالم، وقد جسدت (مملكة الفونج في سنار) أهم هذه الوحدات، وطور سلاطين الفونج المتعاقبون نظاما سياسيا– إداريا– اقتصاديا، أحكموا سيطرتهم المركزية على المستويات العليا لجهاز الدولة ولكنهم سمحوا بقدر من اللامركزية على المستويات المحلية، وكان استمرار هذا النظام يعتمد على نظام عسكري مواز، حيث استندت سيطرة السلطان منذ البداية على قوته العسكرية التي أخضع لها القبائل والدويلات الأخرى[76].

ومع ذلك فإن هذه المملكة ولعدة أسباب كانت أوهن من أن تصمد أمام القوات المصرية– التركية التي اجتاحت السودان عام1821م، وبعد ذلك التاريخ حكمت مصر السودان باسم السلطان العثماني.

وقد برزت في السودان حركة دينية سياسية قوية بزعامة (محمد أحمد المهدي)، وعرفت بالمهدية نجحت في إبعاد النفوذ المصري عن السودان عام 1881م، وكونت دولة وطنية بزعامة المهدي، وفي هذه الأثناء كانت بريطانيا قد أحكمت

---

[75] المرجع نفسه ، ص ص 232 233

[76] سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 128

قبضتها على مصر، وبدأت تخطط لغزو السودان، ونفذت ذلك بجيش من الضباط الانكليز والجنود المصريين، وتمكنت من احتلاله عام 1899م ، وحكمته باسمها وباسم مصر منذ ذلك الوقت حتى عام 1956م[77].

وعلى أثر احتلال بريطانيا لمصر عام 1882م استولى الفرنسيون على تاجورة وبقية الأراضي التي تشكل جيبوتي الآن.وسيطرت إيطاليا على جزء من السودان وضمته إلى الشريط الساحلي، وأقامت على ساحل المحيط الهندي مستعمرة الصومال الإيطالي. أما بريطانيا فقد أقامت محمية الصومال البريطاني وجعلت من (هرجيا) عاصمة لها.

وكما هو الحال في السودان واجه البريطانيون والإيطاليون والفرنسيون المقاومة والثورة. ففي الصومال حذا (محمد عبد الله حسن) حذو المهدي في السودان بإعلان الحرب المقدسة ضد الانكليز عام 1899م ، وبعد سلسلة من المعارك انتزع حق السيادة على مناطق وادي نوغال، وكانت البداية لدولة مركزية استمرت حوالي عقدين من الزمن وانتهت بقصف المنطقة حسب الأمر الذي أصدره تشرشل للقوات بريطانية عام 1920م[78].

ويخلص (د. سعد الدين إبراهيم) من خلال متابعته لتطور نشأة الدولة في السودان والقرن الإفريقي إلى أنه حتى عشية الاستعمار الأوروبي للسودان والقرن الإفريقي، كانت هناك إرهاصات لدولة مركزية نهرية، دامت الأولى وهي دولة الفونج حوالي قرنين، والثانية وهي الدولة المهدية دامت حوالي عقدين، والثالثة وهي دولة وادي نوغال في الصومال دامت عقدين أيضا، واتسمت هذه المحاولات بتركيز

---

[77] المرجع نفسه ، ص 130

[78] سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 131– 132

السلطة السياسية في نخبة حاكمة استمدت شرعيتها من القوة العسكرية والهيبة الدينية إلى جانب تصديها للسيطرة الاستعمارية[79].

المطلب الثالث: تشكل الدولة في بلاد العرب والخليج

من الشائع جدا النظر إلى بلاد العرب والخليج على أنها "دول قبلية". غير أن الواجب يقضي بالا يؤخذ هذا الوصف إلا بكونه تعميما تبسيطيا، وذلك لأن التقاليد الأقدم ذات الشبه الجزئي بالدولة في المنطقة كانت غالبا ما تميل إلى أن تكون لها بعدا ديني إضافة إلى البعد القبلي.

ويصدق هذا تاريخيا على عمان واليمن، ويصدق جزئيا وفي وقت أقرب على حالة "المملكة العربية السعودية". ومن وجهة النظر التاريخية، كلما كان تكاتف الطائفة الدينية متوافقا مع عصبية القبيلة تكون الجماعة في أحيان أكثر أقدر على تحقيق عنصر من الاستقلال الذاتي السياسي[80].

وسوف نحاول أن نتناول نشأة الدولة في منطقة الخليج العربي مجتمعة لاشتراكها في كثير من المعطيات التاريخية على أن نفصل كثيرا في تشكل الدولة السعودية لأهميتها التاريخية.

أولا: الخليج والجزيرة العربية

منطقة الخليج والجزيرة العربية تضم اليوم سبعة كيانات قطرية هي الإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت واليمن والسعودية. وقد بدأت بريطانيا بإحكام

---

[79] سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 132

[80] المرجع نفسه ، ص ص 232 233

سيطرتها عليها بإضعاف قدراتها التجارية والاقتصادية، وإخضاعها نهائيا للإدارة الاستعمارية التي اتخذت من الهند مركزا لها، وأدت الهيمنة البريطانية إلى انتقال مركز الثقل من المدن التجارية الساحلية إلى الداخل القبلي، ولكن التغلغل الاستعماري لم يمتد إلى الداخل إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد ظهور أهمية النفط الاقتصادية والإستراتيجية مما أدى في النهاية إلى تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة على ما هي عليه الآن[81].

ففي عام 1853م وقعت إمارات الساحل الخليجي العربية (معاهدة الصلح الأبدي) مع بريطانيا، وما أن انقضت بضع سنوات حتى دخلت هذه الإمارات في معاهدة حماية معها ..(البحرين عام1861م و 1892م) ، (مسقط عام 1891م) ، (الكويت عام 1899م).. لقد قادت السيطرة البريطانية على هذه الإمارات بعد معاهدة الصلح الأبدي وتوقيع المعاهدات الثنائية إلى انهيار اقتصاد الحالة الطبيعية فيها، وتوقف دور النخب القبلية وتبلور نظام الحكم السلالي، ولم يقتصر تأثير هذه المعاهدة على حفظ السلام بين المشايخ والأمراء والسلاطين، وإنما أدى إلى تثبيت سلطتهم والاعتراف بشرعية سيادتهم على مناطقهم وشعوبهم كأسر حاكمة[82].

كانت "الدولة" مفصولة عن قاعدتها الاجتماعية – الاقتصادية وجرى تثبيتها تثبيتا سياسيا/ استراتيجيا على نحو محدد ضمن حدود حديثة التحديد و"صلبة وفي غالب الأحيان مصطنعة، الأمر الذي قيد الحركة التقليدية للقبائل (التي كانت تحدث سابقا لأسباب اقتصادية وكذلك "سياسية"). وبهذا وضع حجر على الحق

---

[81] كامل ثامر ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 102

[82] خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، ط1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م) ص ص 58 95.

التقليدي ل"الخروج"، مهما كانت النوايا والأغراض مع ما تبع ذلك من آثار سياسية خطرة. ولقد كانت الحدود الجديدة بصورة أساسية هي الحدود التي كانت هذه الدول– المدن الصغيرة– ستحصل على استقلالها الرسمي داخل نطاقها: بدءا بالكويت في العام 1961م وانتهاء ببلدان الخليج الأدنى (البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة) في العام 1971م. وبخلاف جارتها الأكبر، المملكة العربية السعودية، كانت هذه كلها دولا – مدنا في منتهى الصغر، أو كما يسميها بعض العرب الآخرين بصيغة تهكمية "دول_حقول_نفطية "أو حتى" دول_آبار_نفطية" (الدولة البئر). وهي نفسها تكاد ألا تصدق أنها دول، وتصر كل منها على إقحام كلمة "دولة" إقحاما رسميا في الاسم الرسمي للبلاد (مثلا : دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة ....الخ) [83].

وعليه فإن توفير الحماية الخارجية للحكام وتثبيت الحكم في أيدي الأسر الحاكمة قد أوقف النخبات القبلية ، ومن ثم عطل القيود والضغوط البنائية التي تعمل على تقييد سلطة الحاكم..أما تحريف مفهوم الولاء السياسي التقليدي المرتبط بالبشر ومحاولة ربطه بالحدود الثابتة على الأرض فقد كان احد أهداف السياسة الاستعمارية البريطانية التي وضعت موضع التنفيذ بعد الحرب العالمية الأولى مما كان له بالغ الأثر على مجتمع الخليج العربي والجزيرة من ناحيتين:

الناحية الأولى: وتتمثل في الخلافات حول الحدود التي لم يكن لها أساس تاريخي.

الناحية الثانية: فتتمثل في قضية المواطنة وشروطها في كيانات لا يفصل بينها

---

[83] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص 280

فاصل قومي أو عرقي أو حضاري[84].

ثانيا: الدولة السعودية

ظهرت الدولة السعودية_ الوهابية الأولى في القرن الثامن عشر حول نواة الرقعة التي كانت تتوسط البلدات والمحطات على امتداد محور الرياض_ حائل ذي الأهمية الفائقة. وكانت مرتبطة ارتباطا ضعيفا بطرق التجارة وقوافل الحج. كانت قائمة عل خليط من القوة العسكرية لمحمد بن سعود، أمير الدرعية، والنفوذ الروحي لمحمد بن عبد الوهاب، الشيخ الحنبلي المتزمت. ولا يوجد فهم سليم للأسس الاجتماعية لهذه الحركة التي تم من خلالها توحيد معظم بلاد العرب أول مرة منذ عهد النبي محمد (ص) . ولكن من خلال هذا الارتباط، دشنت بطريقة ما عملية توحيدية مركزية تحت شعار دعم سيادة الدين الموحد على البداوة المنقسمة... وعليه فقد أعطي المفهوم اللاهوتي للتوحيد وظيفة سياسية عن طريق رفض كل التلاوين في التفسير ورفض جميع الوسطاء بين الرسالة الأصلية واللحظة و المكان الراهنين . وعليه، فقد كان للوهابية الثقافية دور حاسم ستلعبه في المجتمع من خلال تمهيد الطريق لقيام الدولة[85].

وهكذا ، نستطيع أن نرى أن التشكل الأصلي للدولة السعودية كان في الأساس شأنا داخليا في نموه: فقد قام على توسيع واحة الدرعية على يد زعماء آل سعود لتشمل معظم أراضي بلاد العرب (بما في ذلك الحجاز) خلال الفترة من العام 1765م إلى العام 1803م.

وقد تحدى المصريون (وآخرون) هذا التوسع بضراوة عدة مرات غير انه خضع

---

[84] كامل ثامر ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 104

[85] نزيه ن . الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص 269

فيما بعد إلى عملية إعادة تشكيل خلال العقود الأولى من القرن العشرين، مع شيء من المساعدة التي قدمها البريطانيون في هذه المرة (ألحقت مصر محمد علي، وبدعم من السلطنات العثمانية والإمبراطورية البريطانية والمراكز الشيعية المحيطة بالخليج، هزيمة ماحقة بالقوة الناشئة – الدولة السعودية الأولى – ، ونتيجة لذلك حلت قبيلة منافسة، هي آل الرشيد، محل آل السعود حتى في أراضيهم هم)[86].

واعتبارا من ذلك الوقت لم يعد الكيان السعودي مستقلا استقلالا تاما، مع أن البلاد بطبيعة الحال لم تستعمر بصورة رسمية مطلقا. إذ كانت المساعدات المالية والقوات البريطانية ترسل إلى الملك السعودي، إلا انه ظل على الدوام يسعى من اجل الحصول على مساحة أوسع في دائرة الاستقلال[87].

وإذا توقفنا عند (معاهدة دارين) لعام 1915م التي بموجبها تحولت نجد إلى محمية بريطانية، وجدنا أن القصد منها واضحا هو استخدام (ابن سعود) ورقة أو بديلا لحكم الشريف بن علي في الحجاز، وثقلا معادلا لوعود الحلفاء بإقامة مملكة عربية موحدة في الولايات العثمانية المحررة كما ورد صراحة في وعد ماكماهون، أو ضمنا في اتفاقية سايكس بيكو، وخلال الفترة من 1915م إلى 1927م استطاع ابن سعود أن يستكمل احتلال الأحساء والمنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي، وان يحتل حائل وجبل شمر عام 1921م فيقضي بذلك على حكم آل الرشيد، ويفرض سيطرته على شمال نجد، ويدخل الحجاز بعد رفع الحماية البريطانية عنه، ويقضي على حكم الشريف حسين بن علي عام 1924م – 1925م، فيفرض سيطرته من خليج العقبة إلى جدة، ثم يحتل عسير ويقضي على إمارة الأدارسة عام

---

[86]نزيه ن . الأيوبي ، المرجع السابق ، ص 270

[87] المرجع نفسه ، ص 269

1926م ، ثم يعقد في جدة معاهدة مع بريطانيا، ترفع بموجبها صورة المحمية التي ترتبت على معاهدة (دارين)، وقد تعامل عبد العزيز بن سعود بوصفه رئيس دولة مستقلة ذات سيادة وحدود واعتراف دولي، وأعلن نفسه ملكا على هذا الكيان الجديد الذي سمي بالمملكة العربية السعودية منذ عام 1933م[88].

في أعقاب ولادة الدولة السعودية في منطقة تتحكم فيها بصورة متزايدة مستلزمات التجارة العالمية واستخراج النفط، صار السعوديون، المحكومون استراتيجيا من جانب المصالح البريطانية، يميلون أكثر فأكثر إلى قمع حلفائهم الوهابيين (خصوص في المجابهة الرئيسية التي حدثت في 1929– 1930م) والى تحسين موقعهم حيال البريطانيين. وكان البريطانيون مهتمين بدرجة مساوية باحتواء الوهابيين الذين امتدت نقاط نفوذهم إلى أرض كانت تحت سيطرة البريطانيين: العراق والأردن والخليج. ولأن السعوديين كانوا يقمعون قاعدة بشرية رئيسية من قواعد سلطتهم فقد كان يتوجب عليهم الاعتماد على البريطانيين اعتمادا متزايدا. فتم تفكيك "الهجر" (المعسكرات العسكرية– الزراعية) حيث (الوهابيون) يتدربون، وصودرت أسلحتهم وممتلكاتهم، وأجبر أفراد الحركة الأشد تمردا على الانصهار في صفوف قبائل أخرى.. وفي الواقع، فان إلحاق ابن سعود الهزيمة بالوهابيين في النهاية، وترسيخ كامل السلطة على دولته المعاد توحيدها ما كان ليقع إلا بمساعدة البريطانيين. إلى أن جيء بالأمريكيين بعد ذلك في مسعى للبحث عن النفط (ولموازنة البريطانيين)، وصار يتعدى بشكل متكرر على دوائر النفوذ البريطانية في البلدان المحيطة الواقعة تحت الحكم أو الانتداب البريطانيين[89].

---

[88] خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص 113

[89] نزيه ن. الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص 272

وهكذا ، فمن خلال المدينة، تم تحويل القبيلة أخيرا إلى دولة، و"العصبية" إلى "ملك":

"كانت هذه الدولة الجديدة، المدعومة من جانب الانجليز في طور التأسيس القائم على أسس ذات طبيعة رأسمالية، مرتبطة برأس المال الأجنبي. وكانت المجابهة حتمية بين نمط للإنتاج متحرك صوب الرأسمالية والنمط البدوي ومعه نظامه القبلي. وكانت الأسرة السعودية تسعى للاستفادة من أموال النفط فلي المشاريع الحديثة، بينما كانت جماهيرها البدوية، وبالأخص (الوهابيون)، قد نشأت على قيم وتقاليد ابعد ما تكون عن العلاقات الرأسمالية".لقد كانت حركة المقاومة ضد آل سعود ضارية في الواقع حتى إن احد زعمائها، فيصل درويش، كان قاب قوسين أو أدنى من النجاح في إزاحة السعوديين لو لم تقم القوات البريطانية بقصف تجمعات البدو[90].

وهكذا ، يمكن للمرء أن يرى أن القرابة والبقرطة كانت تستعملان في عملية التكامل السعودية. وإذ كان البدء بتطبيق الأنظمة وتكوين المؤسسات يبدو على امتداد فترة من الزمن انه يبتر العلاقات العائلية أو القبلية الثمينة، فسرعان ما بوشر بتطبيق الرعاية (patronage) لتجسير هذه الفجوات. وعلى قمة هرم الرعاية كانت تتربع الشبكة المركزية ل" الطبقة– العشيرة" السعودية الرئيسية التي كانت تسيطر على جميع الوظائف والوزارات والمناطق الإستراتيجية (مثلا وزارات الداخلية والدفاع والخارجية والنفط..الخ). وكانت البنية الهرمية النازلة بعد ذلك تمتد إلى شبكة مراتب ورتب من علاقات الراعي – الزبون.. وهكذا، فان المجتمع السعودي، بمعنى من المعاني، قد توحد على يد الدولة– غير انه يبقى أيضا، بمعنى من المعاني، موحدا

---

[90] نزيه ن. الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 275 276

بجسم الدولة فقط، ذلك لان المجتمع لا يزال متوزعا ومشتتا جدا[91].

الفصل الثاني:

[91] نزيه ن. الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص 278

توصيف وتحليل أزمات الدولة العربية

تمهـــيد:

يفرض التساؤل الدائم عن مستقبل الدولة القطرية جدلا واسعا ومتعدد الأبعاد، إذ شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن الحالي تراجعا في فكر

وبنية الدولة في أكثر من منطقة في العالم ، حتى أضحى مصطلح التفكيك أو الاحتواء أو التفتيت أو الانهيار مرادفا للعديد من الحالات القطرية، خاصة ما تعلق بمنطقتنا العربية التي كثر التساؤل فيها حول التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها وتأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمرارها وثباتها.

ولعل الاختلال في حسم موضوع الهوية والانتماء، بالإضافة إلى ضبابية مفهوم المواطنة، والاختلافات في التعامل مع موضوع التغيير وتكرار فشل البرامج الاقتصادية، كل ذلك أسهم في زيادة الإرباك وأوقع المؤسسات الحاكمة العربية تحت ضغط التجريب أحيانا، والجمود الفكري أحيانا أخرى.

ولعل العامل الخارجي الذي يفرض استحقاقاته على الساحة العربية، محاولا إضعاف الدولة المركزية والتأثير في مستقبلها ، سيبقى تحديا مفروضا على الكيان العربي، ذلك أن تصاعد وتنوع وتحديات العولمة والهيمنة والاستعمار الجديد لا يمكن أن يواجه دون عمل فكري ، وجهد قومي موحد.

المبحث الأول : الدولة العربية في أزمة منذ البداية

تعد حالات تفكيك الدولة القومية إحدى أبرز موروثات القرن العشرين، وعلى الرغم من أن الدولة المذكورة كانت إحدى المراحل الرئيسية في بناء وتكوين الدولة

الراسخة ما بعد القرون الوسطى، وما رافق عمليات التفكيك، سواء على صعيد المجتمعات أو الأقاليم، إعادة توحيدها بصورة أخرى.

وقد شهد القرن العشرون العديد من الحالات، فقد خضع الشرق الأوسط في مطلع القرن العشرين لسيطرة الدولة العثمانية، وأيا كانت أسباب تفكيك تلك الإمبراطورية، سواء لضعفها الذي أفضى إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، أو الدوافع المؤدية إلى تراكم رأس المال في أوروبا نتيجة الثورة الصناعية التي وصفت بروح العصر، فإن إعادة تركيب جغرافيتها تمت وفقا للمصالح الاقتصادية للبلدان المنتصرة، ويعد انجاز هذه المهمات التفكيكية وفقا لمنظورها التاريخي وتحليلها الموضوعي، أكثر احتمالا عندما تضم تنظيمات الدولة الواحدة (المفككة) اثنيات متعددة أو طوائف دينية متباينة، وبالنظر لتوافر هذه المقومات في معظم بلدان الشرق الأوسط، فإن قوى الثورة الصناعية (بريطانيا) سعت نحو رحيل الخلافة العثمانية (سنة 1924م)، وأمكنها بذلك تفكيك الإمبراطورية المذكورة، ثم إعطاء أجزائها السمات الرئيسية لمفهوم الدولة من دون متضمناتها الحقيقية في العقد الثاني من القرن الماضي

(بعد الحرب العالمية الأولى) ، وبذلك فإن معظم الدول العربية لم تعرف "السيادة" بمتضمناتها الحقيقية، سواء الداخلية التي تشير إلى امتلاكها السلطة الشرعية المطلقة على أفرادها، أو الخارجية التي تعني الاستقلال عن رقابة الدول الأخرى المنتدبة، وبمعنى آخر، فإن جزءا من مأزق الدولة العربية يكمن في نمط المؤسسات التقليدية للسيادة القومية، أو ملائمتها وطبيعة المشاكل الاقتصادية والسياسية، سواء الداخلية أو الخارجية التي واجهتها في الجزء الأعظم من القرن الماضي، ما ترتب عليه أن أصبح الفكر القومي وفي مرحلة مبكرة من تطوره في

مواجهة تناقضات جدلية غير مسبوقة تاريخيا[92].

المطلب الأول: أزمة الاستقلال على شروط الاستعمار

صحيح أن عهد الاستعمار بصورته العسكرية قد انقضى في معظم الدول العربية ، إلا أن آثاره لم تزل قائمة بالنسبة إلى كثير من هذه البلاد . فلقد ورثت الأقطار العربية عند استقلالها جهازا إداريا هجينا مخططا يحمل من بصمات المجتمع التقليدي بقدر ما يحمل بصمات التنظيمات السابقة للحقبة الاستعمارية، بقدر ما يحمل من بصمات الحقبة الاستعمارية نفسها . وكان هذا الجهاز النواة المؤسسة لعملية بناء الدولة الوطنية في العقود التالية للاستقلال. فجاءت عملية بناء المؤسسات الدولة القطرية لتكريس كيانها الحديث وتعزيز بقائها وصمودها داخليا وخارجيا.

أصبح واضحا أن الدولة الحديثة قد غرست بناها في معظم الدول العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي ، ونقلت هذه الأقطار مؤسسات اقتصادية وإدارية وسياسية من جنس تلك التي كانت قائمة في الدول المستعمرة، وحتى عندما خاض المجتمع نضالا من اجل الاستقلال والتحرر الوطني تم الاحتفاظ بتلك المؤسسات وفي كثير من الأحيان تم انتقال مؤسسات القهر من العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال تقريبا من دون تغيير يذكر. وبمعنى آخر أن الدولة ومؤسساتها قد فرضت على المجتمع من أعلى بالقوة وهذا ما أدى ببعض الباحثين إلى تسمية هذا

---

[92] سالم توفيق النجفي ، أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك والاندماج ، كتاب الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك ، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)

النمط من الدولة بالدولة ما بعد الاستعمارية (Post Colonial State)[93].

وكان الاعتقاد السائد لدى العرب حالما ينجحون في انتزاع حقهم في التحرر من النير الاستعماري فإنهم سوف يستعيدون بصورة مباشرة وتلقائية الحريات الأساسية والفكرية التي كانت قد صودرت منهم، وكانوا يعتقدون أيضا أن رحيل جيوش الاحتلال سوف يطلق بصورة عفوية حركة التوحيد القومي، وكانوا يعتقدون كذلك أن بناء الدولة الوطنية سوف يعني بحد ذاته بناء إطار القانون والتضامن والعدالة، ويعيد علاقة الأخوة الضائعة، ويدفع نحو التنمية والتقدم المطلوبين. ولم تحتج الشعوب إلى أكثر من عقدين من الزمن حتى تدرك سذاجة هذا الاعتقاد، وتتأكد بالتجربة أن طريق الإنعتاق السياسي ليس مفتوحا أمامها بعد الاستقلال أكثر مما كان مفتوحا في الحقبة الاستعمارية، طريق الانبعاث الثقافي والفكري .

ولعل معركة التحرير التي جرت حسب شروط السيطرة الاستعمارية ، أي في كل قطر على حدا، قد عملت على تعميق العزلة ودعم تقوقع كل كيان سياسي جديد على نفسه، أكثر مما ساهمت في تكوين فضاء الحرية والسيادة المنشودتين. وكانت نتيجتها عودة الدول الجديدة إلى بناء مراتبية اجتماعية ليس لها أية علاقة تذكر بمفاهيم الأخوة والتكافل الاجتماعي والقومي التي كانت تحلم بها الشعوب وتناضل من اجلها[94].

هكذا لن يتأخر الوقت كثيرا قبل أن تصرف النخبات الحاكمة الجديدة نظرها عن

---

[93] محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 168 ، (بيروت ، 1993)

[94] علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، 1980 ، ص 48

مشروع الوحدة والاتحاد، وقبل أن يظهر انحطاط السلطات الوطنية وتحولها إلى طغم معزولة ، فاسدة ومعادية لشعوبها، وقبل أن يعلن انهيار المعسكر التقدمي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر نهاية الآمال الكبيرة التي أطلقتها القومية العربية[95].

ويبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ظهور الأنظمة السياسية العربية البديلة لسلطات الانتداب والاحتلال ما هو في الواقع إلا تغييرا قد أنجز نتيجة ضرورات وظروف أملتها مرحلة ما بعد الحرب، وما انطوت عليه من اشتداد المعارضة للاحتلال المباشر والنفقات الباهظة التي تكلفتها عمليات الاحتلال، وتطور إمكانية إدارة المناطق عن طريق متعهدين محليين، وقد مثل ذلك خطوة أولى متقدمة عن طريق مأسسة الدولة القطرية[96].

لذلك يرى حمزة علوي أن الاستعمار لم ينتهي بحصول المجتمعات العربية على استقلالها السياسي، ولكنه يناقش طبيعة الدولة في الفترة التي أعقبت نهاية الاستعمار في صورته العسكرية والسياسية. وهو يرى أن الدولة لم تنشأ في هذه المجتمعات – على عكس الحال في التجربة الغربية– انطلاقا من رغبة قوى داخلية في فرض سيطرتها السياسية على المجتمع، وإنما كانت نشأتها ترجمة لرغبة الدول الاستعمارية في إقامة هياكل تسمح لها بإحكام سيطرتها على الأقاليم التي وقعت في إطار إمبراطوريتها في قارات الجنوب الثلاث. وتميزت نواة هذه الدولة بعد الاستقلال بتضخيم الأجهزة التي تتولى مهام الأمن والدفاع والجباية. أي أجهزة الشرطة والجيش والمالية ربما بما يتجاوز احتياجات الدول النامية، وضمور الأجهزة

---

[95] برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق ، ص 182

[96] نزار عبد اللطيف الحديثي ، الأمة العربية والتحدي ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، 1985) ص 105

المسؤولة عن التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات للمواطنين[97].

وهذا ما يفسر أن جل الكتاب العرب يعترفون بوجود استقلال لدولهم، لكن استقلال للدولة عن المجتمع، وليس الحديث عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي إلا تأكيد نوع من انفصام الصلة بين الجماعة الحاكمة من ناحية، ومطالب وتطلعات المواطنين من ناحية أخرى.

فمثلا فئة ملاك الأراضي احتاجوا إلى جهاز الدولة– الذي كان في المجتمعات العربية يتمتع بموقع قوة في مواجهة الطبقات المحلية – لحماية ملكياتهم في مواجهة الفلاحين المعدومين الساخطين على حرمانهم من ملكية الأرض وعلى الشروط الباهظة لاستئجار الأراضي الزراعية.

لذلك أصبح السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا الاستقلال النسبي للدولة في الوطن العربي مفيد وبناء أم انه أصبح واحدا من أسباب أزمتها؟

المطلب الثاني : أزمة الشرعية في الوطن العربي

إن إحدى المسائل الإشكالية التي واجهت الدولة القطرية منذ ولادتها هي قواعد بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها ، بمعنى أن هناك إشكاليتين شرعية الدولة (الكيان السياسي القطري) وشرعية السلطة.

فعندما حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي فان النخب التي تسلمت السلطة فيها لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند إليه، فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدي الذي يستند إلى

---

[97] مصطفى كامل السيد ، علاقة الدولة في الوطن العربي بمجتمعها ، والاستقلال النسبي للدولة في الوطن العربي ، كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص ص 101 102

الإسلام أو الانتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة، أو حاول أن يبعثه من جديد، وبعضها الآخر حاول أن يبني مصدرا من جديد للشرعية وهو العقلانية القانونية الدستورية التي تتمثل في الشكل البرلماني الجمهوري، وبعضها الثالث حاول أن يوفق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية، وبعضها الرابع استند إلى شرعية ثورية عمادها القيادة الكاريزمية، أو الإيديولوجية ونظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفره، أو يوجد تآلف من أحزاب وقوى أخرى في المجتمع. وقد جربت بعض النخب الحاكمة في بعض الأقطار أكثر من مصدر من هذه المصادر في حقب زمنية متلاحقة بعد الاستقلال دون أن تستقر على واحدة منها[98].

إن بروز إشكالية الشرعية كأحد الوجوه البارزة لازمة الدولة القطرية في الوطن العربي، بدلا من أن يقابل بالتدعيم الموضوعي لمصادر ومكونات الشرعية، وتفعيل دور المجتمع المدني، وبدلا من أن يقابل بمزيد من الانجازات السياسية والاقتصادية، والتمثيل للتكوينات الاجتماعية والفئات السياسية، فقد حفز الاستجابة الأكثر شيوعا في مجابهة هذه الإشكالية، والمتمثلة في مزيد من تقليص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، وزيادة إجراءات الضبط والتحكم والعنف تجاه القوى السياسية، وعزز من إصرار الأنظمة القطرية الحاكمة على تحكمها بكل العملية الاجتماعية، بدءا من المسائل الاقتصادية وانتهاء بالتكوين العقائدي والثقافة، مرورا بوضع معايير ونظم التراتب الاجتماعي، فضلا عن محاولة فرض نفسها

---

[98] سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، 1980 ، ص 412

كمركز وحيد للشرعية إلى جانب كونها مصدرا وحيدا للقوة[99].

وهذا ما أدى إلى عدم تأسيس شرعية ثابتة ومستقرة للدولة، أي أن إشكالية الشرعية لم تعد مقتصرة على النظم السياسية، بل امتدت لتصيب الدولة ذاتها ككيان سياسي، وذلك لأن الدولة لم تتطور ككيان سياسي له استقلالية عن شخصية الحاكم، أو عن النظام السياسي الذي يمارس سلطة الدولة، بل أصبحت أداة في يد الحاكم لأحكام قبضته على المجتمع، وبذلك عرف الوطن العربي دولة(الإمام)، ودولة (الملك)، ودولة (الأمير)، ودولة (السلطان)، ودولة (الرئيس).

إن عددا من النخبات القطرية الحاكمة قد أسهمت قوى خارجية في فرضها وتوفير لها فرص الدعم والمساندة، مما عزز من أسباب ومظاهر نتائج التبعية للخارج وغدت تشمل العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية والتقنية، لذلك فمهما حاولت أن تفتعل لها شرعية، فإنها تظل دائما مفتقدة إلى ذلك العنصر الجوهري من عناصر الشرعية ألا هو القبول الحقيقي من جانب المحكومين وبالتالي إفراز الولاء، والتعبير عنه بسلوك التأييد والطاعة التلقائية.

إن عددا من المسائل الكبرى التي ترتبط ببناء الدولة القومية الحديثة لم يتم حسمها منذ انهيار الدولة العثمانية، لا في داخل كل قطر عربي ولا في مستوى الوطن العربي الكبير... وفي مقدمة هذه المسائل ثلاث قضايا مركزية هي قضية الهوية، وقضية السلطة وقضية المساواة[100].

---

[99] برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق ، ص 242

[100] سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مرجع سابق ، ص ص 414 416.

المطلب الثالث: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي

وقد ساعد على تعميق أزمة الدولة القومية المعاصرة، ولا سيما في عدد من الدول العربية بعد استقلالها في العقود الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين ارتباطها بالأنظمة الشمولية، فالتراجع الذي انتاب الأنظمة المذكورة، مكن التيارات اللاقومية، ولا سيما الليبرالية من تحميل الدولة القومية بؤس الفلسفة الشمولية.

وعلينا أن ندرك أن أصل الثورات التاريخية جميعا هو الرد بالقوة والعنف على نظام سياسي– اجتماعي يمنع تداول الثروة والسلطة ويجعلها حكرا على فئة ثابتة لا تتغير كما لا ينبغي لنا أن ننسى أن منطق الثورة السياسية الحديثة هي تهديم الألقاب والكيانات الطبقية الثابتة والموروثة، وتسوية الناس تماما في فرص السعي إلى النفوذ إلى السلطة والثروة والتعليم والمعرفة، مما يشكل أساس مفهومي الحرية والمساواة ومصدر صدقيتها[101].

إن أغلبية الأقطار العربية عند الاستقلال بدأت بديمقراطيات على النمط الغربي، ومثل ذلك ما يسميه غسان سلامة (باللحظة الليبرالية) في الوطن العربي. فالدولة أو السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي كانت توجهها وتمنحها النفوذ.. أسبغت على هؤلاء وأولئك المزايا المادية والمعنوية أو النوعين من المزايا معا[102].

مثلت عمليات الدمقرطة أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. قبل ذلك كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط. مقابل ازدحام الساحة

---

[101] ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعيةً ، مرجع سابق ، ص 269

[102] ثامر كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 145.

السياسية بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية التي تشمل نظما عسكرية ونظم الحزب الواحد ونظم الديكتاتوريات الفردية الشخصية. في منتصف سبعينات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية ، التي بدأت في البرتقال واسبانيا واليونان منذ 1974م ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء إفريقيا في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي الملفت للنظر أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية خصوصا كانت الأقل تأثرا بهذه الموجة[103].

إن ما نجده من تجارب ديمقراطية عربية ما هي إلا محاولات (على طريق تجسيد النموذج الليبرالي) وهي ما تزال في حاجة إلى كثير من التحولات في مقدمتها تثبيت المواطنة بكل دلالاتها كحق لأفراد المجتمع. أما تجربة الديمقراطية الشعبية فلم يكتب لها التجسيد إلا في فترات محدودة من تاريخ بعض الأقطار العربية، منها اليمن الديمقراطي ، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية وغيرها من التجارب التي جسدت الكثير من المطامح الاقتصادية بهدف بناء اقتصاد وطني يشكل قطيعة مع الرأسمالي[104].

أما في المشرق فإن هذا التحول يبدوا أكثر تعقيدا بسبب ارتباط الوضع الداخلي لكل قطر بالوضع الجيوسياسي والاستراتيجي العام الذي يرتبط هو نفسه بموضوع الصراع العربي الإسرائيلي، لكن حتى في هذا الوضع، شكلت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في الأرض المحتلة وما تبعها من إعلان الاستقلال الفلسطيني، بقدر ما

---

[103] كمال المنوفي ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، (ليبيا : دار الكتب الوطنية ، ط 1 ، 2006) ، ص 64

[104] ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعيةً ، مرجع سابق ، ص 173

ساهمت في تحسين الموقع الاستراتيجي الشعبي الداخلي وزادت من فرص التوصل إلى حل للمسألة الفلسطينية. فإنها خطوة هامة عن طريق إطلاق الحركة الشعبية العربية في بقية الأقطار وتشجيعها على العودة إلى المبادرة من جديد. وهكذا شهد الأردن عام 1989م الحركة التي قادت إلى إعادة الحياة السياسية للبلاد في الوقت الذي عبر فيه اليمن الجنوبي تحت تأثير البريسترويكا وانهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية عن تبنيه نظام التعددية السياسية قبل أن يذوب في الوحدة اليمنية، ومثل هذه التحولات في اتجاه التعددية أصبحت منتظرة ولا بد منها في بقية الأقطار الأخرى، في سوريا والعراق كما هو الحال في بلدان الخليج[105].

لكن بالرغم من هذه المظاهر العامة، لا يزال التوجه الديمقراطي في الوطن العربي هشا جدا في كل مكان، ويرجع ذلك إلى سببين، السبب الأول أن هذه الديمقراطية لا تزال شكلية جدا ومطابقة في معظم الأحيان مفهوم الليبرالية الاقتصادية المنفلتة (الانفتاح) ، وهي السياسة التي تستجيب لحاجات السوق الدولية أكثر مما ترد على الآمال والتطلعات السياسية والاقتصادية للشعوب التي أرهقها الفقر والتهميش. بل إنها تبدو في الكثير من جوانبها بمثابة تكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة، وبالتالي مفروضة من الخارج، عوضا على أن تكون خيارا سياسيا اتخذته قيادة وطنية عن تأمل وتدبير. لكن حتى لو كانت الإرادة السياسية حاضرة أو مشاركة وهذا هو السبب الثاني، فان الشروط الموضوعية المادية والتنظيمية والعقائدية تجعل المسار الديمقراطي صعبا ومليئا بالمخاطر[106].

---

[105] ثامر كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 267.

[106] برهان غليون ، المحنة العربية الدولة ضد الأمة ، مرجع سابق ، ص 269

المبحث الثاني: توصيف أزمات الدولة القطرية العربية

المطلب الأول: الأزمة السياسية

إن العقدين الأخيرين قد أظهرا تآكلا وتراجعا في مصادر الشرعية في معظم الأنظمة القطرية العربية وبدرجات متفاوتة ، وأغلب الظن أن ذلك لا يعود بمجمله إلى سياسة جزئية معينة اتبعتها، ولا إلى ظرف مؤقت من غياب الديمقراطية أو غياب الفعالية فحسب، وإنما هو مسجل في تاريخ تكوينها نفسه كامتداد للسلطة الأجنبية المركزية و(أو) أداة للهيمنة الخارجية، وهذا الأمر ينطبق على عدد قليل من أنظمة الحكم العربية، والتي يمكن إجمال ابرز أسباب تآكل شرعيتها بما يلي:

أولا: ضعف وهشاشة الدولة القطرية العربية

ففي الكثير من الأقطار العربية تبدو الدولة قوية ، وذلك بحكم احتكارها سلطة التشريع والتنفيذ وإصدار القرارات واتخاذ الإجراءات الأمنية ووجود أجهزة أمنية متطورة في خدمتها، وعلى الرغم من ذلك فهي ضعيفة في مجال الانجاز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمعنى الايجابي[107].

ثانيا: غياب دولة القانون والمؤسسات

لم تتأسس الدولة القطرية العربية باعتبارها دولة مؤسسات والقانون، بل في كثير من الحالات تأتي القوانين تعبيرا عن إرادة الحكام، ولذا فهم يتمتعون بسلطات فعلية أكبر من تلك التي تتيحها لهم الأطر القانونية التي يعملون في ظلها، وفي بعض الحالات لا توجد من الأصل اطر قانونية، بالمعنى الحديث، هذا فضلا عن شيوع العمل بحالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية في بعض الأقطار العربية، وما يترتب على ذلك من توسيع سلطات الحاكم.

---

[107] ثامر كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 145.

ثالثا: الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

هناك إجماع على أن الدول القطرية العربية تعثرت في انجاز الأهداف والطموحات الكبرى للعرب ومنها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والديمقراطية السياسية وتحرير الأرض وحماية الاستقلال الوطني وتعميق الأصالة الثقافية والحضارية، لذلك اتسمت علاقتها بالمجتمع بالتوتر وعدم الاستقرار، وتجسد ذلك في تصاعد أعمال العنف السياسي المتبادل كآلية لإدارة العلاقة بين الحكام والمحكومين، أي بين الدولة والمجتمع.

وقد قادت أنظمة الحكم غير الديمقراطية إلى عدم تلبية المؤسسات حاجة المشاركة، وظلت الكثير من الدول القطرية العربية حريصة على استمرار عملية تفكيك المجتمع والحيلولة دون تبلور قواه، خشية من أن يمثل ذلك تهديدا للنخب المسيطرة على جهاز الدولة أو يضع قيودا على سلطاتها، لذلك تصاعدت ممارستها التسلطية، الأمر الذي دفع بعض القوى الاجتماعية إلى الانخراط في بعض أعمال العنف المضاد الساعي لتحدي سلطة الدولة[108].

رابعا: الدمقرطة والبحث عن الأسلمة

يعتبر موضوع التحول الديمقراطي واحد من أهم القضايا المطروحة على قائمة الاهتمامات السياسية في الوطن العربي منذ بداية عقد التسعينات، حيث كان واضحا أن التطورات الإقليمية والعالمية التي طرأت منذ ذلك الحين توفر مناخا ايجابيا من اجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وعلى الرغم من أن عددا من الأقطار العربية شهد تجارب للديمقراطية في فترات سابقة ، إلا أن عملية التحول الديمقراطي تلقت قدرا من قوة الدفع عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ،

---

[108] ثامر كامل ، المرجع السابق ، ص 146 147

وبرز ذلك في كل من الأردن واليمن ، في حين أن تجربة الجزائر المحدودة انكسرت بشدة على أيدي المؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من أن عملية الديمقراطية قطعت شوطا لا بأس به في بعض الأقطار العربية، مثل الضمانات القانونية والمؤسسية لحماية هذه العملية، ووجود منظومة قيمية متفقة مع القيم الديمقراطية كالتسامح والمرونة والقبول بالحلول الوسط، واستقرار خريطة الطبقات والشرائح الاجتماعية، وغير ذلك. في حين كان البعض الآخر من الصعوبات عائدا إلى ازدياد الوزن السياسي لتيارات الإسلام السياسي على نحو مثل تهديدا للنخب الحاكمة في العديد من الدول العربية[109].

وعلى أية حال، فإن عددا من المحللين يبدو متشائما حيال أفاق عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، لأن هذه العملية تشتمل على صعود وبروز الجماعات الأصولية أو ما يسمى بالأصولية الإسلامية، والبعض يطرح تساؤلات مثل هل تمثل الاندفاعية نحو الدمقرطة وصعود الإسلاميين ظواهر متوازنة أو متعارضة في الوطن العربي؟ فهذان المتغيران يتطوران معا في مسارات منفصلة وفي آن واحد معا . حيث برزت مسألة الدمقرطة في الوطن العربي منذ مرحلة الصراع من أجل إنهاء الاستعمار، إن لم تكن قبل ذلك، كما أن مسألة إدخال الإسلام في الحياة العامة الحديثة تمتلك بدورها تاريخا يعود إلى فترة اضمحلال الخلافة العثمانية على الأقل، ولذلك لم تكن من قبيل الصدفة أن تضغط الجماعات الإسلامية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من أجل الوصول إلى اكبر قدر من الجماهير من اجل بلورة هوية إسلامية للمشكلات المعاصرة، وقد بدا مؤخرا كما لو

---

[109] ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، علاقات التفاعل والصراع ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008) ، ص 169

أن الدمقرطة والأسلمة تمثلان قوى متعارضة، أو على الأقل أن الأسلمة توقف الدمقرطة في كل مرة تحقق فيها الأخيرة قدرا من قوة الدفع. والحقيقة أن هذا لم يحدث بسبب التعارض بين الاثنين من حيث الأفكار، بل على العكس كان ذلك عائدا إلى أنهما– الدمقرطة والأسلمة– كانتا عمليتين متداخلتين ناجحتين معا إلى الدرجة بحيث أن اتحادهما معا يمكن أن يحدث تغييرا أساسيا في الهوية الجماعية للجماعات السياسية العربية. وفي كل مرة تبدأ فيها حكومة ما عملية دمقرطة ، فان الإسلاميين يكسبون أرضا جديدة، مما يدفع الحكومات وأقساما من المجتمع إلى التراجع عن الدمقرطة[110].

المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الريعي والدولة الريعية من ابرز الظواهر التي شهدها الوطن العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومن دون الخوض في التفاصيل حول مفهوم الدولة الريعية ، فثمة شبه اتفاق بين الذين درسوا هذه الظاهرة على أنها هي التي تعتمد على مصادر خارجية في الحصول نسبة يعتد بها من إيراداتها (تتجاوز 40 بالمائة من إجمالي الإيرادات) ، وقد برزت ظاهرة الدولة الريعية بشكل جلي في الدول العربية النفطية وبخاصة في منطقة الخليج ، وان كانت الدولة الريعية ليست بالضرورة نفطية، حيث يعتبر النفط وعائدات بيعه في الأسواق العالمية هو المصدر الرئيسي للدخل والمحرك الأساسي للاقتصاد في هذه الدول. وقد ترسخت ظاهرة الدولة الريعية في ظل الطفرة النفطية التي امتدت منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات، وفي ظل هذه الدولة تمثل الدور الرئيسي للنخب الحاكمة في تلقي العائدات النفطية (الريع) المتولدة عن تسويق

---

[110] ثناء فؤاد عبد الله ، الدولة والقوى الاجتماعيةً ، مرجع سابق ، ص 170

النفط في الخارج ، والقيام بتوزيع جزء منه عن طريق برنامج الإنفاق العام. وقد تبنت دول الخليج بالفعل برامج طموحة للرفاهية الاجتماعية، حيث أصبحت الدولة تلبي جميع حاجات المواطن وتتكفل به من المهد إلى اللحد كما يقولون، لذلك وصفها البعض بأنها (دول رصد التخصصات) مقابل (دول الإنتاج) ، باعتبار أن الأولى تحتاج الى سياسة مصروفات أكثر مما تحتاج إلى سياسات اقتصادية متكاملة على حد وصف جياكومولوتشياني[111].

إن الظاهرة النفطية قد طبعت الاقتصاد العربي في مجموعه بخصائصها الريعية تتساوى في ذلك الدول العربية النفطية والدول غير النفطية، وما ارتبط به من سلوك ريعي ولذلك لم يعد من قبيل المبالغة القول بان الدول العربية قد عرفت من النفط حقبتها الريعية، حيث لم يفلت من الفورة النفطية وأثارها أحد[112].

وقد تعددت الأمثلة والنماذج لهذه الأنماط النفطية، فهي هنا العائدات النفطية وهي هناك تحويلات العاملين وهي في مكان ثالث الكفيل ، وآخر سوق المناخ، وهكذا غلب الاقتصاد النفطي على المنطقة وغلبت أخلاقيات الريع والفصل بين العائد والعمل، فالعائد لم يعد مجازات على العمل الجاد، بقدر ما هو نتيجة الصدفة وحسن الحظ، وبعبارة أخرى فقد ساد منطق الريع وغاب منطق الإنتاج[113].

وطبقا للأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذه الظاهرة بالرصد والتحليل

---

[111] حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، ط 2 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008) ، ص 246 247

[112] سلامة غسان وآخرون ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص293

[113] المرجع نفسه ، ص 294

فقد أسهم الاقتصاد الريعي وترسخ الدولة الريعية في تدعيم التسلطية السياسية وتعطيل إمكانية المشاركة السياسية والدولة الديمقراطية في الدول المعنية، وذلك نظرا لاعتبارات عديدة منها أن اعتماد الدولة في إيراداتها على مصادر خارجية بصفة أساسية جعلها تتمتع باستقلالية عن مجتمعها، وعن أي ضغوط أو مطالب يمكن أن تطرحها بعض القوى والفئات الاجتماعية ،وخاصة أن تراكم العائدات المالية لدى النخب الحاكمة قد أدى إلى إضعاف النفوذ التقليدي لطبقة التجار، كما أن ذلك جعلها في غير حاجة لفرض ضرائب مواطنيها مما سمح لها بان تسير على نهج (لا ضرائب لا تمثيل)[114].

ولكن هذا النمو الذي كان محركه النفط في هذه البلدان لم يبرح أن تراجع لان أسعار النفط انخفضت في منتصف الثمانينات إلى اقل من 10 دولارات للبرميل الواحد، واستمرت بتراجعها من حيث القيمة الشرائية حتى نهاية الألفية الثانية، وتراجع معها النمو الاقتصادي لدول المنطقة، وقد أدى هذا التراجع بدوره إلى وضع البلدان العربية في ذيل قائمة مناطق العالم من حيث الزيادة في دخل الفرد.

إن الاقتصاديات العربية ذات طابع استيرادي وهي مصدرة للمواد الخام وبعض الحاصلات الزراعية وما يمكن تصديره من المنتجات الصناعية، و تعاني هذه البنى الاقتصادية خللين أساسيين يعكسان حقيقة ألا تكافؤ فيما بينهما: الأول هو الغياب المتعمد لخطط تكاملية على الصعيد القومي والثاني: هو اعتماد سياسات إقليمية متناقضة، ففي بلدان مثل السعودية والكويت والأردن والجزائر مثلا، جرى تنمية صناعات بترو كيميائية، إلا أنها كانت متنافسة وليست متكاملة، وجرى تكرار

---

[114] حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص ص 247 248

الشيء نفسه في صناعات الأسمدة والحديد والصلب والألمنيوم مع أن الأسواق القطرية لا تستوعب الناتج المستهدف ، وفي قطاع التشييد أدى الركود إلى تشغيل مصانع الاسمنت العربية البالغ 105 مصنع نسبة 70 بالمائة من طاقتها عامي 1992-1993م[115].

ويعتبر النمو الاقتصادي المحرك الأول للتنمية وهو كذلك كما تشير الكثير من الدراسات أهم وسيلة لعلاج الفقر، وهذا يعني أن الدول التي تتمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، مع ثبات الأمور الأخرى، هي التي يحصل فيها تراجع أكبر في معدلات الفقر، مقارنة بالدول التي يكون فيها النمو الاقتصادي منخفضا أو سلبيا[116].

ومع ذلك فهناك من له وجهة نظر أخرى في معادلة النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر بحيث يضيف لها معطى آخر يتمثل في مسألة الحكم الرشيد. فكما يرى يوسف خليفة يوسف أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لتحقيق التنمية أو لاستئصال الفقر،تؤكده التجارب الفعلية للدول النامية، كما تؤكده تطور الفكر الاقتصادي نفسه، ففي الخمسينيات والستينيات من الألفية الثانية، كان هناك انبهار لا مثيل له في النمو الاقتصادي، باعتباره منقذا وحيدا من الفقر، وعندما لم يتحقق هذا الحلم، بدأنا نسمع في السبعينيات حديثا عن ضرورة استهداف الفقر بصورة مباشرة، وذلك بتوفير أساسيات الحياة، مثل الصحة والتعليم والسكن والتغذية. وبعد ذلك تم النكوص عن هذه السياسات في الثمانينيات والتسعينيات عندما أدت إلى

---

[115] عادل سمارة، مرجع سابق

[116] يوسف خليفة اليوسف ، أزمة غياب العدالة الاجتماعية ، في كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 437.

تزايد العجز في الموازنات الدول النامية في ظل أنظمة فاسدة وغير شرعية، وبدأ الحديث بعد ذلك عن تنمية العنصر البشري، وأخيرا كثر الحديث عم حكومات الرشيدة، وهذه كلها مكونات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وعلاج الفقر علاجا شافيا، أي أن علاج الفقر يتطلب وجود دولة تمثل المجتمع وتتصف بالشرعية وهي ما تعرف في الأدبيات الاقتصادية بالدول التنموية مقابل دولة النهب، ومن ثم يكون لهذه الدولة دور رائد في تخفيف الفقر وتفاوت الدخل بالسياسات المذكورة سابقا، حتى ترتفع درجة استفادة الفئات الفقيرة من النمو الاقتصادي[117].

المطلب الثالث: الأزمة الاجتماعية والثقافية

وفقا لإحصائيات البنك الدولي في عام 2013، يبلغ عدد سكان العالم العربي حوالي 345 مليون شخص، ويبلغ إجمالي الناتج الملحي للدول العربية مجتمعة تريليون و490 مليار دولار. إلا أن نصيب الفرد من هذا الناتج لا يزيد عن حوالي 3500 دولار في السنة.

ويعيش في العالم العربي 11 مليون شخص على أقل من دولار واحد في اليوم وهو ما تصنفه الأمم المتحدة باعتباره "فقرا مدقعا".

ووفقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) فإن الفقر في بلد عربي مثل اليمن على سبيل المثال يؤثر على نحو 42 بالمائة من سكان البلاد. ويعيش 80 بالمائة من فقراء اليمن في مناطق ريفية، ويعيش نصفهم على الأقل على أقل من دولارين في اليوم.

أما في مصر، أكبر الدول العربية من حيث عدد السكان، تزيد نسبة الفقر عن خمسة وعشرين بالمائة، بل إن ثلثي السكان في صعيد مصر يعانون الفقر.

---

[117] يوسف خليفة اليوسف ، أزمة غياب العدالة الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص 439

وحتى في بلد نفطي مثل العراق، تبلغ نسبة الفقر، وفقا للبنك الدولي 18.9 بالمائة، في حين تصل في الأردن المجاور إلى 14.4 بالمائة، وفي لبنان تزيد لتصل إلى 28.6 بالمائة.

أما الدول التي تنخفض فيها هذه النسبة مثل تونس والجزائر، فتصنف وفقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية كدول ذات دخل متوسط.

ولا تزال الدول ذات مؤشرات التنمية البشرية العالية مثل الكويت والبحرين والإمارات وقطر أقلية بالنسبة لبقية الدول العربية.

وترتبط بالفقر في العالم العربي عدة ظواهر اجتماعية من بينها على سبيل المثال: العمالة الهامشية وغير المنتظمة. وعلى صعيد الإسكان، يخلق الفقر تجمعات سكانية عشوائية وهو ما يتبدى بشكل واضح في بلدان مثل مصر ولبنان.

أما على مستوى التعليم، تبرز ظاهرة عمالة الأطفال وخروجهم من المدارس في سن مبكرة، إذ يقل معدل الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة في بلد كالمغرب عن 48 بالمائة.

وتوصي الأمم المتحدة بالتصدي للفقر من خلال زيادة الإنفاق على قطاعات أساسية مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحة[118].

وإذا تساءلنا عن سبب إخفاق البلدان العربية في تحقيق تقدم تذكر في تخفيف معدلات الفقر منذ منتصف الثمانينات لا بد من التذكير بان معدلات الفقر يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي كما ذكرنا آنفا ، لأن زيادة النمو الاقتصادي تنتفع منها جميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك الفقراء، وان تفاوتت درجة هذه الاستفادة..

---

[118] العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي : http://www.skynewsarabia.com 2018/11/22

وكان لهذا النمو من دون شك الأثر الأكبر في تراجع معدلات الفقر في منتصف الثمانينات، إضافة إلى النمو الاقتصادي الذي شهد في هذه الفترة بعض التراجع في تفاوت الدخل. وقد يكون ذلك بسبب تبني حكومات هذه الدول كثيرا من السياسات الاجتماعية التي ساعدت عليها الإيرادات النفطية، مما يعني أن هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا، وتراجعا في تفاوت الدخل، وكلاهما ساعدا على تراجع مستويات الفقر[119].

ليست في الحياة العربية اليوم، ومنذ زمن ما يشهده لفكرة الدولة بالرسوخ أو الحضور وفي الوعي الجمعي والسلوك الاجتماعي العام. يستطيع المرء أن يلمس ذلك بيسر مما نعانيه من ظواهر دالة على ذلك، من غياب فكرة القانون في الوعي والسلوك (عدم احترام قوانين السير مثلا)، وانعدام الضمير المهني، وتخريب المرافق العامة، وارتشاء صغار موظفي الإدارات العمومية، حتى العمالة للأجنبي، والدولة – أية دولة– لا يقوم لها مقام في مجتمع وينتظم لها أمر أن لم يستبطنها الناس ويتشبعون بفكرتها. إنها فكرة مجردة لكنها تتجسد في الناس
(المواطنين) في المجتمعات التي تقوم فيها الدولة الحديثة.

أما في مجتمعاتنا فيتجسد البوليس والجيش والمحاكم والسجون، ومتى وجد المرء نفسه أمام هذه تحضر في وعيه فكرة الدولة، أنها الحالة الوحيدة التي يقع بها إدراك الدولة عندنا، ولذلك بمقدار ما تمثل الدولة ضرورة حياتية، بل وجودية في المجتمعات الحديثة. تمثل عبئا ثقيلا على حياة الناس في مجتمعاتنا، وهكذا هي

---

[119] يوسف خليفة اليوسف ، أزمة غياب العدالة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 445.

في عيهم ومخيالهم[120].

لقد نمت تنظيمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في الدول العربية منذ ثمانينيات القرن العشرين ، وقد ارجع البعض ذلك إلى أسباب عديدة منها: زيادة معدلات التعليم وتمدد حجم الطبقة المتوسطة الجديدة في معظم الدول العربية، وزيادة الموارد المالية الفردية لدى قطاعات واسعة من مواطني الدول العربية النفطية وغير النفطية خلال الطفرة النفطية، فضلا عن وجود هامش نسبي من الحرية في العديد من الدول العربية حتى وان تفاوت هذا الهامش في درجته ومداه من حالة إلى أخرى ، كما أن تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها لقطاعات واسعة من مواطني العديد من الدول العربية ، مع تزايد عجز الحكومات عن تلبيتها ، قد أسهم في ظهور العديد من التنظيمات التطوعية لملء الفراغ الذي عجزت الدولة عن سده أو انسحبت منه في إطار اتجاهها للتخفف من أعبائها[121].

وعلى الرغم من هامش الحريات النسبي الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية وبخاصة تلك التي أخذت بالتعددية السياسية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وهو هامش يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى، إلى أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الغالبية العظمى من الأقطار العربية لا تزال علاقة صحية وغير صحيحة، حيث تتجه الدول إلى ضمان استمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع

---

[120] عبد الإله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية ، كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 437.

[121] حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، مرجع سابق ، ص 228 .

المدني إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة المسيطرة أو الحد منها، وهو ما يؤدي إلى خلق توترات تصل إلى حد التأزم بين الدولة وبعض التنظيمات المعنية[122].

ومن المعروف أن الدولة في العديد من الأقطار العربية تقوم بممارسة درجات متفاوتة من السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني من خلال الكثير من القيود والضوابط القانونية والإدارية والتنظيمية والمالية والأمنية التي تفرضها النظم الحاكمة على هذه التنظيمات حتى تظل حرية حركتها داخل الحدود التي ترسمها السلطة، كما أن النظم الحاكمة تستخدم أساليب أخرى لضمان فرض نوع من السيطرة على مجتمع المدني، وتتضمن هذه الأساليب عنصر التمويل، حيث تسهم الدولة في العديد من الحالات في تمويل أنشطة بعض تنظيمات المجتمع المدني الأمر الذي يدعم قدرة الدولة على التأثير في أنشطتها وأدوارها، ومنها أيضا إفساح المجال لمشاركة بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار على بعض المستويات وبشكل محسوب. ومن ذلك وعلى سبيل المثال مشاركة جمعيات رجال الأعمال في صنع بعض القرارات السياسية والاقتصادية والاستثماري في بعض الدول العربية.والى جانب هذه الآليات الاستيعابية لبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، فان السلطات الحاكمة تقوم أحيانا بتعميق الخلافات والانقسامات داخل بعض أحزاب المعارضة بهدف تقليص دورها وتحجيم فاعليتها، أو تلجا إلى خلق وتعميق ما يعرف بالصراعات المتوازنة فيما بين تنظيمات المجتمع المدني بهدف إضعافها، بحيث يستمر النظام قابضا على مختلف خيوط اللعبة، كما أن السلطات الحاكمة في كل الدول العربية أو في الغالبية العظمى منها، لا تتساهل مع أي مظاهر للاحتجاج الجماعي السلمي التي تمارسها قوى وتنظيمات المجتمع

---

[122] المرجع نفسه ، ص 227.

المدني[123].

إن من الصعب علينا أن نجد مجتمعا مدنيا في المنطقة العربية، مستقلا عن إرادة الدولة وقادرا على التأثير فيها، وتسعى الدول العربية نحو مزيد من التقييد لأنشطة المجتمع المدني أو لشرذمة إرادته، من خلال توجه الدولة إلى إنشاء منظمات أهلية في الظاهر حكومية الجوهر والإرادة، أو ما يسمى بالكونكوز[124].

ومن المؤكد أن غياب علاقة صحية وصحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي إنما ينعكس في جانب مهم منه مسالة جوهرية تتمثل في مشكلة الدولة القطرية أو الوطنية في البلدان العربية فهذه الدولة تعاني في معظم الحالات أزمة حقيقية تتفاوت في طبيعة وحدتها من حالة إلى أخرى، وتتمثل أبرز ملامح أزمة الدولة القطرية في عدم اكتمال عملية بنائها المؤسسي في كثير من الحالات، وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسساتها على الرغم من تضخمها، وعدم وجود فصل حقيقي بين الدولة ككيان سياسي وقانوني ومؤسسي، وبين شخص الحاكم الذي يفترض أن يمارس سلطة الدولة في إطار قيود والضوابط التي يتضمنها الدستور والقوانين، ففي أحيان كثيرة تتماهى الدولة في شخص الحاكم بكل ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات سلبية على التطور السياسي والدستوري والاجتماعي فضلا على غلبة الطابع التسلطي/الاستبدادي على أجهزة الدولة وسياساتها كما أن التبعية البنيوية أو الهيكلية للخارج تعتبر من مظاهر معضلة الدولة القطرية في الوطن

---

[123] حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مرجع سابق ، ص 230 .

[124] باقر سلمان النجار، المجتمع المدني في الوطن العربي ، ص 60

العربي[125]. إن العجز لا يرجع إلى افتقار الدولة إلى القوة وإلى الموارد . بقدر ما يرجع إلى افتقارها إلى الإرادة وسوء إدارتها وتعبئتها للموارد.

إن الدولة ، أي دولة ، قد تضعف وتذبل وربما تتحلل وتموت. ولكن المجتمعات والشعوب عادة ما تصمد وتبقى بعد زوال الدولة ، وحتى ولو امتهنت واستعبدت. وهذه مقولة تستند إلى قوانين التاريخ ومبادئ الاجتماع البشري. وهي نقطة بداية أولى ومهمة في استشراف المستقبل. والمجتمعات حتى في غياب الدولة أو ضعفها أو زوالها، وحتى في حالات الامتهان والاستغلال والاستعباد، لا تفقد قدرتها على توليد وفرز خلايا وقوى حية، مهما كانت صغيرة أو جينية. وهذه مقولة تستند إلى قوانين التاريخ ومبادئ الاجتماع البشري. وهي نقطة بداية ثانية ومهمة في استشراف مستقبل أفضل للوطن العربي بدوله وشعوبه ومجتمعاته[126].

تمر الدول العربية منذ عقدين بأزمة خانقة ، بعضها مهدد بالتفكك والتفتت الداخلي ، وبعضها مهدد بالاجتياح الداخلي، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي ، وبعضها مهدد بالتطرف الديني أو التعصب الطائفي ، وبعضها إن لم نقل كلها يشكو من فجوة عميقة بين المجتمع والدولة ، تكاد تكون قطيعة بين الشعب والنخبة الحاكمة ، كما تشكو أغلبها من التبعية لقوى خارجية ، ولان هذه الأغراض متزامنة ومتزايدة وحادة صح أن نطلق عبارة أزمة الدولة القطرية في الوطن العربي.

لقد نجحت الدولة العربية أن تصمد لمدة طويلة منذ استقلالها ، رغم أن كل

---

[125]باقر سلمان النجار، المرجع السابق ، ص 231 232

[126] سعد الدين ابراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005) ، ص ص 421 422

القراءات كانت تتنبأ بانهيارها بعد ولادتها المشوهة بوقت قليل ، لكن الذي حدث هو أنه بعد هذه الولادة القيصرية للدولة القطرية ، نجحت في إرساء مؤسساتها ، وأن تنجح بعض الشيء في تقديم بعض الخدمات كالصحة والتعليم والتنمية ، وتكريس هويتها الخاصة بها ، وإرغام المواطنين للاذعان لها ، ويقبلون عليها ويتحمسون إليها ، ولا يمكن البتة إجحاف ومحو مثل هذه الانجازات أو التقليل من شأنها.

في المقابل فإن العقل الاستراتيجي الإسرائيلي رأى العالم العربي من منظور مختلف. نستشهد في ذلك بكتابات أبا إيبان (وزير خارجية إسرائيل الأسبق) في مؤلفه "صوت إسرائيل" الذي اعترض فيها على فكرة أن الشرق الأوسط يمثل وحدة ثقافية، وذكر أن العرب عاشوا دائما في فرقة عن بعضهم، وأن فترات الوحدة القصيرة كانت تتم بقوة السلاح، ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار، لأن الروابط الثقافية والتراث التي تجمع البلاد العربية لا يمكن أن تضع الأساس للوحدة السياسية والتنظيمية.

الضعف الذي منى به العالم العربي حين تصدع وتشرذم تجاوز الأنظمة إلى المجتمعات العربية التي ظلت مهمشة طول الوقت، الأمر الذي أصاب الأمة بنقص المناعة، وكما يحدث لأي جسم يفقد مناعته وتتكالب عليه الأمراض والعلل، فإن السقوط الذي أدعيه فتح الأبواب واسعة لانفراط عقد المجتمع العربي واستدعاء الصراعات والخلافات السياسية والعرفية والفكرية والمذهبية والدينية. وأتاح للرهان الذي أشرت إليه في كتاب العميد الإسرائيلي المتقاعد موشى فرجي أن يتحقق على أرض الواقع.

للباحث الإسرائيلي إسرائيل شاحاك المحلل السياسي والبارز ورئيس جمعية حقوق الإنسان في الدولة العبرية دراسة مهمة ذكر فيها أن تفتيت العالم العربي له تاريخ يمتد لأكثر من ثلاثين عاما. إذ رصد فيها رحلة المخططات التي تناولت

الموضوع منذ عام 1982م (بعد ثلاث سنوات من توقيع مصر للمعاهدة مع إسرائيل) حين أعد الصحفي الإسرائيلي عوديد بينون وثيقة تحدثت عن تفكيك العالم العربي، نشرتها مجلة «كيفونيم» التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في شهر فبراير من ذلك العام. وظلت الفكرة تتردد بصياغات مختلفة في العديد من الدراسات التي ذكر تاريخها وخلاصاتها، إلى أن نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عام 2013م تحليلا عرضت فيه سيناريو تحول 5 دول عربية إلى 14 دولة.

أهم ما خلص إليه شاحاك ثلاثة أمور، الأول أن مخططات التقسيم يتبناها ويروج لها اليمين الإسرائيلي واليمين الأمريكي. الثاني أن تفتيت العالم العربي تم بفعل عوامل داخلية نابعة من هشاشة المجتمعات العربية وليس من خلال التدخلات الأجنبية. الثالث أن انفراط عقد العالم العربي ليس سببه الربيع العربي كما يروج البعض ، لأن ذلك الربيع كان ثورة من جانب الجماهير العربية على تدهور الأوضاع في بلادها. وهى خلاصة يصعب الاختلاف معها ، وليتها تكون موضع مناقشة من جانب الذين يؤرقهم حاضر الأمة العربية ومستقبلها[127].

في كتاب بعنوان " نهاية الشرق الأوسط الذي نعرفه " ، للباحث الألماني فولكر بيرتس المتخصص في شؤون الشرق الأوسط ، (عين أخيرا مساعدا للمبعوث الدولي لسوريا ستيفان دي ميتسورا) ووجدت أن عنوانه يعبر عن حقيقة بات الجميع لا يختلفون عليها ، وربما اختلفوا على ما بعدها . أعني أن ثمة اتفاقا على أن خريطة سايكس بيكو التي استمرت نحو مائة عام تخضع للتغيير الآن ، والسؤال الذي تتعدد الإجابة عنه هو: كيف يكون شكل ذلك التغيير؟

ما فهمته من عرض الكتاب أن المؤلف يعتبر أنه لم يعد في العالم العربي دولة

---

[127] فهمي هويدي ، "نهاية" الشرق الأوسط وسقوط العالم العربي، مرجع سابق

كبرى بالمفهوم السياسي، وأن نفوذ إيران في العالم العربي أصبح أقوى من نفوذ أي دولة فيه. وإزاء الهشاشة والضعف المهيمنين عليه فمن الصعب استمرار سياسة عدم التدخل الخارجي في شؤونه ، (من جانب الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) وبعدما خرجت الأوضاع فى سوريا والعراق عن السيطرة فلم يعد هناك مفر من تدخل تلك القوى ووضع أسس نظام سياسي جديد يفضى إلى الاستقرار في المنطقة ، فإن المؤلف أراد أن يقول إنه أما وقد تكفل العالم العربي بتشويه حاضره وإضعافه ، فإن القوى الخارجية باتت مضطرة للتدخل لصناعة مستقبله حرصا على مصالحها وتمكينها لنفوذها . ولعلى أضيف سببين آخرين للتدخل يكمن أولهما في انزعاج الغرب الأوروبي من سيل اللاجئين القادمين من المنطقة الذي بات يتدفق على دولها ، الأمر الذي اعتبره الرئيس أوباما أخيرا " تهديدا لوجود أوروبا ". أما السبب الآخر فراجع إلى التهديدات التي بات يمثلها تنظيم " داعش " من خلال عملياته الإرهابية والانتحارية في العواصم الأوروبية. وهى من العوامل التي تدفع باتجاه استدعاء التدخل الخارجي الذي نرى شواهده في الوقت الراهن.

الفصل الثالث:

الدولة العربية قوتها وضعفها وخطر انهيارها

تمهيد:

لقد تناولنا فيما سبق توصيف للأوضاع الراهنة في الوطن العربي والى عناصر الأزمات التي يعاني منها والتفاعل فيما بينها وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من مزيد من التفتت واختفاء بعض الدول القطرية الحالية حتى.

إن الدولة القطرية قد حققت خلال العقود الأربعة الأخيرة منجزات لا بأس بها في حقول عديدة وان هذه الانجازات نفسها قد صنعت قوى اجتماعية وتحولات هيكلية هائلة نتج عن عمومها مشكلات جديدة ، كما أن بعض المشكلات القديمة التي ورثتها الدولة القطرية سواءً من مرحلة المجتمع التقليدي أم من المرحلة الاستعمارية، قد استمرت وتفاقمت دون أن تنجح النخب الحاكمة في الدولة القطرية في حلها أو احتوائها، كما أن المشكلات القديمة والجديدة باستمرارها وتفاقمها قد تزامنت مع تصدع النظام الإقليمي العربي في عقدي السبعينات والثمانينات، ومع زيادة الضغوط الخارجية من دول الجوار والقوى الأجنبية العظمى.

إن تفاعل كل هذه المشكلات ونتائجها قد خلقت أزمة للدولة القطرية العربية، ومن نافلة القول أن هذه الأزمة بالمعنى الذي اصطلحنا عليه في بداية هذا الجزء ليست متساوية حجما أو كيفا في حالة كل الدول العربية القطرية، فبعض الأقطار يشكو من كل عناصر الأزمة التي عرضناها في الفصل السابق، أي أزمة الهوية والأزمات السياسية والاجتماعية والتعثر الاقتصادي.

كما أن هناك بعض الدول العربية مهددة في بقائها كدول، فأزمتها هي أزمة بقائها كدول بحدودها وسيادتها التي تعرفها اليوم، وبعض الدول الأخرى انتهكت سيادتها وحدودها بالمعنى الفعلي باستعمار مباشر كسوريا والعراق والأخرى تسييرها بأيد

وأجندات خارجية كاليمن وأخرى مهددة بالتفتيت والاجتياح وضم أجزاء منها أو ضمها كلها إلى دول أخرى، وتدخل في هذه الفئة أقطار عربية قد لا تشكوا من كل المشكلات بالحدة نفسها، ولكن هي الأخرى معرضة لمشكلة العدوان الخارجي مع محدودية القدرات الدفاعية الذاتية مثل بعض دول الخليج الغنية بالنفط والمجاورة لإيران.

ولكن حتى الأقطار التي لا تواجه أزمة بقاء دولها فان دولها تواجه احتمالات بقاء الأزمة فيها لسنوات طويلة، ويدخل في هذه الفئة من الأقطار كل من مصر والسعودية وعمان وتونس والجزائر والمغرب.

المبحث الأول: تطور وظائف الدولة وحالة الفشل عربيا

بدأت النقاشات السوسيولوجية والسياسية حول الدول الضعيفة في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وافتراض النظام الدولي الراهن هو أنه يتوقع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحدودة وفق نموذج الدولة "الفيبري" لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، وأيضا لتسهيل الأداء السلس للنظام الدولي نفسه . الدول التي لا تلبي هذه المعايير يرمز إليها بمروحة واسعة من التعابير، بما في ذلك الضعيفة ، الهشة ، ذات الأداء الضعيف ، المنهارة.. لكن تبلور أخيرا إجماع بين المهتمين قضى باستخدام تعبير الهشة ، أو السائرة نحو الفشل ، وكلها مصطلحات تشي بتزايد الظروف الخطيرة [128].

المطلب الأول: وظائف الدول

المفهوم حول الوظائف التي تحتاج الدولة القيام بها كان يتطور على الدوام ، أولى الكتابات حوله استندت إلى المفهوم الفيبري للدولة. لكن المفهوم حول ما يفترض أن تقوم به الدولة أخذ يتوسع أخيرا، عاكسا بذلك صعود دولة الرفاه في أوروبا والولايات المتحدة . واليوم، فإن الكتابات المتعلقة بالدولة تتوقع منها أن توفر وسائل مركزية ولا مركزية لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية والعامة (Political and public goods) للأشخاص الذين يعيشون ضمن حدودها.

لقد قام ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) وجويل ميغدال (Joel Migdal)

---

[128] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي : ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين ، من كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 93

كذلك بالتمييز بين " الدول القوية " و " الدول الضعيفة " ، وذلك في إشارة خاصة إلى العالم الثالث . واستنادا إلى ميغدال ، فان الدول " النامية " القوية هي " ليست سوى (دول) هشة بدرجة تسمح للقوى العالمية العسكرية والاقتصادية أن تضعف سيطرتها الاجتماعية (التقليدية) القائمة " ، لكنها على درجة كافية من المرونة لكي تجعلها قادرة على الوقوف بوجه أي ضغوط خارجية أخرى تتجاوز نقطة معينة ، فيما تقوم بإعادة ترتيب بناها الاجتماعية . أما كراسنر فقد تبنى بشكل أقوى محاجة " المجالات البديلة " : فالبلدان النامية التي تمتلك بنى أقوى للدولة (مثلاً : البلدان المصنعة حديثا) هي على درجة أقل من احتمال أن ترغب في تحدي النظام الاقتصادي العالمي القائم كما هي حال الدول الأضعف – حتى وان كانت الأغنى – (مثلاً : دول الأوبك)[129] .

وقد حدد بعض الباحثين تراتبية السلع السياسية والعامة التي وجدت الدولة لتوفيرها بالآتي:

- الأمن والأمن الإنساني.
- مدونات القوانين والإجراءات التي تشكل معا حكم القانون القابل للفرض ، وأمن الملكية وحصانة العقود ، ونظام قضائي ، ومجموعة القيم التي تشرعن (من شرعية) الصيغة المحلية للعبة العادلة.
- الحقوق المدنية والحريات.
- العناية الصحية والطبية. ومؤسسات التعليم العامة، والبنى التحتية المادية كالطرقات، والسكك الحديدية، والمرافئ، وتكنولوجيات

[129] نزيه . ن ، الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 666 667

الاتصالات، ونظام المصارف والمال الذي يشرف عليه عادة مصرف مركزي تسيره عملة وطنية، وإطار مالي مؤسسي ناجح يستطيع المواطنون في إطاره أن يسعوا إلى تحقيق أهداف مشاريعهم، وربما الوصول إلى البحبوحة.إن مفهوم التراتبية مهم عند الإشارة إلى السلع السياسية / العامة ، إذ يجب الحفاظ على الأمن كي يصبح بالإمكان توفير أي نوع من السلع الأخرى.

الدول القوية تلبي كل هذه المتطلبات التي لا تقتصر على الأساسيات المتعلقة بالدولة كما حددها ماكس فيبر فحسب ، بل تشمل أيضا إبرام هذه الدول عقدا اجتماعيا مع المواطنين تكسب بموجبه الشرعية في مقابل توفير السلع العامة. والحال أن الدول القوية الفعالة في توفير هذه السلع ، فهي من ضمن الكثير من الخدمات الأخرى ، تقدم مستويات عالية من الأمن ضد العنف السياسي والإجرامي ، وتصون الحريات السياسية والمدنية للمواطنين ، وتوفر بنى تحتية مادية مدارة بكفاءة، وتفرض حكم القانون. ووفقا للمؤشرات الدولية ، تبلي الدول القوية بلاء حسنا في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وحريات الأفراد والشفافية والمساءلة في أداء الحكومة ، هذا علاوة على أن السلام والنظام يسودان في مثل هذه الدول[130].

[130] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ص 94 95

خريطة توضح تصنيف درجة القوة والضعف والفشل في دول العالم :

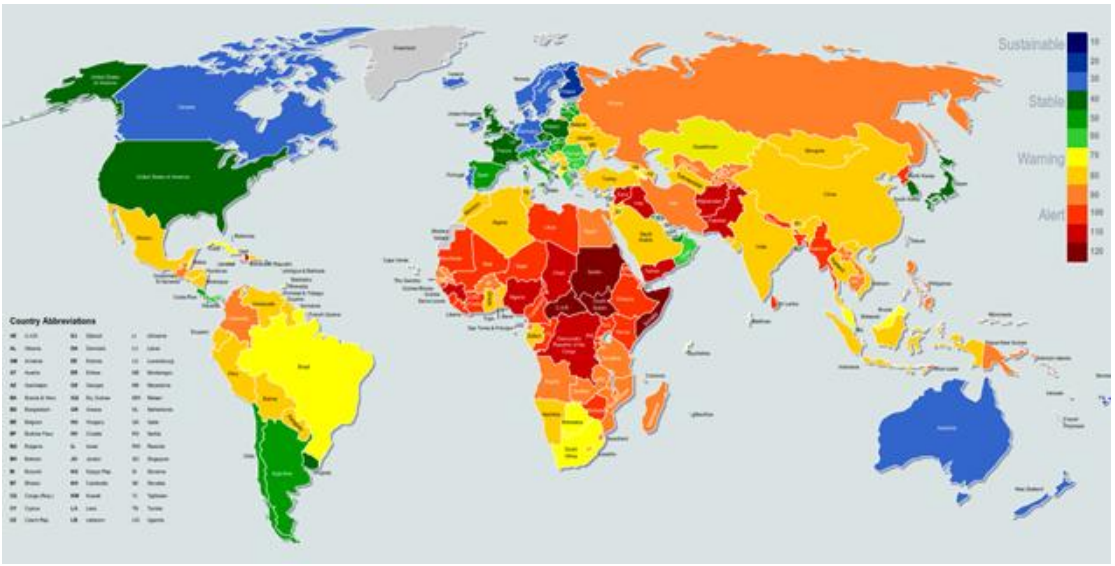

المصدر: موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية والسياسية[131]

المطلب الثاني: تقرير حالة الفشل

لكن يواجه الباحثون والمهتمون على حد سواء متاعب في مجال الاتفاق على ما يشكل دولة فاشلة أو على طريق الفشل فإذا ما طبقت التعريفات القصوى ، فإن كل الدول ، بما في ذلك الديمقراطيات الصناعية الغربية ، تفشل إلى حد ما. وإذا ما استخدمت تعريفات أقدم وأضيق ، كالتي استخدمها فيبر، فما من دولة تفشل ما دامت تدافع عن حدودها وتحافظ على احتكار استخدام العنف. وبالتالي، لم يكن مستغربا أن يمر مفهوم الدولة الضعيفة بمراحل من التطور المفاهيمي مشابها لذلك الذي مرت به الدولة.

أول التعريفات للدولة الفاشلة هو الذي استند إلى النموذج الفيبري. واستخدمت

---

[131] http://rawabetcenter.com/archives 3 سبتمبر, 2015

أول الأعمال التعريفية حول فشل الدولة تعبير الدولة للإشارة إلى"ظاهرة جديدة مقلقة" تصبح بموجبها (الدولة) " غير قادرة البتة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الأسرة الدولية". وبالمثل جادل باحثون آخرون بان الفشل يظهر " حين تفقد الحكومة المركزية احتكار استخدام وسائل العنف". وهكذا وفق هذه التعريفات، تتميز الدولة بالصراعات، وليس فقط بالحوكمة الضعيفة، فهي تظهر علامات التوتر الداخلي والمخاطر والخصومات[132].

ارتبط مصطلح الدولة الفاشلة منذ بداية استخدامه بالناحية السياسية بالدرجة الأولى وهو ما يعرفه الكثير من الدارسين والمهتمين في هذا المجال، حيث يطلق المفهوم على الدولة العاجزة عن القيام بمهامها كدولة حقيقية.

ويعود ظهور مصطلح الدول الفاشلة والذي استخدم للمرة الأولى في عهد الرئيس الأميركي بيل كلينتون، ونعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية، مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين، مثل أفغانستان في عهد طالبان.

معايير الفشل:

ولعل أكثر التعريفات شمولية لفشل الدولة هو أن تصير الدولة تتميز بـ :

1- انهيار القانون والنظام، حيث تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو أن هذه المؤسسات تستخدم لقمع مواطنيها وإرهابهم.

---

[132] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 94

2- قدرة ضعيفة أو متلاشية على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم، وتوفير الخدمات الأساسية، وضمان رفاه المواطنين أو دعم النشاط الاقتصادي الطبيعي.

3- وعلى المستوى الدولي، فقدان الكيان ذي الصدقية الذي يمثل الدولة خارج حدودها.

أما الدولة المنهارة، فهي صيغة متطرفة من صيغ الدول، وتتميز بوجود فراغ في السلطة حيث تصبح الدولة مجرد تعبير جغرافي. وفي الدولة المنهارة، يتم الحصول على السلع السياسية من خلال وسائل خاصة كما يصبح الأمن موازيا لحكم القوي[133]

الدولة الفاشلة اقتصاديا

لن نخوض كثيرا في الجانب النظري والتاريخي لمصطلح الدولة الفاشلة لكن ما يعنينا في هذا المقام هو التركيز على المعايير التي تصنف الدول على أساسها بأنها فاشلة اقتصاديا كما يلي:

1) التدهور الاقتصادي الكبير في عناصر الاقتصاد الداخلي للدولة وتشمل: الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية..
2) عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة للمواطنين موازاة مع تدهور الخدمات المتوفرة وعدم القدرة على التجديد.
3) غياب الرقابة والمحاسبة الحقيقية التي تقوم على مبدأ الجميع تحت القانون.

---

[133] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص ص 94 95

4) غياب التنمية الاقتصادية العادلة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية.

5) تهميش فئة الشاب التي تعتبر جوهر العملية الاقتصادية بإمكانياتها وقدراتها التي لا تنضب.

6) تفاوت كبير في الطبقات الاجتماعية لتنحصر في طبقتين إحداهما فاحشة الثراء وأخرى مسحوقة ، بالإضافة التي غياب الطبقة الوسطى التي تعتبر علامة التوزيع الجيد للثروة.

7) غياب التوازن في الفرص الاقتصادية ، لتحتكرها أقلية مميزة.

8) ارتفاع أعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

9) تصبح الدولة فاشلة عندما يدب الضعف والتصدع في مؤسساتها الاقتصادية أو اذرعها الإنتاجية

10) ازدهار الفساد على نطاق تدميري، كذلك الإسراف في مشروعات دون جدوى، على حساب التعليم والإمداد الطبي.

11) تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات محددة مثل البنك المركزي وإهمال باقي المؤسسات في الدولة.

12) تصبح الدولة عامل طرد للمشاريع التنموية القادرة على تحريك عجلة النمو الاقتصادي واستبدالها بمشاريع وهمية لينتفع بها قلة من أصحاب المناصب والسياسيين

13) الثراء على حساب الدولة، حيث تفشل عندما تفقد وظيفتها الأساسية، وتتقلص شرعيتها، وقد تنتقل من الفشل إلى الانهيار.

14) اللجوء إلى المساعدات الخارجية والقروض دون أن يكون هناك أي تطوير حقيقي ملموس، وهو الأمر الذي يرتب مديونية متصاعدة ترهق كاهل الموازنة

العامة، عندها يصبح الاقتصاد عامل ضغط على الدولة ولي ذراعها من الدول الأخرى.

15) غياب القدرة على تطوير وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية الريعية ومحدودية الموارد الاقتصادية مثل النفط بالنسبة لكثير من الدول العربية.134

المطلب الثالث:ملامح فشل الدولة العربية

أولا: إشكالية بناء الدولة أم بناء الأمة

الدولة العربية الحديثة بمكونيها السياسي والثقافي هي هيئة مصطنعة (Artificial). وقد شاع خلال العقود الماضية استخدام مصطلح بناء الدولة، ويمكن تصنيف علماء الاجتماع وعلماء السياسة وفقا لرؤاهم المتعلقة ببناء الدولة باتجاهين رئيسيين:

1. الاتجاه المؤسسي.
2. المقاربة التعاقدية.

1-الاتجاه المؤسسي

الذي يرى أن بناء المكون السياسي أو بناء الدولة ذات السيادة يحتل الأولوية ، وأن الدولة هي التي تبني الأمة ، ويستند هذا التيار على أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر(Max Weber) ، الذي عرف الدولة بأنها " جهاز يحتكر

---

[134]معايير الفشل :الدولة الفاشلة اقتصاديا:

3 سبتمبر2015 http://rawabetcenter.com/archives

الاستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين سيادتها" ومن أهم مفكري هذه المدرسة عالم الاجتماع الفرنسي جورج بوردو الذي يرى أن بناء الدولة يتم من خلال مأسسة السلطة السياسية، أي فصل السلطة عن الأشخاص الذين يمارسونها، فهو يعرف الدولة بأنها جهاز لخدمة فكرة، وتتمثل أول خطوة في بناء الدولة أو مأسسة السلطة السياسية، في الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية، أو ما يسميه ماكس فيبر بالبقرطة، حيث السلطة السياسية هي سلطة بيروقراطية بعامة، وليست شأنا خاصا يخضع لعلاقات المجال الخاص. يقول ماكس فيبر إن ولادة الدولة يشكل نهاية للوراثة. في ضوء ذلك، فان بناء الدولة القوية ذات السيادة، تغدو مسألة تقنية تتعلق ببناء أجهزة الدولة العسكرية والشرطية والإدارية والتشريعية والقضائية القوية، والتي تكفل لها الاستقلال عن المجتمع، وتمايز بناها السياسية من البنى الاجتماعية، عبر إضعاف وتفكيك البنى الأهلية (Primordial Structures)، وإبطال سلطة النخب التقليدية وتحرير الأفراد من هيمنتها ، وتعامل الدولة بشكل مباشر مع المواطنين ، وفرض سيادة الدولة وسلطتها على كامل إقليمها ، أو على أي جماعة من سكانها.[135]

2-المقاربة التعاقدية

المقاربة التعاقدية أو الليبرالية هي التي ترجع جذورها الأولى إلى مفكري نظرية العقد الاجتماعي، وبشكل خاص جون لوك، التي تؤكد أولية بناء الأمة. ويرى مفكرو هذه المدرسة أن عملية بناء الدولة تتطلب أولا عملية تحول ثقافي من خلال التحول من المجتمع الأهلي (Primordial Society) المنقسم رأسيا، والمنظم وفقا لروابط القرابة والعواطف، إلى المجتمع المدني (Civil Society) المنقسم أفقيا على

[135] أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق.

أسس طبقية، والمنظم في تنظيمات طبقية حديثة، على أساس المصالح المشتركة، وبالتالي فأن بناء الدولة يؤدي إلى تخليص الأفراد من القمع السياسي الذي تمارسه الأنظمة الديكتاتورية[136].

ثانيا: أزمة أم مجرد مشكلات

رغم تعدد التعاريف التي تناولت ماهية الأزمة، إلا أنها تشترك في الفكرة العامة القائلة بأن الأزمة تنشا من رفض أطراف الصراع الواقع القائم، ورغبة كل طرف في تغييره لصالحه. فعلى سبيل المثال درج المتخصصون في إدارة الأزمات على تعريفها بأنها لحظة حرجة وحساسة وقد تكون مفاجئة تواجه صانع القرار. ويتوقف على كيفية التعامل معها سلامة الكيان الذي أصابته الأزمة[137].

ويعرف وليامز إدارة الأزمات بأنها : سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها، حتى لا ينفلت زمامها مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب.

ويعمل صانع القرار على الاستعمال الأفضل للإمكانيات والوسائل المتاحة سواء أكانت رؤوس أموال، أملاك متنوعة ، موظفين، أشخاص ، دول، منظمات حكومية وغير حكومية، قوى خفية..الخ. بهدف تحقيق الأهداف المسطرة في هذا النزاع من خلال المساهمة في حله أو في تعقيده. وهي

---

[136] عادل مجاهد الشرجبي ، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها حالة اليمن ، كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص ص 126 127

[137]محمد احمد الخضري ، إدارة الأزمات، القاهرة: منشورات مجموعة النيل العربية,2003 ، ص 115–116

كذلك تلك المناهج التي تعتمدها الدول أو أي طرف آخر لصنع إطار ملائم لتحقيق مصالح ما في نزاعات محددة.

هناك تعريف لإدارة النزاعات يقول بان الإدارة تعني اتخاذ كافة التدابير اللازمة لكي تسود إرادة الدولة وتصان مصالحها.وهذا لا يعني أن الدول لا تعمل على إيجاد حلول سلمية للازمات والنزاعات : على أساس أن الأطراف لا ترغب في تصعيد النزاع، ومن ثم تتجه إلى التعاون لحلها من خلال التأكيد على مصالحها المشتركة والعمل على التحكم في العوامل التي أدت إلى تفجيرها ومنعها من إحداث تأثيرات سلبية على الأمن القومي والمصالح العليا للدولة.

في حين عرف أوران يونغ الأزمة في كتابه الوسطاء بأنها : "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم إلى درجة غير عادية تزيد احتمال استخدام العنف"[138].

الحقيقة التي لا يمكن التغطية عنها أن الدولة القطرية تعيش أزمة ، وبالطبع أن مفهوم أزمة هو أكثر تعقيدا وحدة وتفاقما من مصطلح المشكلة لأن المشكلة لها حل وحين تتوافر عناصر هذا الحل يكفي وجود قرار أو إرادة لتنفيذ أو تحمل أعباء هذا الحل ، أما الأزمة فان الإرادة الجماعية والمخزون المعرفي يعجزان عن إيجاد الحل بالسرعة المطلوبة ، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية.

ولا يعني ذلك أن الأزمة تبقى بلا مواجهة فعالة ، فحالة الأزمة هي لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز أو الشلل ، ولكن في كثير من الأحيان قد

---

[138] يوسف البجيري، الأزمة، دراسة في مفهوم الأزمة وآلية علاجها، مجلة بيان الأربعاء، العدد 140،21أوت 2002، ص 17

تنبثق بعض قوى المجتمع وخلاياه الحية لتجاوز هذا العجز أو الشلل ، وتعبئ قواها لمواجهة جديدة ومبتكرة ، فإذا تم ذلك فان الأزمة تتحول إلى مشكلة ، أي تصبح قابلة للحل[139].

كل الدول العربية غنيها وفقيرها كبيرها وصغيرها تواجه إما أزمة بقاء أو بقاء أزمة. رغم أن الوطن العربي وبكل ثرواته وموارده وانجازاته يبقى مهدد خارجيا أو تابع دوليا أو متوتر داخليا منذ أواخر عقد الثمانينات إلى يومنا هذا. ولم يشهد في تاريخه الطويل مثل هذا العدد الذي شهده الآن من الصراعات المسلحة الممتدة أو المجاعات الجماعية في بعض الأقطار. في الوقت نفسه لم يشهد الوطن العربي من قبل مثلما في العقد الأخير من التراكم الفلكي لثروات بعض أقطاره وبعض مواطنيه[140]. والحصار الخانق الذي تعانيه بعض المناطق والقتل والتجويع والتشريد في حق ملايين البشر وتهجيرهم من أوطانهم كما يحدث في سوريا والعراق وفلسطين وسيناء بمصر كنتائج للعبة الحكم واستئثار النخب والأقليات بكراسيهم مقابل هلاك الشعوب ودمار دول بأكملها. ووصل الأمر بهم إلى تأجيج الفتن بطرق منظمة وعلى رأسها الفتن الطائفية، وقبول الاستعمار الخارجي واستيطانه والاستعانة به لضرب الشعوب العربية، ووأد الديمقراطية في أكثر من مكان وقطر وتحطيم آمال الشعوب في التغيير بالطرق السلمية.

كما لم يشهد الوطن العربي في عقود سابقة مثلما شهد الآن من البطش الداخلي والهدر الاجتماعي للحريات العامة وحقوق الإنسان. إن الدولة القطرية مأزومة كما

---

[139] محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، ط1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994) ، ص 17

[140] سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص 339

لم يحث لها من قبل منذ مولدها، فهي محاصرة بأزمات ومشاكل وهي عاجزة حتى الآن من فك هذا الحصار. ولكن بدورها تحاصر مجتمعها المدني وتضيق الخناق على مواطنيها. فالمواطن العربي العادي يعاني حصارا مزدوجا حصار دولته القطرية له ، وحصار الخارج لدولته القطرية، كلما اشتد هذا الأخير على الدولة القطرية كلما شددت بدورها من حصارها حول المواطن وحول المجتمع المدني.

المبحث الثاني: مستويات التحديات التي تواجه الدول العربية

ومن المعروف في علم السياسة بأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي عبارة عن وثيقة شراكة "عقد اجتماعي" تؤطر العلاقة من خلال بيان الحقوق والواجبات وبناء على تطبيق بنود هذا العقد تكون شكل العلاقة بين الطرفين.

يعترف العقد بأن على الدولة توفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطن من مأكل ومشرب ومسكن وبطبيعة الحال توفير العمل وغيرها من الحقوق التي لا يستطيع الإنسان العيش بدونها ، من جهة أخرى يكون للدولة على المواطن حق احترام القانون والحفاظ على الأمن وتطبيق أوامر الدولة لما فيه الصالح العام. لذلك عندما تفشل الدولة في القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه رعاياها يبدأ المواطنين يفقدون الثقة بهذه السلطة ويحتجون عليها و تكون بذلك قد بدأت تسير على طريق الانهيار والفشل.

لم تكن الثورات الشعبية في الوطن العربي أو ما يطلق عليه البعض مصطلح "الربيع العربي" وما خلفه من صراعات وويلات إلا نتاج وتراكم لممارسات الأنظمة السياسية من التهميش والفقر والبطالة وسوء الخدمات ناهيك عن الظلم والفساد الذي أصبح سمة بارزة في مختلف مؤسسات هذه الدول.

ومع تدهور سلطة الدولة في الوطن العربي عموما بسبب فقدانها احتكار استخدام العنف الشرعي ، أظهرت الأنظمة العربية عجزها التام، وبأنها غير قادرة

على توفير الأمن الإنساني لمواطنيها ، إن لم نقل أنها متورطة في حمأة المعضلة الأمنية بسبب تعبئة العنف المنظم وتشجيعه بين الجماعات على حساب أشكال التفاعل السلمي.

ومن هنا يمكن تحديد ثلاث مجموعات متمايزة من التحديات التي تواجه الدول العربية.

المطلب الأول: تحدي الانـهيار والفشل

الكثير من ظواهر السياسة العربية اليوم يرتبط مباشرة وعضويا بإخفاق الدولة الوطنية ، اليوم على الأقل في دوائر صنع القرار ومحللي السياسة في الغرب، باتت القناعة بأن كلا من اليمن والعراق والسودان دولا تسير على درب الفشل ، في ظل تراجع قدرة السلطة المركزية على السيطرة الأمنية على أراضيها ، ومع تنامي حضور ووزن طيف واسع من القوى اللادولتية القبلية والمذهبية والجهادية التي تصارع السلطة وتتصارع مع بعضها البعض على نحو كثيف ومتفاقم[141]. تتمحور المجموعة الأولى ، الأكثر إلحاحا وخطورة ، حول احتمالية انهيار أو فشل الدولة ، إن في اليمن الذي فقدت حكومته السيطرة على الأوضاع أمام حركات في الشمال والجنوب لم تعد تعترف بشرعيتها ، والتي انتهت بسيطرة جماعة الحوثي المتحالفة مع بقايا نظام عبد الله صالح على العاصمة صنعاء ، أو في السودان الذي تتمرد بعض أقاليمه على الخرطوم تطالب بالانفصال فضلا عن انفصال الجنوب ، وفي العراق الذي تعاني الدولة فيه اختراقا مذهبيا وعرقيا وقبليا وطائفيا غير مسبوق للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني ، علاوة على أن الحكومة المركزية

---

[141] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي : ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين ، كتاب الدولة في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 98

فقدت السيطرة على أجزاء كثيرة من البلاد لصالح الحركات المتطرفة .

وبالطبع ، يمكن أن نضيف إلى اللائحة العربية للدول المهددة بالانهيار أو الفشل حالة الدولة التي انهارت بالفعل ، دولة الصومال، التي لم يعد هناك في محيطها الإقليمي ولا في المجتمع الدولي من يسعى إلى إعادة كيانها إلى ما كان عليه قبل الحرب الأهلية.

أولا : اليمن

الجمهورية اليمنية هي دولة عربية تأسست قبل نحو عشرين عاما، وذلك بناء على "اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية"، الذي تم توقيعه من قبل رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) ورئيس الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) في 22ماي 1990م، وبدأ سريانه في اليوم نفسه..وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخصية دولية واحدة تسمى "الجمهورية اليمنية".

شهد اليمن صراع النخب وانقسامها حول بناء الدولة منذ عام 1991م، واستمرت هذه الأزمة حتى اليوم. وفي عام 2004م نشبت أول حرب بين المتمردين الحوثيين في محافظة صعدة والجيش، ولم تستطع الدولة القضاء على هذا التمرد، على الرغم أنها خاضت ست حروب ضد الجماعة المتمردة حتى الآن (إضافة إلى الحرب القائمة الآن). وفي عام 2007م تشكلت حركة مطلبية في الجنوب، تحولت خلال عام 2009م إلى حركة مطالبة بفك الارتباط، واستعادة الدولة الجنوبية السابقة. وفي يناير 2009م أعلن عن تأسيس تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب، وتعاظمت أعمال الاختطاف والتقطع التي تمارسها بعض القبائل بمواجهة الدولة، الأمر الذي دفع كثيرا من الباحثين والمؤسسات البحثية ومصانع

الأفكار إلى توصيف اليمن بأنه دولة عاجزة وأنه في طريقه إلى الفشل[142].

وانطلاقاً من حرب الكل ضد الواحد والواحد ضد الكل، تحوّلت الأزمة السياسية في اليمن إلى مواجهات عسكرية سعى أطراف الحرب فيها إلى السيطرة على السلطة كاملة في الجمهورية اليمنية. وبعد انتصار الحزب الحاكم في الحرب تنكّر المؤتمر الشعبي لحلفائه السياسيين والعسكريين والدينيين، وعمل على إقصاء حلفائه من السلطة التشريعية وتحقيق الأغلبية المطلقة.

مظاهر العجز في تجربة الحكم في اليمن:

1. العجز في احتكار الاستخدام الشرعي للقوة
2. إعادة الإنتاج المتبادلة بين الفساد وعجز الدولة إذ أضحت حماية الملكية الخاصة والسلامة الشخصية في المناطق القبلية شأنا عائليا.
3. أهل الدولة يمتلكون القوة ولا يمتلكون الإرادة، ووفقا لهذا التملك للقوة استنزفت معظم موارد الدولة في تقديم الخدمات الشخصية على حساب الإنفاق الاجتماعي في مشروعات الخدمات العامة. والنتيجة أن النخب الحاكمة تدير موارد الدولة بما يكفل أمنها لا بما يكفل الأمن القومي وحماية المواطنين.
4. إدارة متضخمة وضعيفة الفعالية: تضخم جهاز الدولة تطلب إنفاقا بدون خدمات لدرجة إيجاد موظفين دون وظيفة (موظفين وهميين)، تحولت الإدارة إلى جهاز ريعي. مثال ذلك أن الموظفين الوهميين في قطاع التعليم وحده يستنزفون ما يزيد على 6 بالمائة من إجمالي الميزانية

---

[142] عادل مجاهد الشرجبي ، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها (1) حالة اليمن ، كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 125 126.

العامة للدولة سنويا، ناهيك عما يستنزف لتعزيز شبكات الولاء (ما يصرف على شيوخ بعض القبائل حيث بلغ عددهم سنة 2007م 6000 شيخ).

الثورة الشبابية السلمية:

إذاً أسباب سياسية (الخلاف حول مبدأ التوافق والمشاركة بين الشمال والجنوب)، وأسباب اجتماعية معيشية واقتصادية، وأسباب أخلاقية (فساد ومحاباة ورشوة)، كان لابد أن تدفع نحو حراك اجتماعي وسياسي يراوح بين الضعف (تمرد الحوثيين) والاحتجاجات السلمية، وتحركات المعارضة الجنوبية. وكان يتوقع من خلال التوصيف الشامل للازمة اليمنية (قبل اندلاع الثورة الشعبية) ما يلي:

- استبعاد الانقلاب العسكري.
- توقع نزول المعارضة السياسية (النظامية) إلى الشارع مدعومة من القاعدة والحوثيين الأمر الذي يؤدي إلى حرب أهلية.
- تصور أن الحل الوحيد الذي يكفل بقاء الدولة والأمن والسلم الاجتماعي هو في الحوار والمصالحة الوطنية الشاملة بين كل القوى والجماعات السياسية والاجتماعية والإصلاح الجذري للنظام السياسي وبناء الدولة[143].

وعندما وصل اليمنيون في المحافظات إلى قناعة سلبية تجاه الأحزاب السياسية واتجاه نظام علي عبد الله صالح، تحرك المواطنون للتعبير عن أصواتهم خارج المؤسسات الرسمية، عبر حركة اجتماعية أطلقوا عليها الحراك الشبابي السلمي، وقد

[143] وجيه كوثراني، المستقبل العربي103 104

استغلت النخب التقليدية هذا الحراك وعملت على الحشد على أساس الهوية وخلقت شعوراً لدى المواطنين اليمنيون بأنهم مستهدفون، الأمر الذي أدى إلى أن تحولت فيما سمي بالربيع العربي عام 2011م إلى حركة تنكر شرعية الدولة والنخبة الحاكمة وتدعوا إلى إسقاط النظام. وهذا يعتبره بعض الباحثين راجع لعدم اعتراف الدولة بوجود الأزمة، لأن إنكارها لمطالب القوى السياسية ورفض الحوار معها أدى إلى ارتفاع سقف مطالبها وإلى تحالفها مع القوى غير النظامية والمتمردة.

لقد أكدت الثورة اليمنية كواقع التوقعات والتكهنات سالفة الذكر، فقد نزلت المعرضة فعلا، لكن هل يشترك الحوثيون والقاعدة في الانتفاضة الشعبية الكبرى ذات الطابع السلمي والمدني الصارخ والتي شهدت فصولها سلمية ومدنية والإصرار على تأكيد هذه السلمية والمدنية من قبل الجماهير المحتجة وكوادرها وقياداتها ، تصحيحا وممارسة وموقفا ظاهرة تستدعي الإعجاب والاحترام والتقدير في الوقت الذي يتوافر فيه السلاح والمسلحون في كل جهة وعند كل بيت وعند كل قبيلة، في وقت يسعى فيه نظام علي عبد صالح ومن خلال القتل الوحشي والمتعمد والاعتداء السافر على المتظاهرين إلى جر الثورة المدنية إلى حرب مسلحة[144].

الانقلاب الحوثي:

إن عدم التوافق السياسي الذي ساد في اليمن بعد الثورة الشبابية التي اندلعت في 2011 م ، قاد إلى منزلق خطير يتسم بانقسام سياسي انتهى إلى صراع عنيف ، لقد كان السبب المباشر للازمة الأخيرة والمتمثلة في النزاع بين الحوثيين وهم حركة زيدية شيعية من جهة ، والرئيس هادي من جهة أخرى ، فيما يتعلق بقضية الترتيبات الفدرالية المستقبلية التي لم تتم تسويتها . وقد رفض الحوثيون الدستور

---

[144] المرجع السابق

القائم على الاتحاد الفدرالي الذي يتكون من ستة أقاليم، والطبيعة الطائفية لهذه التطورات، فقد شاع بين المتابعين لها أنها تعكس صراعا شيعيا سنيا كما هو في بلدان عربية أخرى، والحق أن هذا التكيف أبعد ما يكون عن الدقة، فالحوثيون (زيود) كغيرهم من شيعة اليمن، وان كانوا ينتمون إلى الفرع الجارودي الأكثر تشددا من المذهب الزيدي، وخصومتهم الأساسية مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، وقاعدته بدورها زيدية بما يجعل الصراع في هذه الحالة شيعي شيعي ومن هنا يصبح الفارق الأساسي بين طرفي الصراع هو التوجه والانتماء الخارجي بينهما، بين التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ودولة عربية أو أكثر في فترات مختلفة بالنسبة للإصلاح، وإيران في حالة الحوثيين. وكذلك ثمة تقاربا واضحا بين الحوثيين (الزيود) والجنوبيين (الشوافع) لاعتبارات الحركة السياسية، فالحوثيون يتعاطون مع القضية الجنوبية لاعتبارات الحشد السياسي، والجنوبيون يطمحون إلى استغلال الظروف التي أوجدها التمدد الحوثي، سواء لتسهيل الانفصال، أو على الأقل بالنسبة للمعتدلين منهم الوصول إلى الوضع اللائق بهم في ظل النظام الجديد الذي سينجم عن التطورات الأخيرة. وأخيرا فان الحوثيون تبنوا خطابا سياسيا غير طائفي سواء في دفاعهم عن المواطن العادي ضد رفع أسعار المحروقات، أو في تركيزهم الشديد عل قيمة الاستقلال الوطني والعزف على وتر النزعة الاستقلالية لشعب اليمن ورفضه للهيمنة الخارجية.

أما التفسير المكيافيلي للتطورات الأخيرة في اليمن فالرئيس السابق علي عبد الله صالح وحزبه وقواعد قوته في القبائل والجيش أيد الحوثيين وتواطأ معهم بتسهيل مهمتهم سواء بالسكوت أو بالمشاركة بدعمهم انتقاما من خصوم الحوثيين الذين ساعدوا على إخراجه من السلطة وطمعا في عودة فريقه وأنصاره إلى سدة الحكم، وتحالف معه الحوثيون كما تحالف حزب الله في لبنان مع ميشال عون وتياره

خاصة وأن الشيعة يعرفون بمكيافيليتهم.

ورغم دخولهم جولات عسكرية عديدة مع صالح عندما هددوا سلطته وهو في سدة الحكم، هاهم الحوثيون يعودون مجددا إليه، وكل منهما يعرف أنه لن يحقق أغراضه مرحليا دون التحالف مع الآخر، ولذلك يبقى استقرار هذا التحالف واستمراره عاملا مهما في تقرير مستقبل اليمن كما تبدوا المكيافيلية واضحة في التقارب الحوثي الجنوبي للأسباب التي سبق الإشارة إليها.

يبقى في الأخير أن نحاول تفسير سلوك الدول العربية أو جامعة الدول العربية بحكم أنهم تعنيهم الأزمة اليمنية في إطار علاقات الأخوة والجوار والعمل المشترك، لكن الذي حدث أن مواقف جميع الأطراف العربية قد سكتت عن الاجتياح الحوثي للعاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية، ربما رغبة في كسر شوكة الإخوان المسلمين الذين اعتبرتهم العديد من الأنظمة العربية خطر على دولهم بعد الربيع العربي. لكن الخبرة السابقة لهذه اللعبة السياسية أنها عادة ما تنقلب على صاحبها، فقد اصطدم الحوثيون بعلي صالح الذي شجعهم في البداية كقوة موازنة للإصلاح، ثم اصطدم بهم في ست جولات عسكرية على الأقل خسر فيها اليمن المأزوم الكثير وبقى مستقبل اليمن مفتوحا على عدة سيناريوهات بالغة التعقيد.

ثانيا : السودان:

على صعيد المقاربة الخاصة بالسودان، إذا أخذنا فشل الدولة بالمفهوم الضيّق (أي فقدان السيطرة على التراب الوطني) ، فهناك مؤشرات سلبية في هذا المجال ، إذ إن الدولة فقدت في فترات متفاوتة السيطرة على أجزاء من التراب الوطني في الجنوب و دارفور وبعض مناطق الشرق وجنوب كردفان والنيل الأزرق في فترات الحروب الأهلية المتلاحقة. إضافة إلى ذلك خلقت أزمة دارفور حالاً من النزوح والاضطراب في الحياة في ذلك الإقليم ، إلى درجة بررت التدخل الدولي الواسع ،

لمقابلة الاحتياجات الإنسانية العاجلة من جهة ، ولحفظ أمن المدنيين من جهة أخرى. وهذه مسائل من صميم مهام الدولة الوطنية[145].

لقد كان متوقعا حدوث الانفصال بين الشمال والجنوب ، حتى قبل إجراء الاستفتاء في الجنوب حول خياري الوحدة والاستقلال في عام 2011 م ، في حين إلى الآن تواصل الحكومة في الخرطوم إساءة إدارة أزمة منطقة دارفور إلى الحد الذي أضحت معه مؤسسات الدولة غير قادرة على القيام بوظيفتي الأمن وتخصيص الموارد لسكان المنطقة.

حقيقة أن النظام السوداني الحالي قد واجه حصاراً شرساً ، وعمليات تمرّد مسلّحة دُعِمت بهجمات متكررة من دول الجوار، ولكن الدولة لم تصمد فقط أمام هذه الهجمات المنسقة والمدعومة من قطاعات واسعة من مواطنيها ومن قوى إقليمية وعربية ودول عظمى.

من كل الذي سبق يمهد لسؤال مهم: هل السودان دولة فاشلة؟

يجيب الباحث عبد الوهاب الأفندي: "من غير الملائم تطبيق مفهوم الدولة الفاشلة على الحالة السودانية، لأنه لا يصلح أداة للتوصيف وبالتالي لتحليل أزمة الدولة، فإذا أخذنا المقاييس الصلبة للقدرات الأمنية – كما يقول الباحث– فإننا نجد زيادة في مقدراتها، وإذا ازدادت أعداد الجيش والشرطة، وشهدت الدولة أيضا ازدهارا غير مسبوق وخاصة بعد استخراج النفط، كما أنها استخدمت بنجاح العامل الديني في الحشد والتعبئة".

والنتيجة يستبعد الباحث صفة الفشل، ويقترح التوصيف التالي: الدولة خطر

---

[145] عبد الوهاب الأفندي ، حالة السودان ، من كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) ، ص 201.

الانهيار كاحتمال وليس حتمية. فثمة عوامل تحسم الأمر:

- التعامل الايجابي مع هزة انفصال الجنوب.
- حل مسألة دارفور.
- مدى نجاح سياسات التسوية مع القوى المعارضة في الشمال.

وعليه فان رأي الباحث يتلخص بالقول: "أن المعطيات الموضوعية وتجارب الماضي القريب تشير إلى احتمال الصمود واستبعاد الانهيار"[146].

يلحظ المتابع للشأن السوداني بسهولة فشل الطبقة السياسية في حل أزمات بلادها المستحكمة ، وعندما تطرح السلطة في محاور الحوار الوطني مسألة الهوية والإسلام والحريات والأزمة الاقتصادية، يطرح المراقبون تساؤلا : لماذا لم يحسم السودانيون هويتهم إلى الآن ؟

نعم هوية السودانيون مازالت في طور التفاعل ومنازعة بين الأفريكانية والسودانية والعروبة، والسؤال عن الهوية هو بداية تشريح المشكلة ، والإجابة عنه هو بداية العلاج والحل ، لكن الطبقة السياسية والنخب غير واعية دورها، وكل همها .. فرض رؤيتها الأحادية على بلد متعدد الأعراق والثقافات ، ولم يحسم أمر هويته بعد.

ففي كتاب " إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان " الذي أصدره في عام 2003 م مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لجامعة تل أبيب ، ذكر مؤلفه العميد متقاعد موشى فرجي ما يلي: إن الإستراتيجية الإسرائيلية إزاء المنطقة العربية انطلقت من رفض فكرة انتماء المنطقة العربية إلى وحدة ثقافية وحضارية واحدة. والتعامل معها باعتبارها خليطا متنوعا من الثقافات والتعدد اللغوي والديني

---

[146] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مرجع سابق،ص 148

والإثني. إذ اعتادت على تصويرها على أنها فسيفساء تضم بين ظهرانيها شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني والقومي ما بين عرب وفرس وأتراك أرمن وإسرائيليين وأكراد وبهائيين ودروز ويهود وبروتستانت وكاثوليك وعلويين وصابئة وشيعة وسنة وموارنة وشركس وتركمان وآشوريين!

بالتالي . أضاف المؤلف . فإن المنطقة ما هي إلا مجموعة أقليات ولا يوجد تاريخ موحد يجمعها. ومن ثم يصبح التاريخ الحقيقي هو تاريخ كل أقلية على حدا. والغاية من ذلك تحقيق هدفين أساسيين هما: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، واعتبار القومية العربية فكرة يحيطها الغموض وغير ذات موضوع . الهدف الثاني هو تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي الصهيوني في المنطقة. إذ ما دامت تضم خليطا من القوميات والشعوب والقوميات التي لا سبيل لقيام وحدة بينها، فمن الطبيعي أن تكون لكل قومية دولتها الخاصة. وهو ما يضفى شرعية على وجود إسرائيل باعتبارها إحدى الدول القومية في المنطقة[147].

ومنذ جلاء المستعمر عن السودان. أي قبل 60 عاما تقريبا، جربت على الشعب السوداني كل المدارس الفكرية من اليمين إلى اليسار، وطبقت عليه النظم السياسية كافة ، من ديمقراطية نيابية إلى عسكرية مرورا بدولة الحزب الواحد.

وعلى الرغم من ذلك فشلت النخبة السياسية فشلاً ذريعاً في الحفاظ على وحدة تراب الوطن ، وكان انفصال الجنوب نتيجة حتمية لبلد لم يحسم أبناؤه إدارة شأنه ، وبان للعيان الضعف والقصور الذاتي للنخب الشمالية والجنوبية على السواء ، فالجنوبيون بعد تصويتهم بالانفصال بنسبة 99 بالمائة وبعد قتال نصف قرن ، حصلوا على دولتهم ، وكان المتوقع أن ينكبوا على تنمية دولتهم بهمة وحماسة ،

---

[147] فهمي هويدي ، "نهاية" الشرق الأوسط وسقوط العالم العربي، مرجع سابق.

لكن المؤسف أن القتال بين أبناء الجنوب اشتعل حول المناصب والموارد ويبدوا أن وحدتهم في قتال الشمال كان تطبيقا للمثل (أنا وابن عمي على الغريب)، ومع انعدام أي مقوم للتنمية بشقيها البشري والاقتصادي أصبح المواطنون الجنوبيون يمارسون مهنة العصر الحجري الصيد والتقاط الثمار، هذا هو الحال في دولة جنوب السودان.

أما في السودان فبعد الانفصال صار كل شيء يتداعى وينهار ، تهاوى الاقتصاد وخرجت عائدات النفط من الميزانية ، وكانت تمثل 80 بالمائة، وكان يمكن ألا يكون لخروج النفط هذا التأثير المدمر، لو أحسنت حكومة البشير إدارة عائدات النفط واستثمرتها في الزراعة والصناعة ، وبدلا من ذلك صرفت في تمكين الحزب الحاكم في الأمن والحرب على الشعب ، أما الحياة السياسية فأصبحت متآكلة وأصاب التفتت والانهيار السودان دولة وكيانا ، فهاهي حركات دارفور تطالب بمنح كل ولايات السودان حق تقرير المصير، والحركة الشعبية قطاع الشمال ، وهي جزء من الحركة الشعبية الجنوبية ، وظلت بعد الانفصال في الشمال بحكم الانتماء ، تقاتل الحكومة لان البشير رفض بكل استعلاء اتفاق (نافع– عقار) الذي حسم أمر منطقتين سلميا فكان القتال نتيجة حتمية ، وكانت قد انهارت المفاوضات بين الحكومة وقطاع الشمال لان الحركة قد أضافت بند الحكم الذاتي.

إذن السودان مرشح أن ينقسم إلى دويلات ولا يلوح في الأفق حل للمأزق السوداني ، فالنخب المعارضة فقدت القدرة على الإبداع وطرح نفسها بديلا منتظرا. أما طبقة الإنقاذ الحاكمة فقد فقدت تماما القدرة على الإصلاح وأصبحت طبقة بيروقراطية مترهلة تعيش الغيبوبة وانحصر همها في انتخابات تخوضها وحدها بدون أحزاب أو منافسين غير عابئة بالأحداث الجسام التي تقع على الأرض.

مما سبق يتجلى بوضوح الانهيار البطيء للسودان كدولة ، وهشاشة الوضع

السياسي وضعف النخب السياسية وعجزها عن رؤية حلول إبداعية للخروج من أزمات السودان المركبة والمتحكمة ، أما الشعب السوداني فمختار بعد أن انتفض مرتين ، ومازال حاله من سيء إلى أسوا وثروته منهوبة ، وليس هناك تنمية ولا رفاهية ، فالسودان بعد الانفصال فشل في إدارة التنوع ولم يحسم هويته، ولا سلطته بعد[148].

ثالثا: العراق

تمثل الأزمة الأمريكية العراقية نموذجا واضحا للخصائص غير المسبوقة للظاهرة الاستعمارية.وهذه الأزمة المركبة تنطوي في داخلها على عدة أزمات فرعية:

أولها: أزمة الدولة الوطنية أو دولة ما بعد الاستقلال أما ما يسمى_ تجاوزا_ الدولة الحديثة في العالم العربي، ولم يعد مستساغا أن نعمم القول ونقول في العالم الثالث. لن العالم الثالث لم يعد موجودا، ولكن عديدا مما كان يعرف بدول العالم الثالث قد نجحت في إحراز شوط متقدم على طريق الحداثة. ويبقى العالم العربي في مجموعه نموذجا للتعثر الواضح في هذا الشأن. فأزمة هذه الدولة الفاشلة تطرح على نخبة الفكر تحديا مزدوجا:

أولا: إصلاحها وتصويب انتكاساتها الهيكلية.

وثانيا: حمايتها والدفاع عنها وصد الأطماع والتدخلات الخارجية عنها.

وثانيهما: أزمة النظام الدولي. فالأمم المتحدة حين تأسست كانت انعكاسا للتوازنات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وحين مارست دورها كانت محكومة بالتطورات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة وحتى سقوط الاتحاد

---

[148] رجاء بابكر، السودان الراهن :

http//www/.alaraby.couk/opinion/30/12/2014

السوفياتي وسقوط النظام الثنائي القطبية[149].

عند غزو العراق واحتلاله كانت التحليلات والتصريحات الأمريكية تقول أنهم يريدون تحويل هذا البلد إلي نموذج يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط من حيث النظام الديمقراطي والاقتصاد الحر المزدهر والمجتمع الحديث. ولم يلتفت الكثيرون إلى هذه الإعلانات التي رأوا فيها نوع من الدعاية السياسية الفجة وهي في مجملها ذلك بالفعل . ولكن تبين مع مرور الوقت أن العديد من الإجراءات والخطط التي يطبقها الاحتلال الأمريكي في العراق مرشحة للتطبيق في البلدان الأخرى بالمنطقة بل أن بعضها بدأ تطبيقه بالفعل وربما قبل الاحتلال الأمريكي لبغداد.

فالتكنوقراطية في العراق طرحت بعيد دخول الأمريكان في العام 2003م ، وظل الطرح قائما إلى أن أصر المرجع الشيعي السيستاني على إجراء انتخابات حرة في العراق واختيار النظام البرلماني الديمقراطي، حينها قطع الطريق آليا عن التكنوقراطية، كونها نظام حكم يتعارض مع الديمقراطية. ففي الديمقراطية تتشكل الحكومة من الحزب (أو القائمة) الفائزة بالانتخابات الحرة المباشرة من قبل الشعب، أما في النظام التكنوقراطي فالحكومة تعين من مجموعة من العلماء المهندسين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، وإنما على أساس خبراتهم الإدارية والتقنية، وبسبب طرح هذا النظام في عام 2003م ، لأن العراق اعتبر في تلك الفترة على أبواب انفجار صناعي وتقني وبحاجة إلى جهود متخصصة لإدارة هذه الثورة العلمية الصناعية داخليا، وبمساعدة ومشورة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر نفسها وصية على العراق في الفترة الانتقالية.

---

[149] أنور الهواري،أزمة العراق بين الاستعمار الداخلي والاستعمار الخارجي،ملف مجلة الساسة الدولية، العدد 50، أكتوبر 2002م ، ص 83

وبالنظر للانتخابات الأولى (عام 2005 م) ثم ما أعقبها من تدهور الوضع الأمني، واستشراء الفساد الإداري، الذي برز للواجهة فجأة، اثبت بلا جدل بان العراق ليس فقط لم يكن على أعتاب ثورة صناعية، بل انه لم يكن مؤهلا حتى لإقامة نظام مؤسساتي أصلا.

ومع أن ومؤسسات الدولة العراقية قد تبدو أكثر تماسكا وأقل عرضة لخطر الانهيار الآن عما كان عليه الحال في عامي 2005 م و2006 م ، إلا أنها مازالت تعاني تصارع قوى سياسية ومجتمعية على النفوذ بداخلها وتهافتها على السيطرة عليها، انطلاقا من رؤى متناقضة للدولة ووظائفها ، ووفقا لأجندات سياسية متباينة. ففي حين يدفع الأكراد باتجاه إقامة نظام فدرالي بالغ اللامركزية وأقلمة توزيع ثروات العراق الطبيعية، يخشى السنة وأخيرا بعض الجماعات الشيعية ، أن فهما كهذا للفدرالية يوازي تفكيك الدولة.[150]

إن التحديات التي تواجه الدولة العراقية تتصاعد باستمرار نظرا إلى تضارب أجندات القوى السياسية المؤثرة ، وهو ما ترتب عنه بروز قوى لادولتية عديدة تمتلك زمام المبادرة على الساحة العراقية ، أبرزها تنظيم داعش والمليشيات الشيعية المسلحة التي تتبع بعض الأحزاب السياسية الموالية لإيران.

المطلب الثاني : تحدي صعود القوى اللادولتية

ترتبط المجموعة الثانية من التحديات التي تواجه الدولة العربية بالحالات التي تنتزع بها القوى اللادولتية بعض الأدوار والوظائف التي عادة ما تضطلع بها مؤسسات الدولة ، وتشرع من ثم في ترسيخ ذاتها أمام المجتمع والمواطنين كبدائل فعالة .

---

[150] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 97

ففي ليبيا تعاني الدولة هناك اختراقا عرقيا وقبليا وطائفيا غير مسبوق للمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني ، علاوة على أن الحكومة المركزية فقدت السيطرة على أجزاء كثيرة من البلاد لصالح الحركات المتطرفة ، و في سوريا التي تشهد ثورة شعبية مسلحة ضد نظام بشار الأسد الذي لم يعد يسيطر إلا على نسبة قليلة من الأرض وأصبحت حكومته محاصرة من كل الجهات .

أولا : القوى الثورية في سوريا

في نهاية عام 2012 م كان الحديث يدور عن موعد سقوط الأسد، حيث أجمعت معظم الدول على وجوب رحيله بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها في سوريا، والتي أكدت منظمات حقوقية وقوعها ومسؤوليته عليها، وأدى ذلك إلى فقدان النظام الشرعية الشعبية والأخلاقية، وبالتوازي مع ذلك كان الحديث يدور حول أمرين محددين هما: التخلص من السلاح السوري الكيميائي، والتحضير لعقد مؤتمر جنيف الثاني.

شهد عام 2013 م تطورات مهمة في البعدين السياسي والعسكري للثورة السورية فظهر ائتلاف قوى الثورة والمعارضة وهيئة الأركان ، اعتبر الأول ممثلا شرعيا للشعب السوري ، فيما اعتبر الآخر المظلة الجامعة لأطياف المعارضة المسلحة ، بالتزامن مع تطورات محلية وتصعيد إقليمي ، وفتح جزئي للحدود التركية والأردنية ، ومساع بريطانية فرنسية لرفع الحظر الأوروبي عن تزويد السلاح للجيش الحر، والموافقة الأمريكية على تقديم معدات غير قتالية.

كل ذلك جعل المحللين الاستراتجيين يتوقعون قرب سقوط النظام السوري ، وعزز ذلك التوقع النجاحات التي حققتها المعارضة المسلحة بسيطرتها على مناطق واسعة من جغرافية سوريا ، وإطلاق معركة المطارات ، وظهور أسلحة نوعية حديثة بيد الثوار رغم محدوديتها.

وفي ظل هذه التغيرات الايجابية المؤثرة على مسار الثورة السورية، كانت بعض الظلال السوداء تغطي خلفية المشهد السوري ومنها تزايد الدعم الروسي للنظام السوري وإبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستخبارية ، كما تحول الدعم الإيراني من دعم محدود مغلف بالدبلوماسية الهادئة إلى دعم مباشر مكشوف.

ثانيا : الانقسام في ليبيا

لقد بات مستقبل الدولة الليبية غامضًا إلى حد كبير، وهذا الغموض لن يؤثر فقط على ليبيا بل سيؤثر ويمتد إلى جوارها المباشر، وفي هذا الإطار يمكن طرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل ليبيا كالتالي:

السيناريو الأول: ويتمثل في تحقيق التحول الديمقراطي المنشود والعمل على إعادة بناء الدولة الليبية، وهذا السيناريو، وإن كان صعبًا نظرًا لما تعانيه ليبيا الآن إلا أنه ليس مستحيلًا، ويكون ذلك من خلال عمل الحكومة الحالية على دعم نظام التعددية الحزبية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية على قدم المساواة، وهو ما يقود إلى حكومة ديمقراطية واستقرار داخلي. وكذلك عملها على دعم الحراك الشعبي المدني في ليبيا والذي يطالب ببناء جيش وطني ومؤسسات أمنية شرعية وإزالة مظاهر التسلح في الشوارع، والتأكيد على ضرورة الإسراع بوضع دستور جديد وبناء مؤسسات ديمقراطية. حيث إن إصرار الحراك الشعبي المدني وتمسكه بالخيار المدني والديمقراطي يشكل أفقًا لخروج البلاد من المأزق وفتح المجال لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي. ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات عدة منها عدم وجود مؤسسات قوية في ليبيا تستطيع أن تقود عملية التحول الديمقراطي، وكذلك الخلاف المحتدم بين الجماعات المسلحة حول شكل الدولة الليبية.

السيناريو الثاني: ويتمثل في إقامة نظام فيدرالي في ليبيا على غرار التجربة

اليمنية، وقد ظهرت هذه الفكرة بالفعل في شرق البلاد وتحديدًا في إقليم برقة، الذي طالب بإقامة نظام فيدرالي في البلاد، والذي يزيد من خطورة هذا التوجه هو أن هناك جماعات مسلحة تدعمه. وقد اتسعت دائرة المطالبات بتقسيم ليبيا إلى ثلاث فيدراليات، هي طرابلس وبرقة وفزان على غرار الإرث الدستوري التاريخي الذي انطلق مع استقلالها عام 1951م ، إبان حكم الملك الراحل إدريس السنوسي. وبالموازاة مع ذلك شهدت مدن الشرق تأسيس تكتلات فيدرالية في طبرق والبيضاء وبنغازي ، بالإضافة إلى تكتل فيدرالي أمازيغي هو الأول من نوعه في الغرب الليبي. وهذا التصور تزداد خطورته نتيجة لتطبيقه في عدد من الدول العربية في الآونة الحالية مثل الإمارات العربية المتحدة والعراق وأخيرًا هناك سعي لتطبيقه في اليمن، حيث إن دعاة الفيدرالية في ليبيا يحتذون بالنموذج الإماراتي والذي كان من وجهة نظرهم سببًا في تقدم الدولة وتحقيق ازدهارها.

السيناريو الثالث: التفكك وتقسيم ليبيا إلى مناطق شرقية وغربية، فالواقع الجغرافي لليبيا الذي أتاح في الماضي قيام ثنائية إقليمية والمتمثلة في إقليمي برقة وطرابلس، مع بروز إقليم فزان في الجنوب أحيانًا. والذي على أساسه نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال كدولة اتحادية فيدرالية قبل التوحد في دولة مركزية. قد يجعل ليبيا أمام احتمال قوي للانقسام السياسي ، أو لقيام دولة هشة تتعدد فيها مراكز القوى السياسية والجغرافية ، ففي ظل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لصالح أي من الأطراف. يمكن تصور أن ينفرط عقد الوحدة الليبية إلى دولتين أو ثلاث. وستكون النتيجة هي المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح، حيث ستسعى القبائل من كلا الجانبين إلى الانتقام لنفسها من أعدائها، وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق أو الصومال أو أفغانستان.

ثالثا : الطوائف في لبنان

مع الحرب الأهلية التي اندلعت بدءا من العام 1975م بدأت ظاهرة المليشيات في الطائفة تأخذ مسارا مؤثرا في الحياة السياسية اللبنانية، فمع انهيار مؤسسة الدولة وشلل مفاصلها تقلص نفوذ الزعامات العائلية والتقليدية، إذ اعتزل بعضها وتكيف بعضها مع المنطق الميلشاوي أو تبناه، وكل هذا يؤشر على تحول ليس بقليل في بعض خصائص النظام الطائفي اللبناني وطبيعة الممارسة السياسية فيه ومن المظاهر الأساسية لهذا التحول بالإضافة إلى تراجع الزعامات التقليدية، تراجع الأحزاب العلمانية لحساب الانتظام في الطائفيات السياسية الملشاوية، واتجاه الأمور إلى توحيد الطائفة في حزب واحد أو قيادة واحدة. لقد أضيف عنصر مهم إلى ما عهدناه من التقاليد (الرعوية) الزبائنية في الزعامة المتعددة والمتداخلة أحيانا بين زعماء الطائف القدامى، وعنصر الحماية والممانعة" (حماية الطائفة أو ممانعتها خوفا من السيطرة عليها).

لقد تشبعت العلاقة بين الطوائف خلال الحرب بمشاعر الخوف، وتحت شعارات من الحقوق المتأججة بين مطلب المشاركة والحفاظ على الحقوق المكتسبة ورفع الحرمان..الخ وستطبع هذه المخاوف المشهد السياسي اللاحق في مرحلة ما بعد الطائف، واهم ما جاء في تسوية الطائف أنها لخصت حقوقا في المشاركة ورفع الحرمان ولا سيما في توسيع صلاحيات مجلس الوزراء وتعزيز صلاحيات رئاسة البرلمان، وإلغاء الطائفية السياسية والمجلس الدستوري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.. على أن نص الطائف كان في جانبه الإصلاحي شيئا والممارسة

السياسية الفعلية كانت شيئا آخر[151]. وعلى الرغم من التوجهات الإصلاحية التي دعت إليها وثيقة الطائف التي استغلت في التعديل الدستوري فان توزيع الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب) على طوائف لبنان الكبرى (عدديا) هو توزيع عرقي سابق، فهم فهما وظيفيا جديدا . وقد عرف آنذاك أن إشكالات واختلافات "الترويكا " كانت تحل بين الرئاسات الثلاث بعيدا عن المؤسسات بـ"التراضي"، وحين تفاقم الخلاف ويتخل الراعي السوري كان لهذه الرعاية السورية دورها في إيجاد شبكة واسعة نسبيا من الموالين وأصحاب المصالح والنافذين.

في لبنان الذي أضحى كل ما فيه يعكس محاصصة طائفية خانقة. ولا شك أنه يجسد هنا ، ومنذ أمد بعيد الحالة الأكثر وضوحا ، فالدولة فيه تخلت تدريجيا عن دورها في الإدارة الأمنية والخدماتية للضاحية الجنوبية من بيروت وللجزء الجنوبي من البلاد ، بحيث باتت الضاحية والجنوب تحت حكم حزب الله الذي بات مسؤولا عن كل شيء فيهما ، من تنظيم المرور إلى توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والتوظيف. ومع ذلك لا ينبغي حصر صعود القوى اللادولتية ومنازعتها الدولة اللبنانية وسيادتها بمسألة قوة حزب الله ، إذ أن الدولة ومنذ الحرب الأهلية نقلت عمليا الإدارة الأمنية والوظائف المتعلقة بالتمثيل السياسي وبتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية إلى منظمات ومجموعات مذهبية المنشأ والهوى ، تعتني بفئات محددة من اللبنانيين وفقا لمعايير الانتماء المذهبي والهوية الطائفية (ومن ثم يفقد اللبنانيون بالتبعية وضعيتهم كمواطنين ويزول رباط المواطنة بين الدولة

---

[151] وجيه الكوثراني، عندما تصبح الطائفة وسيطا بين المجتمع والدولة، مداخلة في مؤتمر أزمة الدولة في الوطن العربي، ص 373 374

والسكان). بل إن منطق " المذهبية " و " التطييف " يتجاوز الأمن والتمثيل السياسي والخدمات إلى مختلف جوانب صناعة السياسات العامة ، بما تتضمنه من تخصيص للموارد الداخلية والخارجية (المساعدات الإقليمية والدولية) ولمناحي الإنفاق الحكومي[152].

خلاصة القول انه بعد اغتيال رفيق الحريري وانسحاب القوات السورية وما نتج من كل هذا من تداعيات ارتبطت بالقرار رقم (1559) ثم حرب تموز/ يوليو 2006م والمحكمة الدولية والاختلاف حولها وتداعياتها التي لم تنته حتى الآن بل مرشحة لمزيد من التعقيد.والنتيجة:

رئاسة مارونية مسيحية تفتقد مقومات الولاء الطائفي لأنه محسوب على السياسة السورية وإدارتها بل انه مسمى من قبلها وليس من طائفته.

شيعة سياسية استكملت عملية توحيد الطاقة الشعبية ولا سيما الشبابية فيما حول حزب الله ودائرة أمل المرتبطة به يحركها الوازع العصباني والوازع الديني معا.

أما السنة السياسية فإنها تشهد بدورها وبعد اغتيال الرئيس الحريري، وكل المسارات الدراماتيكية التي ترافقت وتداعت وتلاحقت ولا سيما حول مسألة المحكمة الدولية حالة انعطاف خطيرة نحو التماثل والتماهي مع حزب الله.

إن الوضعية الطائفية السياسية اللبنانية تتمحور وتتجه نحو الحزب الواحد القيادة الواحدة في الطائفة، وان الحزب أو القيادة في الطائفة عليه أن يقوم بجزء كبير من مهمات الإنفاق الاجتماعي والخدماتي والصحي على مناطق متجانسة ديموغرافيا، وذات أكثرية مذهبية طاغية فيها، وبالتالي فان هذا الحراك ذاهب نحو مزيد من

---

[152] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 98

الاستقطاب الطائفي والمذهبي بل إنها ذاهبة لتجعل قوة الحق تنبثق من قوة الطائفة لا من قوة الدستور ونظرية الدولة وحق المواطن.

ومن هنا يحق السؤال أين حق المواطن في خضم هذا الاستقطاب الطائفي اللاغي لحقوق الفرد وهو العنصر الأساسي في مفهوم المواطنة وشروط وجودها. وماذا بقي من الدائرة المدنية وهي شرط كل تقدم لبناء دولة ديمقراطية حديثة.

والسؤال الأكبر والأهم متى تصبح البلاد غير طائفية يقول ميشال شيحا في احد مقالاته[153].

المطلب الثالث : تحدي الأنظمة الأوتوقراطية

تتلخص المجموعة الثالثة من التحديات التي تواجه الدولة العربية في التفاوت البادي في الكثير من البلدان العربية بين حداثة التراكيب والبنى الاجتماعية والاقتصادية وتقليدية الأنظمة والمؤسسات المتوقع منها أن تدير الدولة وتضطلع بوظائفها وأدوارها إزاء المجتمع .

وقد افرز التفاوت هذا معضلة حوكمة ، ليس فقط بمعنى الحكم الرشيد الذي يحترم حقوق المواطنين ، بل أيضا تراجع القدرة الأساسية للحكم على صناعة وتطبيق السياسات العامة[154]. مما أفضى للخروج الشعبي عليها هو ما ذكره الأستاذ المصري نزيه الأيوبي في كتابه " تضخم الدولة العربية " : (عجز الأنظمة عن القيام بالمهام الأساسية للدولة ، وانسداد القنوات التي يمكن من طريقها

---

[153] ميشال شيحا، لبنان الطائفي، في السياسة الداخلية، ترجمة احمد بيضون (بيروت: دار النهار، 2004)

[154] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 99

التعديل والتصحيح وفتح منافذ للإصلاح . فيما عدا ذلك ، لا مشكلة لجمهورنا في الإسلام أو معه ، وفي قيم الدولة الحديثة أو في مواجهتها).

وعلى الرغم من تردد الدولة إزاء تخليها عن ممارساتها السلطوية ، فإنها تمسي هشة بشكل متزايد نتيجة لمحدودية مجالها لتوسيع قاعدتها الاجتماعية . فتصبح التجمعات القائمة على الثقافة (مثلا : التجار ، رجال الأعمال) وكذلك التجمعات القائمة على الثقافة (مثلا : الجمعيات والتنظيمات الدينية) مسموعة الصوت بصورة متزايدة ، وقد تضطر الدولة السلطوية في نهاية المطاف إلى الخضوع إلى " الحنين إلى الماضي الديمقراطي " : " إن مسألة الديمقراطية هي بطبيعة الحال كعب أخيل بالنسبة إلى نظام السيطرة هذا . ومن خلال اقتراحها شكلا محدد من الديمقراطية فإن أنظمة كهذه لا تعبر عن التنازل الكريم الذي تقدمه قوة منتصرة بقدر ما تكشف عن ضعفها المتأصل " . وقد طفت مقترحات " الدمقرطة " هذه على السطح بأوضح ما يكون في مصر والجزائر ، وكذلك – لكن بدرجة أقل – في تونس وسوريا (قبل الثورة) وبلدان أخرى . إن ما ينزع إلى الحدوث على أرض الواقع هو فعل من أفعال " عمليات التبادل السياسي " (scambio politico) (كما يسميها الإيطاليون) ، حيث " تتخلى الدولة عن جزء من صلاحياتها في صنع القرار لصالح مجموعات مصالح مقابل قيام هذه المجموعات بضمان التزام أعضائها بتنفيذ القرارات المتخذة "[155].

أولا: النظام الأبوي في بلدان الخليج

[155] نزيه . ن ، الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 445 446

في بلدان الخليج على سبيل الذكر لا الحصر ، تغير المجتمع والاقتصاد على نحو أعمق وأسرع في مجالي التعقد المؤسسي والتعددية الوظيفية من أنظمة ومؤسسات الحكم ، ما أسفر عن جعل الأخيرة تلهث للحاق بالركب وللتأسيس لترتيبات جديدة قادرة على إدارة الطبيعة المتغيرة للمجتمعات[156].

أن مجتمعات الخليج العربي هي من بين أكثر المجتمعات " تمفصلا " في العالم ، إذ إنها تجمع سلسلة كاملة من أنماط الإنتاج ومن الثقافات الاجتماعية – الاقتصادية تمتد من البداوة الرعوية البسيطة إلى الصناعات البترولية فائقة الحداثة ، وغيرها من الصناعات .

ونظرا إلى الطبيعة المتمفصلة لتشكيلاتها الاجتماعية ، فإن المنطق المؤسساتي لدول الخليج يتركز إلى حد بعيد حول أدوار التوفيق ما بين مستلزمات تصدير النفط من ناحية ومستلزمات نظام الجماعة الصغير من الناحية الأخرى . وبتعبير صريح ، فإن وظيفة الدولة هي إعادة إنتاج النظام الأبوي ، والقبيلة ، والهيمنة الإثنية بطرق تتلاءم بقدر الإمكان مع المحافظة على اقتصاد قائم على تصدير النفط وتداول عائداته [157].

ثانيا: حكم النخب في بلدان شمال إفريقيا

وفي مجموعة أخرى من البلدان كالمغرب والجزائر ومصر، تبلورت في لحظات ماضية مؤسسات حكم قوية صنعت السياسات العامة بانفرادية وتميزت بقدرتها على ممارسة درجة معتبرة من السيطرة على المجتمع وتمكنت بالتبعية من إقامة أنظمة أوتوقراطية والحفاظ عليها. بيد أن هذه المؤسسات وبسبب الكثير من التطورات

---

[156] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 99

[157] نزيه . ن ، الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 449 450

الاجتماعية والاقتصادية ، تعاني اليوم تراجعا حاداً في قدرتها على الاضطلاع بالدور ذاته ، وتواجه لذلك ممانعة شعبية متنامية ، خصوصا مع رغبة النخب القائمة عليها الإبقاء على الطبيعة الأوتوقراطية من دون تغيير. وفيها وصل التردي والفساد مبلغا كبيرا، ولم تعد مؤسسات الدولة قادرة على مسايرة آمال وطموحات عامة الشعب، نتيجة الشلل الواضح في المرافق العامة الرئيسية الذي وصل إلى حدود غير مسبوقة ، ما أدى إلى تآكل شرعية الدولة من جراء ذلك[158].

وفي الوقت نفسه ، فإن النخب العسكرية بأسرها كثيرا ما أفلحت في الاستفادة في المجالات الاجتماعية – الاقتصادية.. فبالإضافة إلى السيطرة على الجيش والبيروقراط والحزب الواحد ووسائل الإعلام ، سعى العسكر في الحكومة ، كما يعلق أوين ، في معظم البلدان العربية إلى : " إحكام القبضة على جميع مراكز القوة وإبعاد أو تحييد جميع المنافسين . وفي وقت نفسه عززوا موقعهم من خلال عملية توسيع أخرى لحجم جهاز الدولة ، وقدرته على الاجتذاب من خلال تخصيص حصة من الموارد الوطنية أكبر حتى من السابق ، وتطبيق المزيد من الإجراءات المؤدية إلى تقليص القطاع الخاص . وكذلك إما تحطيم أي مركز بقي من مراكز النشاط السياسي المستقل ،أو إدماجه . ولقد جاء تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع طبقة من موظفي الدولة الذين كان اهتمامهم بالسياسة الإدارية والاقتصادية الموجهة من جانب الدولة موازيا لمصالحهم " .[159]

---

[158] عمر حمزاوي ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 99

[159] نزيه . ن ، الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية ، مرجع سابق ، ص ص 522 523

الخاتمة

قد تكون مسألة الدولة في الوطن العربي المعاصر أم المسائل التي يتوقف بناء المستقبل على حلّها حلاً تاريخياً صحيحاً، تنتقل به الأمة من لحظة التأزم والغموض والانسداد السياسي التي ترزح تحت أحكامها اليوم، بل منذ عقود خلت، إلى لحظة النهوض والصعود وإقامة شروط الاستقرار التي لا سبيل إلى الإجابة عن معضلات البناء التنموي والنهضوي والوحدوي من دون توفيرها.

إن جزءاً من مأساة الدولة في الوطن العربي يعود إلى غياب رؤية صحيحة لدى النخب الفكرية العربية. وأن فقرنا المعرفي إلى معنى الدولة في الفكر الحديث، وعدم تشبع وعينا بمفهومها المعاصر، يدفع نحو أنواع مختلفة من الخلط بينها وبين السلطة والنظام السياسي.

إننا حقيقة بصدد مقولة إشكالية، تثير قدرا كبيرا من التحديات المنهجية، ذات النسق المعياري، تتجسد في البعد الإشكالي لمقولة أزمة الدولة في التعريف النظامي الذي يمكن اعتماده للدولة هل هي (القومية، الوطنية، القطرية)، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أن هذا التعريف في الوطن العربي لازال مشوشا أو مضطربا وليس ثمة توصيف متفق عليه لمفهوم الدولة في نموذجها العربي. فهل نحن بصدد أزمة تواجه فلسفة الدولة الراهنة في الوطن العربي، أم بنية هذه الدولة، أم طرق وآليات إدارتها؟

كما أن الدولة في الوطن العربي تعاني من قصور في المفهوم والمضمون، فمفهومها تعترضه جملة من الإشكاليات تكسبه خصوصية وتجعله يعاني قصورا مضمونيا، كما أن الفكر العربي نأى جانبا عن الدولة، فلم يتناولها بالتحليل الذي تستحقه، هذا ما أدى إلى حدوث أزمة بناء دولة بالمفهوم الحديث. تلك الدولة القادرة على توفير الأمن والغذاء والماء والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لموطنيها وتلعب دورا في مجال خلق بيئة تمكينية تغيب فيها حالات الانتكاس

والحرمان والصراعات والحروب والفقر.

وقد بلغت حدة هذه الأزمات مستويات تهدد بعجز دول عربية، وبحتمية انهيارها. ويعاني البعض الآخر من خلل التوازن في العلاقة بين نخب الحكم والمواطنين، وغياب قبول الشعب بمؤسسات الدولة وأدائها، وتعاظم أدوار القوى الخارجية. والنتيجة المؤكدة، هي إعاقة التنمية وتعثر مساعي التحول نحو الديمقراطية وتآكل السيادة الوطنية وتفكك الدولة وتقطع أوصال المجتمع. وتأتي الأحداث الأخيرة، لتؤكد حدة أزمة الدولة العربية.

لقد بات وجود الدولة مهددا في سوريا وليبيا والسودان واليمن، وكاد أن يفقد مضمونه ومعناه في لبنان والعراق. بينما توارى المشروع التحديثي في عدد من البلدان العربية، وتم اختطافه وتعطيله، من قبل عناصر فئوية وعشائرية في بعض الأقطار. وكانت النتيجة هي إخفاق الدولة الوطنية في إنجاز مهمة دمج قوى المجتمع وكياناته في إطار حكم القانون ومواطنة الحقوق المتساوية والتوزيع العادل للثروة، وتحقيق الأهداف التنموية، وتقديم الخدمات الرئيسية التي وعدت بها في قطاعات حيوية كالتعليم وفرص العمل والصحة والضمانات الاجتماعية. ذلك أن الدولة القطرية العربية والتي قامت كتتويج لحركات التحرر ضد الاستعمار أو كنتيجة لاتفاقيات دولية، لم تستطع أن تكسب شرعية تضاهي مشروعية الدولة القومية الجامعة ، وهذا ما أدى إلى تآكل شرعية هذه الدول، وأصبح دور المصادر الخارجية للشرعية أكثر أهمية في مقابل المصادر الداخلية ، وهو المسار الذي اعتمدت عليها جميع الأنظمة المنهارة عقب التحولات التي أفرزتها ما عرف بالثورات العربية.

وفي الأخير وصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

– استمدت الدولة القطرية العربية في نموذج أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية من التجربة الغربية، وفي الوقت ذاته استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكراً على الحاكم وحاشيته. فيمكن القول إن الدولة في العالم العربي متغربة وتقليدية في آن واحد.

– عرفت الدولة العربية في أحلك مراحلها قدرة كبيرة على التكيف ، وهي قادرة اليوم على الحفاظ على مقومات بقائها وإعادة صياغة بعض وظائفها. وبصرف النظر عن فكرة تعزيز مركزية الدولة العربية وسلطاتها العامة، أوالى تقليص نفوذها، تبقى الدولة أساس التعاقد الاجتماعي والاستقرار الوطني والعالمي، على الرغم من موجات العولمة المتلاحقة في زماننا.

قائمة المراجع:

[1] *إبراهيم ، حسنين توفيق ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، ط 2 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)

[2]*بوزنادة، معمر المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992)

[3] * إبراهيم، سعد الدين ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987)

[4] *إبراهيم ، سعد الدين ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، 1980

[6] * الأفندي ، عبد الوهاب ، حالة السودان ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) .

[7] * الأنصاري ، محمد جابر ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي ، ط1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994)

[8] *الأيوبي ، نزيه. ن ، تضخيم الدولة العربية : السياسة والمجتمع في الشرق الوسط ، ترجمة أمجد حسين ، ط 1 (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ، 2010)

[9] *الحديثي، نزار عبد اللطيف ، الأمة العربية والتحدي ، (بغداد: دار الحرية للطباعة ، 1985)

[10] هلال ، علي الدين ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، 1980

[11] *قرني، بهجت ، وافدة متغربة ولكنها باقية ، تناقضات الدولة العربية القطرية ، كتاب الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج1 ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989)

[12] *السيد ، مصطفى كامل ، علاقة الدولة في الوطن العربي بمجتمعها ، والاستقلال النسبي للدولة في الوطن العربي ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) .

[13] * الشرجبي ، عادل مجاهد ، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها (1) حالة اليمن ، أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012)

[14] * الكوثراني ، وجيه ، عندما تصبح الطائفة وسيطا بين المجتمع والدولة، مداخلة في مؤتمر أزمة الدولة في الوطن العربي

[15] *المنوفي ، كمال ، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي،(ليبيا : دار الكتب الوطنية ، ط 1 ، 2006)

[16] ولد أباه، السيد وآخرون ، موريتانيا ، الثقافة والدولة والمجتمع ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1995)

[17] *النجفي ، سالم توفيق ، أزمة الدولة القومية المعاصرة.. التفكيك والاندماج ، كتاب الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك ، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)

[18]* النقيب، خلدون حسن ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، ط1 ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م).

[19]* الهرماسي، محمد عبد الباقي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1987)

[20] *اليوسف ، يوسف خليفة ، أزمة غياب العدالة الاجتماعية ، في أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012).

[21] *بلقزيز ، عبد الإله ، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية ، كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012) .

[22] بوزنادة ، معمر ، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).

[23] *ثامر، كامل ، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي ، (عمان : مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، 2000)

[24] *حريق، إيليا ، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي ، كتاب الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج1 ، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989)

[25] * حمزاوي ، عمر ، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي : ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين ، من كتاب أزمة الدولة في الوطن العربي ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012)

[26] *سلامة ، غسان وآخرون ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج 1، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989)

[27] *سلامة، غسان ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، ط1 ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1987)

[28]* شيحا ، ميشال ، لبنان الطائفي، في السياسة الداخلية، ترجمة احمد بيضون (بيروت: دار النهار، 2004)

[29] *غليون ، برهان ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، ط 3 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003)

[30] * فؤاد عبد الله ، ثناء ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي ، علاقات التفاعل والصراع ، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)

المجلات والتقارير:

[31] *البجيري ، يوسف ، الأزمة، دراسة في مفهوم الأزمة وآلية علاجها، مجلة بيان الأربعاء، العدد 140، 21 أوت 2002

[32] * الجابري ، محمد عابد ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 168 ، (بيروت ، 1993)

[33]* الهواري ، أنور ، أزمة العراق بين الاستعمار الداخلي والاستعمار الخارجي، ملف مجلة الساسة الدولية ، العدد 50 ، أكتوبر 2002م

المواقع الالكترونية:

[34] *رجاء بابكر، السودان الراهن، نقلا عن الموقع :

http//www/.alaraby.couk/opinion

[35]*العالم العربي يواجه الفقر في يومه العالمي :

http://rawabetcenter.com/archives

[69] * معايير الفشل :الدولة الفاشلة اقتصاديا، نقلا عن الموقع:

http://rawabetcenter.com/archives

الفهرس

مقدمة.....4

الفصل الأول: تاريخ الدول العربية وظروف نشأتها 11

المبحث الأول: ماهية الدولة العربية ومستوياتها.....13

المطلب الأول: الدولة وإشكالية التعريف.....13

المطلب الثاني: البعد التاريخي للدولة العربية.....16

المطلب الثالث: تصنيف الدول العربية.....19

المبحث الثاني: الدول العربية وظروف نشأتها.....22

المطلب الأول: أصل نشأة الدول العربية.....22

المطلب الثاني: الدول العربية في ظل الحقبة الاستعمارية 26

أولا: الاختراق الأوروبي للوطن العربي.....26

ثانيا: استيعاب الوطن العربي في منظومة الدول الأوروبية.....28

ثالثا: التجزئة ونظام الانتداب.....30

رابعا: مقاومة الاحتلال.....30

المطلب الثالث: التجزئة القطرية للوطن العربي.....36

المبحث الثالث: نشوء الكيانات القطرية في الوطن العربي.....37

المطلب الأول: تشكل الدولة في المشرق العربي.....38

أولا: نشوء الدولة العراقية.....38

ثانيا: نشوء الدولة السورية.....39

رابعا: نشوء الدولة الأردنية.....40

خامسا: نشوء الدولة في لبنان 40

نشوء فلسطين.....41
المطلب الثاني: تشكل الدولة في شمال إفريقيا وفي السودان.....42
أولا: نشوء الدولة التونسية.....43
ثانيا: نشوء الدولة الليبية.....45
ثالثا: نشوء الدولة المغربية.....47
رابعا: نشوء الدولة الجزائرية.....49
خامسا: نشوء الدولة الموريتانية.....52
سادسا: تشكل الدولة في مصر.....53
سابعا: تشكل الدولة في السودان والقرن الإفريقي.....56
المطلب الثالث: تشكل الدولة في بلاد العرب والخليج.....58
أولا: تشكل الدولة في الخليج والجزيرة العربية.....59
ثانيا: نشوء الدولة السعودية.....61
الفصل الثاني:توصيف وتحليل أزمات الدول العربية.....66
المبحث الأول : أزمة الدول العربية في البداية..... 68
المطلب الأول: أزمة الاستقلال على شروط الاستعمار.....69
المطلب الثاني : أزمة الشرعية في الوطن العربي.....72
المطلب الثالث: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.....75
المبحث الثاني: توصيف أزمات الدولة القطرية العربية.....78
المطلب الأول: الأزمة السياسية.....78
المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية.....81
المطلب الثالث: الأزمة الاجتماعية والثقافية.....85
الفصل الثالث: فشل الوظائف في الدول العربية وتحديات المرحلة.....95

المبحث الأول: تطور وظائف الدولة وحالة الفشل عربيا.....98

المطلب الأول: وظائف الدول.....98

المطلب الثاني: تقرير حالة الفشل.....101

أولا: معايير الفشل.....102

ثانيا: الدولة الفاشلة اقتصاديا.....103

المطلب الثالث: ملامح فشل الدولة العربية.....105

أولا: إشكالية بناء الدولة أم بناء الأمة.....105

ثانيا: أزمة أم مجرد مشكلات.....107

المبحث الثاني: مستويات التحديات التي تواجه الدول العربية.....110

المطلب الأول: تحدي الانهيار والفشل.....111

أولا : اليمن كدولة فاشلة.....111

1. مظاهر العجز في تجربة الحكم في

اليمن.....113

2.الثورة الشبابية السلمية.....114

3.الانقلاب الحوثي.....115

ثانيا : فشل الدولة في السودان.....117

مسألة الهوية في

السودان.....119

ثالثا: الفشل في

العراق.....122

المطلب الثاني : تحدي صعود القوى اللادولتية.....124

أولا : القوى الثورية في سوريا.....125
ثانيا :الانقسام في ليبيا.....126
ثالثا : الطوائف في لبنان..... 128
المطلب الثالث : تحدي الأنظمة الأوتوقراطية.....131
أولا:النظام الأبوي في بلدان الخليج.....133
ثانيا: حكم النخب في دول شمال إفريقيا.....133
الخاتمة.....135
المراجع.....139